الفصل الثّاني:

النّحو العربيّ في المنظور الوصفيّ

المبحث الأوّل / منهج النّحو العربيّ في المنظور الوصفيّ

المبحث الثّاني / نتاج النّحاة المتقدّمين في ضوء اللّسانيات الوصفيّة.

obeikan.com

obeikan.com

المبحث الأوّل:
منهج النّحو العربي في المنظور الوصفي

1 ـ مفهوم النّحو بين النّحاة المتقدّمين والوصفيّين المحدَثين

2 ـ أصول التّفكير النّحويّ عند العرب

3 ـ آليات التّفسير في النّحو العربيّ

4 ـ منهج النّحو بين التّبعية والاستقلالية

5 ـ طبيعة المنهج النّحويّ.

obeikan.com

obeikan.com

1 ـ مفهوم النّحو بين النّحاة المتقدّمين والوصفيّين المحدثين:

1 /1 ـ مفهوم النّحو عند النّحاة المتقدّمين من علماء العربيّة:

فمن المفيد الإشارة إلى أنّ كتب النّحو المتقدّمة لم تتضمن أيّ تعريف للنّحو، وأنّ معظم التّعريفات القديمة التي عرفها المشتغلون في المجال اللّغويّ وردت في كتب هي إلى فلسفة النّحو أقرب منها إلى النّحو باعتباره علمًا، مثل الخصائص لابن جنيّ والاقتراح في علم أصول النّحو للسّيوطي، أو في الشّروح والحواشي التي تُعنى بتفسير المتون النّحويّة، أو في الكتب التي تفرغت للتّعريف بالعلوم مثل مفتاح العلوم لسراج الدّين السّكاكي (ت 626هـ . 1228م).[1]

ولعلّ أقدم تعريف للنّحو نقلته لنا كتب فلسفة اللّغة هو تعريف ابن جنيّ، فالنّحو عنده هو " انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتّثنية والجمع والتّحقير والتّكسير والإضافة والنّسب والتّركيب وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة، فينطقَ بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها ".[2]

و يلاحظ أنّ تعريف ابن جنيّ السّابق، وسّع من مفهوم النّحو؛ فجعله جامعًا لمختلف قوانين كلام العرب، التي تتجاذبها المباحث الثلاثة وهي: الأصوات والصّرف والنّحو، وتعكس مؤلفات ابن جنيّ هذا المفهوم بوضوح، وتصوّره هذا للنّحو يتّفق تمامًا مع تصوّر سيبويه له، ومن سار على دربه، مضمونًا ووظيفةً.[3]

أمّا السّيوطي، فإنّه قد جمع تعريفات أخرى وأوردها في كتابه ((الاقتراح))، منها تعريف نسبه إلى صاحب المستوفى، وهو أنّ النّحو " صناعة علميّة ينظر بها أصحابها في ألفاظ العرب

---

(1) .ينظر: في إصلاح النّحو العربي ((دراسة نقديّة))، عبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم، الكويت، ط: 1، 1985م، ص: 4.

(2) .الخصائص، ابن جنيّ، ج:1 ، ص: 35.

(3) .ينظر: في إصلاح النّحو العربي (دراسة نقديّة)، عبد الوارث مبروك سعيد، ص: 5.

من جهة ما يتألّف بحسب استعمالهم لتُعرف النّسبة بين صيغة النّظم وصورة المعنى، فيتوصّل بإحداهما إلى الأخرى ".[1]

وهذا التّعريف على الرّغم ممّا يبدو في صياغته من التّعقيد، فإنّه ـ كما يقول عبد الوارث مبروك سعيد ـ يشير إلى تصوّر مهمّ للنّحو ووظيفته، إذ يجعل النّحو صناعة علميّة تتّخذ دراسة قوانين التّراكيب ووظائف مكوّناتها والصّلة بين التّركيب ومعناه موضوعًا لها في إطار ما تواضع عليه العرب في الاستعمال اللّغويّ، بالإضافة إلى أنّه يبيّن أنّ وظيفة النّحو أعظم من أن تكون قاصرةً على ضبط حركات الإعراب أو بناء الجمل.[2]

ومع مرور الزّمن، اتّجه النّحاة إلى تضييق مفهوم النّحو، حتى كاد ابن هشام الخضراوي[3] أن يحصره في " التّغيرات التي تصيب ذوات الكلم وأواخرها بالنّسبة إلى لغة العرب "،[4] بل انتهى الأمر بالنّحاة المتأخرين إلى حصره في البحث عن أواخر الكلمات إعرابًا وبناءً، فلم يعد مجال النّحو يشمل التّراكيب وغيرها كما كان عند المتقدّمين، وإنّما " الكلم العربيّة من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء ".[5]

وتعريفات المتأخرين التي تحصر النّحو في الإعراب والبناء، لا تعكس في الواقع القضايا التي تعالجها كتبهم النّحويّة، بقدر ما تعكس اهتماماتهم، بدليل أنّها تجاوزت الإعراب والبناء

(1) . الاقتراح في علم أصول النّحو وجدله، الإمام جلال الدّين السّيوطي، تح: طه عبد الرّءوف سعد، مكتبة الصّفا، 1420 هـ . 1999 م، ص 37. وصاحب المستوفى هو علي بن المؤمن أبو الحسن الحضرمي المولود عام 597 هـ والمتوفي عام 669.

(2) . ينظر: في إصلاح النّحو العربي، عبد الوارث مبروك سعيد، ص: 5.

(3) . هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي، المشهور بابنالبرذعي، من أهل الجزيرة الخضراء وكان من علماء العربيّة بالأندلس. له مؤلّفات في علوم اللّغة العربيّة، ومنها: النّخب، والإفصاح في شرح كتاب الإيضاح، والاقتراح في تلخيص الإيضاح. كان ميلاده عام 575 هـ . 1180 ووفاته عام 646 هـ . 1248 م. ينظر: الأعلام، خير الدّين الزركلي، ج: 7، 138.

(4) . الاقتراح في علم أصول النّحو وجدله، الإمام السّيوطي، تح: طه عبد الرّءوف سعد، ص: 37.

(5) . حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، القاهرة، دار إحياء الكتب العربيّة، ج: 1، ص: 16.

إلى ما يقتضيه التّركيب من أحكام التّقديم والتّأخير والذّكر والحذف والتّعريف والتنكير والإسناد... وغيره[1] على أنّ جلّ دعاة تجديد النّحو ركّزوا على هذا التّعريف نقدًا ونقضًا عندما أقبلوا على تقويم التّراث النّحويّ.

ثمّ في العصر الحديث، عزف معظم المؤلّفين في النّحو العربيّ عن وضع تعريفات للنّحو، واكتفوا بعرض مسائله وفق المنهج الذي ارتضاه كلّ منهم لكتابه؛ كما تخلّى الذين حاولوا تعريف النّحو. وهم قلّة. عن مفهومه الضّيق، وعادوا به إلى مفهومه الواسع. ومن هؤلاء القلّة رفاعة الطهطاوي، وقد عرّف النّحو بأنّه " فنّ تصحيح الكلام العربيّ كتابة وقراءةً".[2]

وخلاصة القول هي أنّ النّحو يعني في التّراث النّحوي مفهومين اثنين: مفهوم واسع يشمل الأصوات والصّرف والتّركيب، ومفهوم ضيّق يحصره في الإعراب والبناء، على أنّه استقرّ أخيرًا على المفهوم الأوّل.

1 / 2 ـ مفهوم النّحو عند الوصفيّين المحدثين:

يتّسع مفهوم النّحو عند الوصفيّين المحدثين اتّساعه عند النّحاة المتقدّمين، فكلّ دراسة نحويّة يرجى أن يكتب لها النّجاح لا بدّ من أن تتضافر فيها عناصر صرفيّة وأخرى تركيبيّة؛[3] ولهذا السّر عجز النّحاة عن الفصل بين المنهجين: الصّرفي والتّركيبي في الدرّس النّحويّ، كما هو الأمر في ألفيّة ابن مالك. ومنهج النّحو في رأي تمّام حسّان لا يمكن له أن يستغني عن

(1) . ينظر: في إصلاح النّحو العربي، عبد الوارث مبروك سعيد، ص: 6.

(2) .في إصلاح النّحو العربيّ، عبد الوارث مبروك سعيد، ص: 7 نقلاً عن: التّحفة المكتبيّة لتقريب العربيّة، رفاعة الطهطاوي، القاهرة، 1286، ص: 3

(3) .ينظر: مناهج البحث في اللّغة، تمّام حسّان، ص: 228؛ وعلم اللّغة (مقدمة للقارئ العربي)، محمود السّعران، ص: 234.

علم الأصوات وعلم التّشكيل الصّوتي، ولاسيّما باب الموقعيّةمن علم التّشكيل الصّوتي.[1] بل يتّسع مفهوم النّحو عند بعض المحدثين ليشمل علمي الدّلالة والأسلوبيّة.[2]

والنّحو كما يعرّفه تمّام حسّان هو " دراسة العلاقات بين أبوابه ممثلة في الكلمات التي في النّص "[3] إلى جانب دراسة الجمل التّامة من ناحية العلاقات السّياقية ومن ناحية الأبواب العامّة لمعانيه[4] ويتضمن هذا التّعريف ثلاثة مقوّمات للدّرس النّحويّ، وهي الإعراب والموقعية وعلم المعاني.

ويلاحظ أنّ تمّام حسّان وسّع من مفهوم النّحو، فأقحم فيه علم المعاني، واقتفى أثره في ذلك كمال بشر، على أنّ إبراهيم مصطفى سبقهما إلى هذا الصّنيع،[5] ويقرّهم على ذلك ثلة من اللّسانيّين، ومنهم جعفر دك الباب الذي يذهب إلى أنّ العرب دخلوا " عصر الانحطاط في مجال الدّراسات اللّسانية حين فصلوا علوم البلاغة عن صرف العربيّة ونحوها؛ لأنّه تمّ منذ ذلك الحين الفصل بين اللّغة العربيّة والحياة ".[6]

2 ـ أصول التّفكير النّحوي عند العرب :

اقتضى حرص اللّغويّين والنّحاة القدماء على جمع اللّغة واستقرائها، أن تكون للنّحو العربيّ. كغيره من العلوم المنضبطة. أصول تفكير يرجعون إليها لتصنيف الظّواهر النّحويّة وتجريدها وتعميمها على هيئة قواعد كليّة مطّردة تنتظم اللّغة العربيّة. وأصول التّفكير النّحوي بهذا المقتضى هي تلك " الأسس التي بني عليها هذا النّحو في مسائله وتطبيقاته، ووجّهت عقول

(1) .ينظر: مناهج البحث في اللّغة، تمّام حسّان، ص: 228.

(2) .ينظر: علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللّغة: العناصر المنطقيّة والوجوديّة في علم المصطلح، عليّ القاسميّ، مجلّة اللّسان العربيّ، ع: 30، 1988، ص: 84.

(3) .مناهج البحث في اللّغة، تمّام حسّان، ص: 226 .

(4) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 229.

(5) .ينظر: التّفكير اللّغويّ بني القديم والجديد، كمال بشر، ص: 300. وإحياء النّحو، إبراهيم مصطفى، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، مصر، ص:19.

(6) .مدخل إلى اللّسانيّات العامّة والعربيّة (المنهج الوصفي الوظيفي)، جعفر دك الباب، الموقف الأدبيّ، تموز (يوليو) آب (أغسطس)، 1982م، ع 135.136، ص: 43.

النّحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم، وكانت لمؤلّفاتهم كالشّرايين التي تمدّ الجسم بالدّم والحيويّة ".[1]

واختلف القدماء من اللّغويّين في تحديد هذه الأصول، فابن جنيّ يعتبرها ثلاثة وهي السّماع والقياس والإجماع، ويحصرها ابن الأنباري في النّقل (السّماع والرّواية) والقياس واستصحاب الحال. أمّا السّيوطيّ، فقد جمع بين الرّأيين؛ فعدّها أربعة، وهي: السّماع والقياس و الإجماع واستصحاب الحال.[2]

على أنّ أصول النّحو. باعتباره علمًا. متأخر في النّشأة عن أصول التّفكير النّحوي، ذلك أن أصول التّفكير النّحوي تتمثّل في الخطوط الرّئيسة العامّة " التي سار عليها البحث النّحويّ، والتي أثّرت في إنتاج النّحاة وفكرهم على السّواء. وهذه الخطوط العامّة قديمة جدًّا في البحث النّحويّ، حتّى إنّه من الممكن أن نردّها إلى البداية الباكرة لنشأة البحث في النّحو العربيّ، أي إلى أواخر القرن الأوّل وأوائل القرن الثّانيّ. أمّا علم أصول النّحو فهو المحاولة المباشرة من النّحاة لدراسة هذه الخطوط التي اتبعت في الإنتاج النّحوي، وهي محاولة متأخرة طويلة عن الوجود الواقعي لأصول التّفكير النّحويّ ".[3] فعلم أصول النّحو إذًا بمثابة البحث الإبستمولوجي في اللّسانيّات من حيث إنّه تجاوز التّفكير في أنظمة اللّغة والبحث فيها إلى البحث عن مؤسّساتها الأوليّة.[4]

ويتركّز اهتمامناعليالأصلين اللّذين كانا محلّ اهتمام الوصفيّين دراسةً ونقدًا، بل ونقضًا تارةً أخرى، وهما النّقل (السّماع والرّواية) والقياس، بالإضافة إلى ما أطلق عليه بآليات التّفسير: التّعليل والتّأويل ونظريّة العامل التي يذهب معظم اللّغويّين إلى أنّها الرّكن الرّكين للنّحو العربيّ.

---

(1) .أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة وابن مضاء وعلم اللّغة الحديث، محمد عيد، ط: 6، 1997م، ص: 5.

(2) . ينظر: الاقتراح في علم أصول النّحو وجدله، الإمام السّيوطي، تح: طه عبد الرّءوف سعد، ص: 5، 83، 89، 147.

(3) .أصول التّفكير النّحويّ، عليّ أبو المكارم، ص: 4.3.

(4) .ينظر: التّفكير اللّسانيّ في الحضارة العربيّة، عبد السّلام المسدّي، ص: 34.

وعلى الرّغم من أنّ هذه الآليات لم تحظ بأن تنزّل من ضمن أصول النّحو، فإنّنا خلافًا لعلماء أصول النّحو، لا نرى مانعًا في اعتبارها من أصول التّفكير النّحوي على غرار الوصفيّين؛ لما كان لها من دور في توجيه عقول النّحاة ورسم معالم مساجلاتهم العلميّة.

2 / 1 ـ **النّقل** ((**السّماع والرّواية**)):

أ ـ مفهوم وتأصيل:

يكاد يجمع العلماء قديمًا وحديثًا على أنّ النّقل هو الأصل الأوّل من أصول النّحو العربيّ. وهذا الموقف من النّقل يستمدّ دعائمه من التّاريخ، حيث اعتمد اللّغويّون القدامى في جمع المادّة اللّغويّة على الرّواية والمشافهة، ما يعني سبقهم للسانيّي الغرب قولاً وعملاً بمبدإ أولويّة اللّغة المنطوقة على اللّغة المكتوبة منذ ما يربو على عشرة قرون.

والسّماع أو النّقل. كما اصطلح عليه ابن الأنباري. في عرف اللّغويّين القدماء هو " الكلام العربيّ الفصيح المنقول النّقل الصّحيح، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة ".[1] ويشمل " كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه. صلّى الله عليه وسلّم. وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر".[2] أمّا مفهومه عند المحدَثين فهو " الأخذ المباشر للمادّة اللّغويّة عن النّاطقين بها ".[3]

ومصادر النّقل. كما ذكرها السّيوطي. هي القرآن الكريم والحديث النّبويّ الشّريف بشرط صحته إسنادًا ومتنًا وكلام العرب الموثوق بعربيّتهم شعرًا ونثرً على أنّ ما تجدر الإشارة إليه، هو أنّ جلّ اللّغويّين القدامى، المتقدّمين منهم والمتأخرين، كانوا على حذر وتحفظ من الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف ومن اعتباره مصدرا من مصادر النقل، بحيث يستنبط منه حكم نحويّ، وإنّما لم يتجاوز استشهاد بعضهم به تقوية شاهد آخر من القرآن الكريم أو

(1) . الإغراب في جدول الإعراب، أبو البركات الأنباري، سعيد الأفغاني، مكتبة الجامعة السّوريّة، 1377 هـ 1957م، ص: 45 ولمع الأدلة في أصول النّحو، أبو البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مكتبة الجامعة السّوريّة، 1377 هـ 1957م، ص: 81.

(2) . الاقتراح في علم أصول النّحو وجدله، الإمام السّيوطي، تح: طه عبد الرّءوف سعد، ص: 51.

(3) . أصول التفكير النّحوي، عليّ أبو المكارم، ص: 22.

الشعر أو النثر؛ ويبرّرون تحفظهم هذا باحتمال رواية الحديث بالمعنى، غير أنّه كانت لابن مالك ومن نهج نهجه في الاستشهاد، نظرة مغايرة لما ذهب إليه السّابقون؛ فرجّحوا الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف مطلقًا.(1)

على أنّ مصطلح ((النّقل)) الذي وضعه ابن الأنباري هو الأدقّ والأشمل في هذا الصّدد من مصطلح ((السّماع)) الذي شاع استعماله في الأوساط اللّغويّة؛ لاشتماله على السّماعوالرّواية.(2) فالسّماع يطلق غالبًا على ما يرويه اللّغويّ بعد أن سمعه بنفسه، أمّا ما يأخذه عن عالم آخر أو عن جيل سابق من اللّغويّين أو إحدى المصنّفات اللّغويّة أو النّحويّة فيعدُّ روايةً لا سماعًا. والرّواية على هذا المفهوم أقدم من السّماع، فهي موغلة في القدم، ومن المرويات ما ينسب إلى عصر ما قبل الإسلام بأكثر من قرن، بينما لم يظهر الاهتمام بالسّماع إلاّ في القرن الثّاني الهجري، على أنّه صار بينهما –مع تقادم الأيّام–اتصال عميق بحيث يصعب الفصل بينهما،(3) وذلك عندما أخذتْ " مسموعات كل جيل من العلماء تتحوّل إلى جزء من مرويات الأجيال التي تليه ".(4)

ب ـ النّقل ((السّماع والرّواية)) في المنظور الوصفيّ:

والنّقل باعتباره مبدأً من مبادئ الدّرس اللّغويّ، مطلب يقول بضرورة توّفره في الدّراسات اللّغويّة كلّ من اللّغويّين المحافظين والمحدثين، أمّا المآخذ التي سجّلها المحدَثون الوصفيّون على النقل في التّراث النّحويّ، فيكمن في طريقة الأداء، لا غير. ويمكن إجمال هذه المآخذ فيما يأتي:

(1). ينظر: الاقتراح في علم أصول النّحو وجدله، الإمام السّيوطيّ، تح: طه عبد الرّءوف سعد، ص: 55. 59؛ وأصول النّحو العربيّ، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعيّة، 2004، ص: 46. 57.

(2). ينظر: منهج دراسة اللّغة عند تمّام حسّان، محمود فتح الله أحمد الماجري، 1999ف، رسالة الماجستير في جامعة الفاتح. قسم اللّغة العربيّة، ص: 99.

(3). ينظر: أصول التّفكير النّحويّ، عليّ أبو المكارم، ص: 21. 22.

(4). المصدر السّابق، ص: 22.

* أنّ النّحو العربيّ مستنبط في القليل النّادر من لغة القرآن الكريم، وفي الكثير الغالب من النّصوص الأدبيّة الرّفيعة، مثل الشّعر الجاهلي والأمثال، بعيدًا عن استعمال العامّة للعربيّة؛ ولذلك كان النّحاة يلجأون اضطرارًا إلى التّأويل والتّقدير، أو يحتكمون إلى الضّرورة والشّذوذ، بل إلى وضع نصوص لمساندة موقفهم، عندما يصادفون نصوصًا من المستوى الأدبيّ نفسه تخالف قواعدهم.[1]

ويزاد على ذلك أنّ علماء العربيّة، على الرّغم من أنّهم استقوا معظم مادتهم بطريقة المشافهة المباشرة، فإنّهم لم يأخذوا بعين الاعتبار في كثير من الأحيان كيفيات أداء الرّواة، وما ينجم عن هذا الأداء من تلوينات صوتيّة، ونغمات موسيقيّة، من شأنها. كما يقول كمال بشر. " أن تعين الدّارس على التّحليل والتّفسير على وجه دقيق ".[2] ومن الأمثلة التي أخطأ النّحاة فيها التّوفيق؛ لعدم مراعاتهم الألوان الموسيقيّة والمواقف الكلاميّة المختلفة، التّحليلات التي قدّموها فيما سمّوه بـ((النّعت المقطوع)). إذ يرى كمال بشر أنّ ما يعرف بالنّعت المقطوع في النّحو العربيّ، ليس نعتًا في حقيقته، وإنّما هو استئناف للإجابة عن سؤال محتمل من السّامع، بأن يقول مثلا: من هو؟ أو من تعني؟ فيجيب المتكّلم بالرّفع في الأولى على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، وفي الثّانيّة بالنّصب على أنّه مفعول به لفعل محذوف.[3]

والجزء الأوّل من هذا النّقد. وهو القول باستنباط النّحو العربيّ من اللّغة الأدبيّة الرّفيعة. لم ينجُ بدوره من النّقد، إذ ينبغي عند النظر في نشأة العلوم وفلسفتها مراعاة الظروف والملابسات التي نشأت فيها تلك العلوم. فالنّحو العربيّ شأنه شأن العلوم الإسلاميّة، " نشأ لفهم النّص القرآنيّ الكريم، فاللّغة التي تَوَجَّه إليها النّحاة هي هذا النّص الذي هو مناط الأحكام في الحياة الإسلاميّة، والذي هو أيضًا إعجاز لغويّ، ومن ثمّ كان توجّههم إلى النّصوص الأدبيّة. والشّعرية منها بخاصّة. لاستخلاص القوانين التي تدور عليها العربية التي

(1) . ينظر: النّحو العربيّ (نقد وبناء)، إبراهيم السّامرائي، دار البيان، بيروت. لبنان، ط: 1، 1417 هـ. 1997م، ص: 86 و 138. 140.

(2). التّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد، كمال بشر، ص: 471.

(3). ينظر: المصدر السّابق، ص: 471 – 473.

نزل بها القرآن الكريم. ونحسب أنّ هذا أمرٌ ضروريّ لفهم طبيعة النّحوّ العربيّ "؛[1] ولوضعه في إطاره الصّحيح. زد على ذلك، أنّ القول باعتماد النّحو العربيّ على النصّوص الأدبيّة الرّفيعة مع ما للصّحة فيه من نصيب، فإنّه. كما يقول عبده الرّاجحي. قول لا يخلو من مغالاة، فالنّحاة في واقع الأمر لم يستنبطوا كلّ قواعدهم من النّصوص الأدبيّة الرّفيعة، بل اتّصلوا بالاستعمال اللّغويّ بمعناه الواسع. وكان البصريّون يقولون للغويّي الكوفة بالافتخار والاعتزاز: " نحن نأخذ اللّغة عن حرشة الضّباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشّواريز وباعة الكواميخ".[2]

ومع هذا كلّه، فإنّنا على اقتناع بأنّ النّحاة لو اعتمدوا على القرآن الكريم أوّلاً وآخرًا في التّقعيد، لكان النّحو العربيّ على بساطة وفي متناول الجميع، بعيدًا عن التّأويلات المتعسّفة. أمّا فيما يتعلّق بإهمال النّغمة والمواقف الكلاميّة، فهي ملاحظة جديرة بالاعتبار، حيث يتضح من خلال تحليل كمال بشر لما يعرف بالنّعت المقطوع في النّحو العربيّ، أنّ من شأن هذه النغمات والمواقف الكلاميّة أن تقدّم تحليلات رائعة في بعض المسائل النّحويّة.

* إنّ النّحو العربيّ لا يمثّل العربيّة كلّها، وإنّما يمثل بعضها؛ لأنّه لم يسمح لنفسه إلاّ بتقعيد اللّغة الأدبيّة الرّفيعة في إطار المكان والزّمان المحدّدين، فصوّب تقعيده إلى عينات من اللّغة المستعملة في بوادي نجد والحجاز وتهامة وبعض القبائل التي حافظت على سليقتها، ولم يكن بوسع النّحاة الوقوف على ما تقذفه السّوق اللّغويّة من المواد اللّغويّة المتعدّدة الرّوافد؛[3] فأخذوا عن قيس وتميم وأسد، واتّكلوا عليهم. كما يقول السّيوطيّ. " في الغريب وفي الإعراب والتّصريف، ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطّائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضريّ قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن

(1) . النّحو العربيّ و الدرس الحديث ((بحث في منهج))، عبده الرّاجحي، ص: 49.

(2) .الاقتراح في علم أصول النّحو وجدله، الإمام السّيوطيّ، تح: طه عبد الرّءوف سعد، ص: 166.

(3).ينظر: التّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد، كمال بشر، ص: 461.

أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم "،[1] ولم يتعدّ كذلك عصر الاستشهاد الذي ارتضى النّحاة أن يكون حدّه آخر العصر الأمويّ.

وكان مما ترتّب على هذا التّقعيد المبنيّ على بعض العربيّة، في رأي كمال بشر، أن عمد النّحاة إلى التّأويل والتّلفيق، كلّما واجهوا ظاهرة لغويّة كانت خارج إطار عيناتهم ولا تتّسق مع ما قرروا من ضوابط ملزمة لهذه العينات.[2]

ونرى أنّ النّقد الموجّه إلى المأخذ الأوّل من مآخذ الوصفيّين على النّحويّ العربيّ بخصوص توظيف السّماع، ينهض حجّةً صامدةً وقويّةً على هذا المأخذ أيضًا.

وما يتحيّر له المرء، هو أنّ الوصفيّين أنفسهم. كما ورد سابقًايرون ضرورة تحديد المستوى اللّغويّ المراد تناوله بالدّراسة والتّحليل، وتحديد مكانه وزمانه؛ فلِمَ إذًا هذا الاعتراض على نحاة العربيّة القدامى ؟ مع إدراكهم أنّ كلّ من يلزم نفسه بتطبيق أسسهم في دراسة اللّغة وتحليلها، سيفضي به منهجهم في آخر المطاف إلى الوقوف على بعض اللّغة، لا على كلّها.

وقد لا نكون مجانبين للصّواب إذا قال باستحالة الإحاطة بكلّ اللّغة بحثًا ودراسةً وتحليلاً وتقعيدًا، وخير دليلٍ على ذلك أنّ الوصفيّين أنفسهم لم يتناولوا اللّغة إلاّ من جوانب محدودة، بل اعتمدوا في كثيرٍ من الأحيان على اللّغة التي يرونها عربيّة ناقصة، مع ما حظوا به من إمكانات العصر التي لم تكن متاحةً للقدامى. وفوق كلّ ذلك، لم يحاول أحد من الوصفيّين. في حدود علمنا. تقليص هوّة ذلك النّقص الذي لاحظوه على النّحو العربيّ، وهو مشروع يمكن تحقيقه بالرجوع إلى النّصوص الأدبيّة لما بعد عصر الاستشهاد.

أمّا قول السّيوطي ((وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضريّ قط))، فيعتريه شيء من الضّعف وتؤكّد حقائق التّاريخ خلافه، ذلك أنّ النّحاة أخذوا عن أعراب الباديّة وعن فصحاء الحضر، سواء منهم البداة الذين أقاموا بالحواضر كبني عقيل وبعض بطون قيس بن عيلان بعد التّأكد

(1) .المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، الإمام جلال الدّين السّيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى بك و آخرين، المكتبة العصريّة، صيدا. بيروت، لبنان، 1412 هـ. 1992م، ج: 1، ص: 211. 212.

(2). ينظر: التّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد، كمال بشر، ص: 461.

من سلامة لغتهم وفصاحتها، أو المثّقفون الذين درسوا اللّغة في المدن الكبرى، من أمثال عمر بن أبي ربيعة، والفرزدق، وجرير، والأخطل وكثيّر والأحوص ورؤبة.[1]

* إنّ تحديد القدماء للمكان والزّمان لم يكن دقيقًا؛ ما أفضى بهم إلى الوقوع في مخالفات منهجيّة، فلم يأخذوا في الاعتبار ـ حين تحديدهم أماكن أخذ اللّغة ـ الرّقعة الواسعة لشبه الجزيرة العربيّة وتعدّد لهجات قبائلها، فخلطوا بين لهجات القبائل ولغة الحضر والباديّة، ولم يميّزوا بينها[2] " فيما عدا القليل ممّا حكوه عن قبيلة أو أخرى ممّا هو أكثر علاقةً بتفاصيل الموضوعات النّحويّة منها بأسسها "،[3] ثمّ استخرجوا منها خليطًا من القواعد [4] في صياغة نحويّة واحدة بالاعتماد على مبدأ وحدة النّظام،[5] على الرّغم من أنّها أنحاء متنوعة أو مختلفة. ومن أمثلة هذا الخلط في النّحو العربيّ، إقرار البصريّين على أنّ (ما) تعمل عمل ليس مراعاةً للهجة قريش، في حين أنّ الكوفيّين يرون إهمالها أخذًا بلهجة بني تميم.[6] ويظهر من هذا المثال أنّ المنهج الذي سلكه النّحاة أدّى إلى " وجود أكثر من حكم وأكثر من وجه للحالة

(1) .ينظر: أصول التّفكير النّحويّ، عليّ أبو المكارم، ص: 27. 29.

(2) .ينظر: العربيّة ولهجاتها، عبد الرحمن أيوب، ص:23. 24؛ واللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، تمّام حسّان، ص: 27.

(3) .دراسات نقدية في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: د.

(4) .ينظر: العربيّة ولهجاتها، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 24؛ واللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 14.

(5) .يعني كمال بشر بـ((مبدأ وحدة النّظام monosystemicprincipe)) " إخضاع الظّواهر اللّغويّة المتّفقة في شيء والمختلفة في شيء أو أشياء تحت قاعدة واحدة أو حكم واحد، بمحاولة تحليل ما اختلف تحليلاً يردّه إلى ما رسموه قبلا من معايير، وضمّ كلّ هذه المتّفقات والمختلفات إلى نظام واحد ". التّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد، ص: 476.

(6) . ينظر: الخصائص، ابن جني، ج1، ص 168. 169؛ وهمع الهومع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدّين السّيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة ـ مصر، 1421 هـ ـ 2001م، ج: 2، 109.

الواحدة "،[1] وكان من نتائج ذلك أن لجأوا إلى التّأويل والتّلفيق في قواعد الأصوات والصّرف والنّحو معًا.[2]

ومن المخالفات المنهجيّة التي وقع فيها النّحاة أثناء جمع اللّغة ودراساتها، طول الفترة الزّمنيّة التي حدّدوها والتي تقدّر بحوالي ثلاثة قرون من تاريخ اللّغة العربيّة، حيث شملوا المادّة اللّغويّة لهذه الفترة التاريخية العريضة بدراسة واحدة من دون مراعاة التطوّر الذي يلحق اللّغة تارة.[3] وهذه الحقبة من التّاريخ.في رأي الوصفيّين " لا يمكن أن تظلّ اللّغة فيها ثابتة على حالها، وإنّما المعقول أن تكون اللّغة قد تطوّرت فيها من نواحي البنية والنّطق ".[4]

وما يذكره الوصفيّون عن الخلط بين اللّهجات العربيّة عند التّقعيد وتعدد أوجه الحكم باختلاف الرّواية، أمر لا يمكن دحضه، إذ إنّ علماء العربيّة المتقدّمين وظّفوا فعلاً اللّهجات التي توفّرت عندهم شواهدَ عن بعض الظّواهر النّحويّة، بالإضافة إلى أنّهم لم يتفطنوا على ما يبدو، إلى أنّ اختلاف الرّوايات يعود إلى الرّواة وليس إلى صاحب النّص. فليس من المعقول أن يصدر الاختلاف من المتحدّث الأصلي المرويّ عنه. والقاعدة العلميّة المقررة تقول: " المثال الواحد لا يلقى من المتكلّم الواحد في الموقف الواحد إلاّ بصورة واحدة".[5] أمّا إذا أعاد صانع النّص نصه بأسلوب يختلف اختلافًا يسيرًا أو كبيرًا عن النّص الأوّل وفي موقف مغاير، فإنّ هذين النّصين يعدّان حينئذٍ نصين مختلفين مبنىً وحتّى معنى أحيانً[6]

(1).التّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد، كمال بشر، ص: 463.

(2).ينظر: المصدر السّابق، 463.470.

(3).ينظر: العربيّة ولهجاتها، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 27.28؛ واللّغة بين المعيارية والوصفيّة، تمّام حسّان، ص: 27.26.

(4) .اللّغة بين المعيارية والوصفيّة، تمّام حسّان، ص: 25، واللّغة العربيّة معناها ومبناها، للمؤلف نفسه، ص: 14.

(5).التّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد، كمال بشر، ص: 471.

(6).ينظر: التّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد، كمال بشر، ص: 471.

وفيما يخصّ طول الفترة الزّمنيّة المحدّدة، فنشكّ في أن يكون لهذا التّاريخ الطّويل تأثير كبير في كبرى معالم قواعد النّحو والصّرف؛ لأنّ التّطوّر اللّغويّ، قليلاً ما يصيب المستوى الصّرفي والتّركيبيّ، وهما المستويان اللّذان عُني بهما النّحاة.

وخير ما ندعم به زعمنا هذا، هو أنّه لا يتصوّر أن يعثر من يصف العربيّة الفصحى المعاصرة على ظواهر لغويّة جديدة ذات أهميّة كبيرة على مستوى التّركيب، تغاير ما توصل إليه النّحاة مغايرة جذريّة، وبخاصّة فيما يتعلّق بالفاعل والمفعول وغيرهما من أبواب النّحو الرّئيسة، على الرّغم من الفاصل الزّمني الطّويل بين العربيّة التي قعّدها النّحاة والعربيّة الفصحى المعاصرة.

* إنّ النّحو العربيّ خلط بين مستويات التّحليل اللّغويّ، فلم يميّز بين النّحو والصّرف والأصوات، وظلّت ظاهرة الخلط متفشيةً في كتب المتأخرين، على الرّغم من المحاولات الحثيثة للفصل بين مستويات التّحليل، ككتاب سرّ صناعة الإعراب في الأصوات، وتصريف المازني في الصّرف وشرح ابن جنيّ له.

وبتتبع آراء اللّغويين الوصفيّين فيما يتألّف منه الدّرس النّحوي، يتجلّى وهن هذا النّقد، إذ منهم من يرى أنّ النّحو يشمل المورفولوجيا والنّظم، بل يكاد كلّهم يتّفقون على أنّ الفصل بين النّحو والصّرف والأصوات ليس له ما يبرّره إلاّ البحث؛ لمتانة العلاقة بينها وشدّة تشابكها،[1] على أنّ النّحو في رؤية التّوليديّين يغطّي كلّ مستويات التّحليل اللّغوي، و إن كان لكلٍّ منها منهجه ومصطلحاته في التّحليل.

أمّا كمال بشر، فإنّه يزعم أنّ النّحاة لم يتنبهوا إلى العلاقة المتينة بين النّحو والصّرف، أو لم يوظّفوا هذه العلاقة . على أقلّ التّقدير . في تحليل الظّواهر اللّغويّة، ويخالفه في ذلك حلمى خليل إلى أنّ النّحاة أدركوا الصّلة بين النّحو والصّرف بدليل أنّهم لم يفصلوا بينهما في التّأليف إلاّ في أوقات متأخرة.[2]لكنّنا نرى أنّ ضمّ الصّرف إلى جانب النّحو في سفر واحد. وإن كان

(1) . ينظر: علم اللّغة (مقدّمة للقارئ العربيّ)، محمود السّعران، ص: 234. ومناهج البحث في اللّغة، تمّام حسّان، ص: 226. 229؛ والتّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد، كما بشر، ص: 285. 287.

(2). ينظر: مقدّمة لدراسة علم اللّغة، حلمى خليل، ص: 107.

هذا الضّم مقصودًا في ذاته. لا يعني بالضّرورة توظيف المعطيات الصّرفيّة في تحليل مسائل النّحو، إذا لم يكن هناك دليل آخر يدعم ذلك.

2 / 2 ـ **القياس**:

أ ـ مفهوم وتأصيل

يعدّ القياس الأصل الثّاني من أصول النّحوّ العربيّ، ويعني لغةً تقدير الشيء على مثاله، تقول: قدَّرت الشيء على الشّيء، وقِسْتُه بغيره وعلى غيره، أقيسُهُ قَيْساً وقِياساً فانْقاسَ، إذا قدَّرتَه على مثاله.(1) أمّا مفهومه الاصطلاحي، فلم يعثر الباحث على ما يمكن نسبته إلى النّحاة الأوائل في هذا الخصوص، مع أنّ القياس باعتباره فكرة منهجيّة مارسها النّحاة ظاهرة ضاربة بجذورها في البحث اللّغويّ عند العرب.

وعند الرّجوع إلى كتب أصول النّحو، يتجلّى أنّ مفهوم القياس عند النّحاة وممارساتهم له لم يستقر على صورة واحدة، وإنّما على صورتين، أولاهما القياس اللّغويّ أو النّحويّ،(2) وأخراهما القياس العقلي أو المنطقي.

ب ـ القياس اللّغويّ أو النّحويّ:

حقًّا أنّ نحاة ما قبل القرن الرّابع الهجري الذين عُنوا بهذا اللّون من القياس لم يضعوا له حدًّا فيما نعلم، لكنّ مفهومه كما يمكن استنباطه من تطبيقاتهم إيّاه هو اطّراد الظّاهرة في الكلام أو في النّصوص، بحيث يُتّخذ من هذه الظّاهرة وأمثالها قواعد يقاس عليها في الاستعمال، وما يخالف تلك القواعد يعدّ شاذًا لا يقاس عليه.

والقياس اللّغويّ أو النّحويّ بهذا المفهوم قديم قدم النّحو نفسه، وواضعه كما يذكر الرّواة هو أبو الأسود الدّؤلي،(3) على أنّه تطوّر على يد عبد الله بن أبي إسحاق، الذي حاول أن يرسم به منهجًا لغويًّا يمكّنه من رصد الظّواهر اللّغويّة المطّردة؛ فأسرف في توظيفه. ومن خلال

(1) .ينظر: لسان العرب، ابن منظور، تصـ: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العَبيدي، ج: 11، ص: 370.

(2) .وهو عينه ما عبر عنه محمود أحمد نحلة في الصفحة: 102 من كتابه (أصول النّحو العربيّ) بالقياس الاستقرائي.

(3) .ينظر: طبقات فحول الشّعراء، محمّد بن سلام الجمحي، تح: محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني، ج: 1، ص: 12. وطبقات النّحويّين واللّغويّين، أبو بكر الزّبيدي، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط: 2، ص: 21.

تتبّع ممارسات ابن أبي إسحاق وتلاميذه للقياس،[1]تبيّن لنا أنّ مفهوم القياس عند هؤلاء لم يتعدّ اتّخاذ الظّواهر اللّغويّة المطّردة مقاييس لا تصحّ مخالفتها أو الخروج عليه

ومن عهد الخليل فصاعدًا، أخذ القياس منحًى جديدًا متعدّيًا الظّواهر المطّردة إلى مسائل افتراضية لا عهد للأسلوب العربيّ بها، ومن ذلك سؤال سيبويه للخليل عن تحقير (نَصَف) وصفًا لامرأة،[2] وافتراضه عن رجل سمي بـ ((اضرب)) أو ((اقتل))،[3] وقوله " ونقول في رجل سميته يا إرمه: هذا إرمٍ قد جاء، وينوّن في قول الخليل وهو القياس ".[4] بل ذهب سيبويه إلى أبعد من ذلك، فافترض أساليب، ثمّ حلّلها محاولاً بيان وجه الصّحة فيها، ومن أساليبه المفترضة قوله " أيّ من إن يأته من إن يأتنا نعطه تأت يكرمك "،[5] لكنّه في أغلب الأحيان كان شديد التّمسك بالقياس على كلام العرب.

فالقياس اللغوي إذًا هو الذي كان سائدًا في فترة ما قبل القرن الرّابع الهجري، وأساسه الاستقراء، معتمدًا أوّلا وآخرًا على منطق اللّغة، إذ إنّ ثمة فرقًا بين منطق اللّغة ومنطق أرسطو، فـ " الأوّل مقبول ومعترف به في دراسة اللّغة، والآخر مرفوض دخيل على تلك الدّراسة ".[6] فالقياس إذًا في هذا الطّور من أطوار النّحو لم يكن قياسًا منطقيًّا بشروطه ومقدّماته وقضاياه.

---

(1) . كان ابن أبي إسحاق يقف بالمرصاد لكلّ من يحيد عن مقاييسه، ومن ذلك اعتراضاته المتكرّرة على الفرزدق، ومخالفته جمهور القرّاء في قراءة بعض الآيات منها مثلاً قوله تعالى ((السّارق والسّارقة فاقطعوا أيديهما)) بالنّصب على المفعوليّة خلافًا لقراءة الجمهور بالرّفع على الابتداء ((السّارقُ والسّارقةُ فاقطعوا أيديهما)). ينظر: نزهة الألباب، أبو البركات أبو بكر الأنباري، تح: عطية عامر، دار المعارف، سوسة. تونس، ط: 2، 1998م، ص: 12. 13 وطبقات فحول الشّعراء، ابن سلام الجمحي، تح: محمود شاكر، ج: 1، ص: 16. 20 وطبقات النّحويّين، أبو بكر الزّبيدي، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ص: 31. 33.

(2). ينظر: الكتاب، سيبويه، تح: إميل يعقوب، مج: 3، 535..

(3) .ينظر: المصدر السّابق، مج 3، ص: 221.

(4) .المصدر السّابق والمجلّد نفسه، ص: 352.

(5) .المصدر السّابق، مج: 2، ص: 426.

(6) . أصول النّحو العربيّ في نظرة النّحاة وابن مضاء وعلم اللّغة الحديث، محمّد عيد، ص: 61. 62.

ج ـ القياس المنطقي أو العقليّ:

وما أن حلّ القرن الرّابع الهجري، حتى لحق مفهوم القياس تحوّل محوريّ، فلم يعد يُعنى بفرض القواعد المستقرأة على الأمثلة، بل أضحى وسيلةً لخلق اللّغة على يد أبي عليّ الفارسيّ (288 . 377 هـ) وتلميذه ابن جنيّ (320 . 392 هـ)، فافترضا صورًا عقليّة من الألفاظ بعيدة كلّ البعد عن الاستعمال، ومن ذلك قول أبي عليّ الفارسيّ " وكذلك يجوز أن تبني بإلحاق اللام ما شئت، كقولك: خرجج، ودخلل، وضربب، من خرج ودخل وضرب "،[1] وتابعه في ذلك تلميذه ابن جنيّ.[2]

وبلغ هذا اللّون من القياس قمّة نضجه على يد أبي البركات ابن الأنباري (513 . 577 هـ)، " ثمّ السيوطيّ من بعده، فقد تحددت عندهما حدوده، وأنواعه وأقسامه، واعتمدا في كثير ممّا جاءا به على ما كتبه ابن جنيّ في الخصائص ".[3]

ومفهوم القياس اصطلاحًا وفق أبعاده المستجدّة في عهد ابن الأنباري هو " حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول"[4] أو " حمل فرع على أصل بعلّة، و إجراء حكم الأصل على الفرع "،[5] وقيل: " هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع "،[6] وله أربعة أركان هي: المقيس والمقيس عليه والعلّة والحكم.

وفي هذه الحقبة من الزّمان، تحوّل القياس إلى عمليّة عقليّة تنزع إلى تشبيه ظاهرة لغويّة " بظاهرة أخرى لها حكم معيّن ليثبت للأولى حكم الثّانية "،[7] مثل قول النّحاة بأنّ المضارع رفع قياسًا على الاسم لمشابهته إيّاه، وأنّ الاسم نصب في ((لا إله إلاّ الله)) ورفع خبره قياسًا

(1) .الاقتراح في علم أصول النّحو وجدله، الإمام السّيوطي، تح: طه عبد الرّءوف سعد، ص: 100.
(2) .ينظر: الخصائص، ابن جنيّ، ج: 1، ص: 115 و359.
(3) .أصول النّحو العربيّ، محمود أحمد نخلة، ص: 111.
(4) .الإغراب في جدول الإعراب، أبو البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، ص: 45.
(5) .لمع الأدلّة في أصول النّحو، أبو البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، ص: 93.
(6).المصدر السّابق والصّفحة نفسها.
(7) .أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة وابن مضاء وعلم اللّغة الحديث، محمّد عيد، ص: 102.

على ((إنّ الإله هو الله)). وأدّى الإغراق في هذه الصّورة من القياس إلى ظهور التّمارين غير العمليّة.[1]

د ـ القياس في المنظور الوصفيّ:

والوصفيّون ـ فيما سبق ـ يقرّون بالسّماع أصلاً من أصول النّحو العربيّ، والملاحظات التي سجّلوها على النّحو العربيّ في هذا المضمار لا تعدو إشارات إلى ما وقع فيه النّحاة من مغالطات منهجيّة نجمت عن طبيعتهم البشريّة. هذا عن موقفهم من السّماع، أما عن القياس، فإنّه على نقيض ذلك.

فالقياس في رؤية الوصفيّين نشاط معياريّ عقليّ تفرضه آراء العلماء ولا يربطه بالبحث اللّغويّ أدنى صلة. أمّا الصّوغ القياسي، فإنّه ظاهرة تختلف في جوهرها عن فكرة القياس، فـ " عمليّة الصّوغ القياسي على معياريتها لا تدخل في صلب المنهج، فهي تتّصل بنشاط من يستعمل اللّغة، لا بمنهج من يبحث في اللغة "،[2] فضلاً عن أنّها تقع عفويّة من المتكلّم، أمّا القياس فلا يخفى على أحد ما فيه من الصّنعة المقصودة. هذا بالإضافة إلى أنّ مجال الصّوغ القياسي هو الكلام بينما مجال القياس هو اللّغة.

وعند الوصفيّين، الصّوغ القياسي في حقيقته كالقياس، فكلاهما معياريّ، وإن كان المنهج الوصفيّ يعترف بالأوّل فَعَلَى أنّه نشاط لغويّ يمارسه المتكلّم، أي أنّه جزء من نشاط المتكلّم، فيلاحظه ويصفه، لا على اعتباره فكرة منهجيّة.

فالباحث اللّغويّ ينبغي أن يقف عند حدّ الوصف، ويبني دراسته على الاستقراء والتّقعيد، لا على القياس والتّعليل، إذ الوصف هو العنصر الوحيد الذي يمكّنه من معالجة الموضوع المدروس بالموضوعية بعيدا عن الذّاتيّة للوصول إلى نتائج يمكن تسميّتها بقواعد لغويّة.[3] والباحث اللّغويّ، بمجرّد استعانته بالقياس أو التعليل يكون قد لجأ إلى التفكير

(1) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 109. 110.

(2) .اللّغة بين المعيارية والوصفيّة، تمّام حسّان، ص: 36.

(3) .ينظر: المصدر السّابق والصّفحة نفسها.

المعياريّ، وبذلك يتحوّل موقفه . عن وعي أو غير وعي . إلى موقف المتكلّم" الذي يحدّه الاستعمال لا المنهج ".[1]

القياس في التّراث النّحويّ بصورتيه النّحويّ والعقليّ، لم يلق قبولاً لدى الوصفيّين، فالأوّل منهما على الرّغم من أصالته فإنّه . وفق رأي الوصفيّين . مقاييس متحجرة يجب على طلاّب الفصاحة احتذاؤها، وثانيهما لاستفادته من بحوث المنطق وعلم أصول الفقه غريب على اللّغة،[2] فاللّغة " تبعد عن القياس بعد العرف عنه، والأولى أن تدرس كلّ حالة على علاتها، في ضوء استقراء شامل، وأن تستقرأ قاعدتها من الاستقراء، وألاّ يحمل حكم شيء منها على حكم شيء آخر ".[3] فتمّام حسّان في آخر هذا النّص ينقد تعريف القياس الذي وضعه أبو البركات الأنباري، والذي يعكس تأثره بعلماء أصول الفقه في تعريفهم القياس الفقهي، حيث حدّوه بأنّه " حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيها عنهما ".[4]

وافترقت بالوصفيّين الطّرق وهم يحاولون إثبات ما يؤكّد عدم صلاحيّة القياس في الدّرس اللّسانيّ، فإن اتّخذ بعض الوصفيّين من ملاحقة الاضطراب لنتائج القياس حجّةً على عدم نجاعته،[5] فإنّ منهم من يرى أنّ اضطراب النّتائج وحده لا يكفي دليلاً على عدم صلاحيّة القياس منهجًا في البحث اللّغويّ، فقد يكون هذا الاضطراب عائدًا إلى الاجتهادات الشّخصيّة وإلى طول الفترة الزّمنيّة المحدّدة لا إلى القياس باعتباره آلية منهجيّة.[6] وهذا

(1) .المصدر السّابق، ص: 37.

(2).ينظر: النّحو العربيّ (نقد وبناء)، إبراهيم السّامرائيّ، ص: 18.

(3) . اللّغة بين المعيارية والوصفيّة، تمّام حسّان، ص: 40.

(4) . ينظر: المستصفى من علم الأصول، الإمام أبو حامد الغزالي، تص: نجوى ضوّ، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت. لبنان، ط: 1، ج: 2، ص: 96؛ والمحصول في علم أصول الفقه، الإمام فخر الدّين الرّازي، تح: طه جابر فيّاض العلواني، من مطبوعات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ط: 1، 1400 هـ . 1980م، ج: 2، ص: 9.

(5) .ينظر: اللّغة بين المعيارية والوصفيّة، تمّام حسّان، ص: 44.

(6) .ينظر: أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة وابن مضاء وعلم اللغة الحديث، محمّد عيد، ص: 75، 105 ، 106.

الرّأي الأخير هو الأقرب إلى الصّواب؛ لما يلاحظ من أنّ الاضطراب في العلوم الإنسانيّة كثيرًا ما يكون من مخلّفات اجتهادات شخصّية لا تمت بصلة إلى صلب المنهج، بقدر ما تنتمي إلى طريقة كلّ واحد في التّحليل والإجراء وإلى الفروق الفرديّة.

أمّا محمّد خليفة الدّناع. وهو من طلاب تمّام حسّان. فإنّه لا يرفض القياس رفضًا مطلقًا، وقد صرّح بذلك عند حديثه عن القياس الصّرفي قائلاً: "ولا تعني دعوتنا إلى الأخذ بالاستعمال نبذنا للقياس ورفضنا له رفضًا مطلقًا وإغراقنا في الاستعمال عن طريق الإبداع غير المفيد مثل ما فعل الشّيخ عبد الله العلايلي عند انتهاجه طريقًا للتّجديد ...".[1] ومع إقرار هذا الأخير بالقياس، فإنّه يرى أنّ ذوق أهل اللّغة أقوى من كلّ قياس، فيُنفّرهم من كلّ قياس مستهجن، ومن ذلك لفظ ((مرناة)) الذي أقرّه مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة للدّلالة على تلفزيون.[2]

ويتضّح ممّا سبق أن ما يعرف في التّراث اللّغويّ بالقياس اللّغويّ أو النّحويّ أمر لا يمكن الاستغناء عنه في الدرس اللّغويّ، لاسيّما عند التّطبيق؛ أمّا القياس المنطقي فهو محلّ الشّقاق بين اللّغويّين، على أنّنا لا نرى مانعًا من الاستعانة به في قدر محدود لا يبلغ باللّغويّ حدّ المتاهات.

3 ـ آليات التّفسير في النّحو العربيّ:

النّحو العربيّ في معظم جوانبه نحو عقليّ يسعى لتفسير الظّواهر اللّغويّة بالاعتماد على آليات التّفسير المعروفة كالتّعليل والتّأويل.

(1) .دور الصّرف في منهجي النّحو والمعجم، محمّد خليفة الدّناع، ص: 28.

(2) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 29.

3 / 1 ـ التّعليل:

أ ـ مفهوم وتأصيل:

التّعليل مصدر للفعل ((علّل))، ويعني لغةً سقي بعد سقي، وجني الثمرة مرّة بعد أخرى، والعلّة. بالكسر. المرض والحدث الذي يشغل صاحبه عن حاجته.[1]

ومفهومه في النّحو العربيّ حسب تعريف حسن خميس سعيد الملح له هو " تفسير اقترانيّ يبيّن علّة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى خصوص وفق أصوله العامّة ".[2] فالتّعليل إذًا محاولةٌ للوصول إلى العلل النّحويّة، وهي الوجه أو الشّبه الجامع الذي يربط بين شيئين والذي يحمل على إجراء عمليّة القياس.[3] وله ركنان: العلّة والمعلول، وإليهما يلمح صاحب التّعريف باللّفظ ((اقترانيّ)) الوارد في تعريفه. والتّعليل خطوة على درجة كبيرة من الأهميّة بالنّسبة للقياس، وهو خطوة منهجيّة لغويّة ظهرت بظهور النّحو، وترعرعت بنموّه وتطوّره، بل يغطي هذا النّحوَ بكلّ أبعاده؛ فالألفاظ العربيّة لا تخرج عن كونها معربةً أو مبنيّة، مع ما يصاحب هذين المصطلحين من تعليلات.

---

(1) . ينظر: لسان العرب، ابن المنظور، تح: أمين محمّد عبد الوهّاب ومحمّد الصّادق العبيدي، ج: 9، ص: 365.

(2) . نظريّة التّعليل في النّحو العربيّ بين القدماء والمحدثين، حسن خميس سعيد الملح، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، ط: 1، 2000م، ص: 29. 30. وقوله: " على الإطلاق وعلى الخصوص " إشارةً إلى مرحلتين في تعليل المعرب أو المبنيّ، ففي الأولى يبيّن النّحويّ علّة الإعراب أو البناء، وفي الثّانية يبيّن علّة اختصاص المعرب أو المبنيّ بما اختص به من علامة إعراب أو بناء.

(3) . الدّرس النّحويّ في القرن العشرين، عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: 1، 1425 2004، ص: 66.

فهذا عبد الله بن أبي إسحاق. كما تذكر كتب التّراجم. هو أوّل من مدّ القياس من منطلق التّعليل السّاذج، على أنّه بلغ ذروته على يد الخليل بن أحمد الفراهيديّ،[1] الذي اتّخذه. وتابعه في ذلك تلميذه سيبويه. أداة لتبرير بعض المسائل الجزئية.[2]

وقد مرّ التّعليل النّحويّ بأربع مراحل، وكلّ مرحلة منها تحمل ملامحها التي تميّزها عن غيرها، وتحديد هذه المراحل يكون على سبيل التّقريب لا على وجه الدّقة؛ لشدّة تشابكها وتداخلها فالمرحلة الأولى، وهي مرحلة النّشوء والتّكوين حملت إرهاصات التّعليل، وتظهر هذه الإرهاصات جليّةً في روايات نشأة النّحو العربيّ، وامتدت هذه المرحلة من عهد ابن أبي إسحاق الحضرمي إلى عهد الخليل بن أحمد، وكان التّعليل فيها أقرب إلى العفويّة إلى أن أضفي عليه الطّابع الفلسفي الجدليّ في القرن الثّالث الهجريّ.[3]

وفي المرحلة الثّانيّة، وهي ما يمكن تسميته بمرحلة النّمو والارتقاء، آتت فكرة التّعليل أكلها ازدهارًا ونضجًا وحيويّةً، فأفرد النّحاة للعلّة مؤلّفات منها: العلل في النّحو لقطرب (ت 206 ه)، والإيضاح في علل النّحو لبكر المازني (ت 249 ه)، متأثرين في ذلك بعلل المتكلّمين، وعن ذلك يقول ابن جنيّ " اعلم أنّ علل النّحويّين أعني حذاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين، أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقّهين ".[4]

وامتدت المرحلة الثّالثة، وهي مرحلة النضج والازدهار، من عهد ابن السّراج ((ت 316 ه)) إلى عهد ابن أبي البقاء العكبريّ ((538 – 616 ه))، فحاول الأوّل صياغة العلل في

(1) .ينظر: طبقات فحول الشّعراء، ابن السّلام الجمحيّ، تح: محمود محمّد شاكر، ص: 14 و22؛ وطبقات النّحويّين واللّغويّين، أبو بكر الزّبيدي، ص: 47. ونزهة الألباب، أبو بكر الأنباري، تح: عطية عامر، ص: 22؛ وأصول التّفكير النّحويّ، عليّ أبو المكارم، ص: 168.

(2) .الدّرس النّحويّ في القرن العشرين، عبد الله أحمد جاد الكريم، ص: 67. وأصول التّفكير النّحويّ، عليّ أبو المكارم، ص: 168.

(3).ينظر: تقويم الفكر النّحويّ، عليّ أبو المكارم، ص: 68.77.

(4) .الخصائص، ابن جنيّ، تح: محمّد عليّ النّجار، ج: 1، ص: 49.

شكل نظريّة محكمة، أمّا الآخر، فيرجع إليه الفضل في أنّه من الأوائل الذين حاولوا صياغة النّحو العربي وفق هذه العلل.[1]

وامتدت المرحلة الأخيرة. مرحلة المراجعة والاستقرار. من القرن السّابع الهجريّ إلى قبيل عصر النّهضة، وفيها نزع النّحاة إلى ترجيح ما بين العلل، وتفصيل ما أجمل منها، وتوضيح ما غمض منه ومن أعلام هذه المرحلة ابن يعيش ((553. 643 هـ)) والشّلوبين ((ت 645 هـ)) وابن عصفور ((597. 669 هـ)) وابن مالك ((600. 672 هـ)) والرّضي الاستراباذي ((686 هـ)) وأبي حيّان ((654. 745 هـ)).[2]

ب ـ التّعليل في المنظور الوصفيّ:

سبق التّلميح عند الحديث عن موقف الوصفيّين من القياس في الدّرس اللّغوي، والنّحويّ منه بصفة خاصّة، إلى أنّ الوصفيّين لا يرون للتّعليل موضعًا في دراسة اللّغة، ولا يرونه عنصرًا من عناصر المنهج العلميّ. فالتّعليل في نظرهم لا يعدو أن يكون رجمًا بالحدس والتّخمين. في حين أنّ كلّ منهجٍ علميّ ينبغي أن يبحث عن ((كيف)) أي: العلّة الصّورية أو الفاعلة، لا عن ((لماذا)) أي: العلّة الغائية. والعلّة الصّورية،[3] . على حدّ قول تمّام حسّان . معترف بها علميًّا، لأنّها تصف الوضع المعيّن، وتصف كيفيّة حدوثه "،[4] فهي علميّة، أساسها الاستقراء والوصف، وتنسجم مع اجتماعيّة اللّغة . " أمّا العلّة الغائيّة[5] فغير معترف بها علميّا، لأنّها تتكلّم أكثر ما تتكلّم عن أمور غيبيّة لا سبيل إلى اختبار صدقها أو كذبها "،[6]

(1) .ينظر: تقويم الفكر النّحويّ، عليّ أبو المكارم، ص: 93.

(2). ينظر: نظريّة التّعليل في النّحو العربيّ بين القدماء والمحدثين، حسن خميس سعيد الملخ، ص: 82.

(3) . وهو عين ما اصطلح عليه بعض الوصفيّين بالتّعليل الوصفيّ، ويسمّيه ابن مضاء بالعلل الأول، وكانت تعرف عند النّحاة قديمًا بالعلل التّعليميّة. ينظر: أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة وابن مضاء وعلم اللّغة الحديث، محمّد عيد، ص: 145، والرّد على النّحاة، ابن مضاء، ص: 130. 134.

(4) .اللّغة بين المعيارية و الوصفيّة، تمّام حسّان، ص: 46.

(5) .ويعرف عند الوصفيّين بالتّعليل المنطقيّ، وعند ابن مضاء بالعلل الثّواني والثّوالث.

(6) .اللّغة بين المعيارية و الوصفيّة، تمّام حسّان، ص: 46.

وهذا الصّنف من العلل لا يصلح وسيلة منهجيّة للبحث في الظّواهر الاجتماعيّة، واللّغة منها بخاصّة، لأنّه صنعة تعتمد على قدرات الذّهن.[1]

ومن العلل الغائية التي يذكرها النّحاة، العلل في رفع الفاعل والمبتدأ والخبر، ونائب الفاعل، واسم كان، وخبر إنّ، وفي نصب الفضلات المنصوبة، وفي الممنوع من الصرف، وفي بناء المبنيّات وإعراب المعربات وغيرها كثير.[2]

فعلى الرّغم من أن الفيلسوف أو عالم اللاهوت أو الفقيه يقدر أن يحدّد غرض معظم ما يتعلّق بمجاله، فإنّ الغرض يظلّ فكرة غير مجدية في مجال البحث العلميّ.[3] والتّعليل، في نظر الوصفيّين العرب، هو الذي جعل النّحو العربيّ نحوا صوريّا يُعني فيه بالتّقدير والتأويل بعيدا عن واقع الاستعمال اللّغوي؛ وذلك لتأثره بالمنطق الأرسطي، الذي طغى عليه في العصور المتأخرة.[4] وكان للدّعوة إلى إلغاء العلل الغائيّة مؤيّدون من قبل ظهور دعاة الوصفيّة في الوطن العربيّ، إذ كان عبّاس حسن يعتبرها من العلل الزّائفة.[5]

لكن ما لبث أنّ قلّبت النّظريّة التّوليديّة الموازين، فهذا تمّام حسّان الذي كان يرى أنّه قد بيّن " فساد العامل في النّحو، بل فساد التّعليل الذي هو أصل العامل "،[6] عاد عن شيء من رأيه، فقال: " يبدو أنّ النّموذج التّحويليّ يمكن أن يطبّق على اللّغة العربيّة، ويمكن للعربيّة أن يعاد وصفها ألسنيًّا من خلاله "،[7] بل ذهب إلى أبعد من ذلك فأقرّ بأن ظاهرتي التّعليل والقياس من مظاهر الطّاقة التّفسيريّة في النّحو العربيّ.[8] ومهما يكن من أمر، فإنّ حصر العلم في الملاحظة الاستقرائية من دون إخضاعه لتوجيه عقليّ منتظم إضاعة لنصف

(1) .ينظر: أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة وابن مضاء وعلم اللّغة الحديث، محمّد عيد، ص: 141.
(2) .ينظر: اللّغة بين المعيارية و الوصفيّة ، تمّام حسّان، ص: 46.50.
(3) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 45.
(4) .النّحو العربيّ والدرس الحديث (بحث في منهج)، عبده الرّاجحي، ص: 48.
(5).النّحو الوافي، عبّاس حسن، ج: 1، ص: 8.
(6) .اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، تمّام حسّان، ص: 54.
(7) .إعادة وصف اللّغة العربيّة ألسنيًّا، تمّام حسّان، أشغال ندوة اللّسانيّات، ص: 184.
(8) . ينظر: اللّغة العربيّة والحداثة، تمّام حسّان، ص: 137.

العلم، لأنّ التّعليل. كما يقول محمود أحمد السّيد. " من أهمّ مميّزات المعرفة العلميّة "؛[1] لكن ينبغي ألا يقود ذلك إلى متاهات عقليّة بعيدة عن روح العلم ومقوّماته.

أمّا عبد الرّحمن أيّوب، فموقفه من التّعليل متّسم بشيء من المرونة منذ الوهلة الأولى، فقرر أنّه لا بأس من تسمية اقتران ظاهرة لغويّة بظاهرة لغويّة أخرى اقترانًا مطّردًا بالتّعليل، كتعليل حذف حرف العلّة من الفعل ((يقوم)) عند وقوعه بعد أداة جزم بالتقاء السّاكنين، وإنّما اعترض بالشّدة على التّعليل المنطقيّ من قبيل علل الإعراب والبناء.[2] كما أنّ كمال بشر لا يرى حصر النّظريّات الوصفيّة في مجرّد الوصف، بل ينبغي النّفاذ منها إلى التّحليل والتّفسير بأسلوب موضوعيّ يحاكي الحقيقة والواقع.[3]

وخلاصة القول في هذا المضمار هي أنّ التّعليل عاد من جديد بصورة أو أخرى على يد التّوليديّين، ولمح بعض الوصفيّين من أمثال تمّام إلى جدواه العلمي بأن عدّ التّعليل والقياس من مظاهر الطّاقة التّفسيريّة للّغة العربيّة كما سبق. ومن هنا يظهر جليًّا أنّ أطعان الوصفيّين في التّعليل فقدت شيئًا غير يسير من قوّته.

3 / 2 ـ التأويل:

أ ـ مفهوم وتأصيل:

يعني التّأويل لغةً التّدبير والتّقدير والتّفسير، وفي اللسان: " أوّل الكلام وتأوّله: دبّره وقدّره، وأوّله وتأوّله: فسّره "،[4] وبين المعنيين الأوّلين والمعنى الثّالث عموم وخصوص. فالتّفسير، وهو المعنى الثّالث عام؛ لأنّه يتناول جوانب الأمور بالتّوضيح والإبانة، ظاهرةً كانت أو خفيّةً. أمّا التّدبير والتّقدير، وهما المعنيان الأوّلان، فمتعلّقان بالجوانب الخفيّة من الأمور لا ظواهرها[5] و التّأويل. كما يتّضح من خلال تطبيقات النّحاة له. هو " صرف الكلام

(1) .اللّسانيات وتعليم اللّغة، محمود أحمد السّيد، ص: 13.

(2) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 29.

(3) .التّفكير اللّغوي بين القديم والجديد، كمال بشر، ص: 483 و523.

(4) .لسان العرب، ابن منظور، تصـ: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العَبيدي، ج: 1، ص: 264.

(5) .ينظر: أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة وابن مضاء وعلم اللّغة الحديث، محمّد عيد، ص: 155.

عن ظاهره إلى ما يحتاج من تدبّر وتقدير "،[1] ويستعمل أيضًا لهذا المعنى عند المفسِّرين والمتكلِّمين.

أمّا عن المعنى الاصطلاحي للتّأويل، فلم نعثر عليه في كتب التراث، شأنه في ذلك شأن من سبقه في التّقصي عن معنى هذا المصطلح،[2] باستثناء ما نقله السّيوطي عن أبي حيّان في شرح التّسهيل بأنّ التّأويل " إنّما يسوغ إذا كانت الجادّة على شيء، ثمّ جاء شيء يخالف الجادّة فيتأوّل، أمّا إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلّم إلاّ بها فلا تأويل "،[3] هذا على الرّغم من وجود التّأويل في طيّات هذه الكتب عمليًّا.

واستنادًا إلى قول أبي حيّان السّالف الذّكر، يرجّح أن يكون المقصود بالجادّة قواعد النّحو، وبناءً على هذا التّرجيح فإنّ معنى التّأويل في العموم هو صرف النّحاة للكلام عن ظاهره إلى وجوه خفيّة بالتّقدير والتّدبر قصد تطويعه لقوانين النّحو وأحكامه.[4]

والتّأويل قديم قدم النّحو نفسه، فقد كان معروفًا منذ عهد الخليل بن أحمد؛ نتيجة ولوع النّحاة وقتئذٍ بالنّظر العقليّ العميق، ومع ذلك فإنّ محمّد عيد يميل إلى أنّ علم التّفسير والتّيارات الفكريّة المتنوعة كالباطنيّة والمعتزلة كان وراء ازدهار التّأويل، وكان القياس وأركانه الأربعة كذلك: المقيس والمقيس عليه والعلّة والحكم من العوامل الفعّالة لازدهاره.[5]

ومن أهمّ مظاهر التّأويل في النّحو العربيّ الحذف والاستتار ((الإضمار)) وصوغ المصدر والتّقدير في الجمل والمفردات، ومع سطو هذه الموضوعات على كتب النّحو، فإنّ

(1) . المصدر السّابق والصّفحة نفسها.

(2) .مثل محمّد عيد، وقد صرّح بذلك في كتابه ((أصول النّحو العربيّ)) ص: 157.

(3) .الاقتراح في علم أصول النّحو وجدله، الإمام السّيوطي، تح: طه عبد الرّءوف سعد، ص: 73. ويذكر الأستاذ محمّد عيد بأنّه رجع إلى مخطوطة كتاب ((التذليل والتّكميل في شرح التّسهيل)) لأبي حيان الغرناطي، وقلّب كلّ أجزائها، ولكنّه لم يعثر على هذه العبارة. أمّا الباحث، فإنّه لم يعثر على هذا الكتاب.

(4) .ينظر: أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة وابن مضاء وعلم اللّغة الحديث، محمّد عيد، ص: 157.

(5) .ينظر: المصدر السّابق، ص:159.162.

النّحاة. حتى المتأخرين منهم. لم يفصلوا القول في التّأويل في كتب أصول النّحو، وربّما يكون مرجع ذلك إلى أنّ فكرة التّأويل لم تتّضح في أذهانهم كما اتّضحت فكرة القياس، فصرفوا عنايتهم إلى مظاهره دونما أيّ محاولة لتجريد مفهومه نظريًّا.[1]

ب ـ التّأويل في المنظور الوصفيّ:

توصل الوصفيّون العرب من خلال تتبّع مظاهر التّأويل وتطبيقاته في كتب التّراث إلى أنّه نوع " من التّمرين الذّهني لتأويل ما أشكل على القاعدة منها،[2] فبدل أن يكون الأمر ملاحظة المادّة اللّغويّة لبيان صفاتها، أصبح فرضًا للقاعدة على المادّة، أو بعبارة أخرى أصبح فرضًا للأقيسة على الأمثلة ".[3] والتّأويل بهذا المفهوم يكاد يكون أساسًا من أسس الدّرس اللّغويّ عند النّحاة، وهو ما لا يقرّ به المنهج الوصفيّ الذي لا يرى أساسًا لوصف الظواهر اللّغويّة سوى المادّة اللّغويّة نفسها.

وإذا كان التّأويل يبحث عمّا وراء الظّواهر، فيفترض حروفًا في مادّة الكلمة وصيغًا لكلمات وجمل تامّة، بالاعتماد على الذّهن وعلى أساس القواعد، فإنّ المنهج الوصفيّ البنيويّ على تعدّد نظرياته، يسعى جاهدًا لتخليص الدّراسات اللّغويّة من الأفكار الذّهنيّة والفلسفيّة؛ لأنّ دراسة اللّغة. في رؤية هذا المنهج. ينبغي أن تكون خالصة، فلا تتعدّى الأشكال اللّغوية إلى التّأويل وغيره من آليات التّفسير.[4]

وبما أنّ التّأويل يقوم أساسًا على المعنى الفلسفي لا المعنى الشّكلي، فإنّه يتناقض مع المنهج الوصفيّ، الذي يستبعد المعنى الفلسفي في البحوث اللّغويّة، كما أنّه يباين واقع اللّغة، فالكلمة في الواقع. في رأي عبد الرّحمن أيّوب. هي الحروف المنطوقة بالفعل لا الملحوظة في الذّهن، وواقع الجملة هو العلاقات التي تظهر بين أجزائها في السّياق لا التي يفترضها الذّهن " فالكلمة التي يلحظها النّحويّ. أو يقدّرها. ليست بكلمة على الإطلاق، والحركة التي

(1) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 169.

(2) .يعود الضمير إلى الشّواهد النّحويّة.

(3) . أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة وابن مضاء وعلم اللّغة الحديث، محمّد عيد، ص: 181.

(4).ينظر: المصدر السّابق والصفحة نفسها.

يتصوّرها في آخرها ليست بحركة أيضًا، والنّحاة في هذا كمن يتخيّل وجود الطّلاب، فيعقد امتحانًا ويوّزع كراسات الإجابة وأوراق الأسئلة لمجرّد هذا الخيال ".[1]

ولم يعد موقف الوصفيّين من التّأويل اللّغويّ الموقف الوحيد المسلّم به في الأوساط اللّغويّة، بل صار للموقف التّوليديّ المقرّ بمبدأ التأويل من القوّة ما لا يمكن تجاهله؛ وكان من نتائج ذلك أن قبل التّوليديّون العرب النّزعة التّأويليّة في النّحو العربيّ باعتبارها مبدأً لغويًّا، وإن كان لهم بعض المآخذ على طريقة النّحاة في إجرائه.[2]

ومع ذلك، فإنّ كمال بشر ظلّ إلى حدّ الآن، يربط التّأويلات الصّرفيّة والنّحويّة بمعيارية المنهج النّحويّ، في الوقت الذي يقرّ هو نفسه بإمكان إلحاق هذه التأويلات وأشكالها الظّاهريّة بالبنية العميقة والبنية السّطحيّة، إذ يقول: " واسم المفعول من الأجوف الثلاثي، قاعدته عندهم أن يكون على صورة مخالفة في شكلها السّطحي لوزن الفعل الصّحيح،... ولكنّه في الأجوف يأتي على وجه آخر، كما في نحو ((مقول)) و((مبيع)). ووفقًا لمعياريتهم يرجعونه إلى أصله العميق. في رأيهم. فيقولون إن الأصل هو ((مقوول ومبيوع)) وأصابه الإعلال، إخضاعًا لمبدأ المعياريّة التي اتّخذوها منطلقًا للتّقعيد ".[3] وعلاوة على ذلك، لا يرى كمال بشر أدنى جدوى لهذه التّأويلات التي لا تزيد تعليم اللّغة إلاّ تعقيدًا وتنفيرًا، وإنّما يدعو إلى وصف الظّواهر الشّكليّة كما هي.

وإذا كنّانوافق على ما ذهب إليه كما بشر من أنّ التّأويل المتعمّق ضارٌّ بالتّعليم، وبخاصّة تعليم النّاشئة، فإنّنا نرى أنّ له أهميّة في مجال البحث العلميّ اللّغويّ.

(1) . دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 52.

(2) . ينظر: اللّسانيات واللّغة العربيّة (نماذج تركيبيّة ودلاليّة)، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدّار البيضاء. المغرب، ط: 2، 1988م، ص: 54.

(3). التّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد، كمال بشر، ص: 465.

3 / **نظرية العامل**:

3 / 1 ـ **مفهوم وتأصيل**:

تحتلّ نظريّة العامل في النّحو العربيّ محلّ العمود الفقري من جسم الإنسان، ويدور حولها كثير من مسائل النّحو الرئيسة والفرعيّة وأهمّها الإعراب والبناء، وتعود أهميّتها إلى ارتباطها بصلب النّحو. وما كان لنظريّة العامل أن تنشأ و تقوى شوكتها لولا ولوع النّحاة بالتّعليل، فالفاعل في نظرهم مرفوع بعلّة وكذلك المبتدأ، كما أنّ نصب المفاعيل لا يكون إلاّ بعلّة، بل يعتقد النّحاة بأنّه ما من معمول إلاّ وله عامل، ولا عامل بدون معمول.[1] فالعامل في الفكر النّحويّ هو " ما يقتضي أثرًا إعرابيًّا في الكلم ".[2] ولا تزال نظريّة العامل قائمة وصامدة في وجه الانتقادات، فهي المحور الذي تدور حوله البحوث النّحويّة دراسةً وتقعيدًا وتعليل

والعامل في رأي جمهور النّحاة يعتبر مؤثّرًا حقيقةً، ومن مظاهر تأثيره الحركات والحروف والسّكنات التي تلحق أواخر الكلمات، أو توارد المعاني المختلفة من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة وغيرها في الأسماء عند البعض، بمعنى أنه سبب العمل وعلّته. ورأي الجمهور هو معتمد النّحاة في تطبيقاتهم لنظريّة العامل، بحيث لا يعدو غيره من الآراء مجرّد اجتهاد في الفهم والبحث، كرأي ابن الأنباري الذي يعتبر العامل أمارةً وعلامةً لا غير،[3] ورأي ابن جنيّ الذي يراه تمهيدًا لإدراك العامل الحقيقيّ، وهو المتكلّم.[4]

---

(1) . الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تح: محمّد محي الدّين، المكتبة العصريّة، صيدا . بيروت، 1407 هـ 1987م، ج: 1، ص: 44. 51.

(2). المعجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة بمصر، ص: 628.

(3). ينظر: أسرار العربيّة، أبو البركات الأنباري، تح: بهجة البيطار، من مطبوعات المجمع العلمي العربيّ، دمشق. سوريا، ص: 68. 69.

(4). ينظر: الخصائص، ابن جنيّ، تح: محمّد عليّ النّجار، ج: 1، ص: 111.

والعوامل. كما ذكرها عبد القاهر الجرجانيّ. تنقسم إلى لفظيّة ومعنويّة. واللّفظيّة تتفرّع بدورها إلى سماعيّة وقياسيّة.[1] فاللّفظيّة السّماعيّة هي " ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجرّ، والحروف المشبهة بالفعل مثلاً "[2] واللّفظيّة القياسيّة هي " ما سمعت عن العرب، ويقاس عليها ".[3] أمّا العوامل المعنويّة فهي " معنى من المعاني لا نطق فيه، هو معنى يعرف بالقلب، ليس للّفظ فيه حظ ".[4]

واستقرت نظريّة العامل منذ المراحل الأولى لتشييد الصّرح النّحويّ، على أنّ النّحاة ظلّوا على مدار العصور يتوسّعون فيها توسعا كبيرًا إلى أن بلغت المبلغ الذي هي عليه الآن.

3 / 2 ـ نظرية العامل في المنظور الوصفيّ:

تعتبر نظريّة العامل نظرية فكريّة يحتلّ فيها العقل موقعًا محوريًا، فموضوعها التأثير والتّأثر، والوجود والعدم، ما دفع بالوصفيّين إلى افتراض أنّها إمّا إبداع فكريّ خلقته عقول النّحاة من دون نموذج سابق أو تأثروا تأثرًا غير مباشر بعامل خارجيّ في ابتداعها، وإمّا أنّها نقلت بحذافيرها مباشرة إلى النّحو العربيّ من السّريانية أو اليونانيّة.[5]

ويرى الوصفيّون أنّ نظريّة العامل على اعتباراتها الثّلاث تتنافى مع المنهج الوصفيّ، ففي حالة اعتبار العوامل مؤثّرات حقيقةً، فإنّها فكرة عائدة إلى أفكار فلسفيةّ، ويعني الأخذ بها إقحام عنصر أجنبيّ في الدّراسات اللّغويّة التي يفترض أن تكون خالصةً، منشؤها اللّغة وغايتها اللّغة، وفي حالة اعتبارها علامات وأمارات، بمعنى أنّها عدّت عوامل على وجه المشابهة والتّقريب، فإنّها تتجافى و" موضوعيّة النّظر والفهم التي يحرص المنهج الوصفيّ على

(1). ينظر: العوامل المائة النّحويّة في أصول علم العربيّة، الإمام عبد القاهر الجرجانيّ، شرح الشّيخ خالد الأزهريّ الجرجاوي، تح: البدرواي زهران، دار المعارف، ط: 2، ص: 83.86.

(2) . أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة وابن مضاء وعلم اللّغة الحديث، محمّد عيد، ص: 208.

(3) .المصدر السّابق والصفحة نفسها.

(4) .المصدر السّابق والصّفحة نفسها.

(5) .ينظر: أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة وابن مضاء وعلم اللّغة الحديث، محمّد عيد ، ص:202.

تحقيقها"،[1] أمّا في حالة اعتبار العوامل ممهّدات تعين على الكشف عن العامل الحقيقيّ وهو المتكلّم، فإنّها تتناقض والدّراسات الوصفيّة الحديثة؛ فالمتكلّم " لا يتصرّف بحريته المطلقة، بل تبعًا لنظم اقتضاها العرف الاجتماعي للغة، فهناك فرق بين مجرّد الحديث باللغة والحديث بها موّحدة للخصائص حسب نظام معيّن في توارد الكلمات وشكلها، الأوّل مرجعه شخصيّ والثّاني طابعه اجتماعيّ، الأوّل هو عمل المتكلّم والثّاني مهمّة الباحث ".[2]

وفكرة العامل، وما لُفّ حولها من تحليلات لغويّة ناجمة عن النّظر المنطقيّ الفلسفيّ، هي التي جعلت قواعد العربيّة. في رأي كمال بشر . متشعبة معقدة لا يستوعبها إلا نفر من المتخصصين. وسبب هذا التّعقيد، هو أنّ النّحاة قصدوا من خلال نظريّة العامل، أن يخضعوا اللّغة للمنطق العامّ، حيث فاتهم أنّ اللّغة، أيًّا كانت، " لا تخضع قواعدها للمنطق العام دائمًا، وإنّما لكلّ لغة منطقها، أي نظامها الخاص الذي تفصح عنه استعمالاتها الحقيقيّة ".[3] وخير دليل على ذلك، هو أحكام العدد، ففي النّحو العربيّ يخالف العدد من ثلاثة إلى عشرة المعدود في التّذكير والتّأنيث، وكذلك الحكم بالنّسبة للجزء الأوّل من العدد المركب، زد على ذلك أن المعدود. وهو تمييز. يأتي مفردًا في حين أنّ العدد نفسه يفيد الجمع.

ونظريّة العامل في نظر الوصفيّين مجموعة من معايير ذهنيّة " لا تتّفق في طبيعتها مع طبيعة اللّغة ولا مع موقف الباحث، فاللّغة ليست مجموعة من القوانين والقواعد، بل مسلك اجتماعيّ يقوم به المتكلّمون تحقيقًا لصلاتهم والتّعبير عن مشاعرهم وأفكارهم، كما أنّ موقف الباحث من اللّغة يتنافى مع فرض هذه المعايير على دراسته؛ لأنّ موقفه يتنافى مع كلّ ما لم يأت نتيجة ملاحظة لغويّة واستقراء، وكثيرًا ما يتعارض مسلك اللّغة مع تلك القوانين فيؤدّي ذلك إلى التّأويل والتّمحل، فوصف النّص لا يحتمل المعيار، وعمل الباحث ينبغي أن يخلو من التّحكم والافتراض ".[4]

---

(1). المصدر السّابق، ص:230.

(2). المصدر السّابق، ص: 230. 231.

(3). التّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد، كمال بشر، ص: 475.

(4) . أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة وابن مضاء وعلم اللّغة الحديث، محمّد عيد، ص: 231. 232.

وإذ ظلّ الوصفيّون العرب يحاولون ربط نظريّة العامل النّحويّ بالفلسفة اليونانيّة، فإنّ عبده الرّاجحيّ يذهب إلى أنّ فكرة العامل تمخضت طبيعيًّا عن الفكر الإسلاميّ،[1] إذ يقرّر هذا الفكر عدم وجود أثر من دون مؤثِّر، الأمر الذي حدا النّحاة إلى القول بأنّ الضّمة التي على آخر ((زيد)) في مثل ((حضر زيدٌ)) سببها الفعل ((حضر))، وكذلك الكسرة التي على آخر ((محمّد)) في نحو ((مررتُ بمحمّد))، حيث تعتبر الكسرة أثرا للباء المؤثِّرة،[2] بالإضافة إلى أنّها كانت مظلّة كبرى لتحليل الظّواهر اللّغويّة بجميع جوانبها، ومنها العلامة الإعرابيّة وغيرها من القرائن؛ خلافًا لتمّام حسّان الذي يرى أنّ نظريّة العامل تشكّل الإطار العام المعبّر عن العلامة الإعرابيّة لا غير،[3] بل كان العامل فوق كلّ ذلك. على حدّ قول عبده الرّاجحي. المعوّل الأساس في الوصول إلى المعنى، فعالجوا من خلاله التّقديم والتّأخير، والحذف والزّيادة، والتّعدّد والإسناد وغيرها من مواضيع النّحو.[4] وقد قال بهذا الرّأي عليّ أبو المكارم حين استخلص أنّ النّحاة انتهجوا منهجًا إسلاميًّا خالصًا في المرحلة الأولى لبحوثهم النّحويّة، وهي مرحلة ما قبل ابن السّراج (ت 316 ه)؛[5] وإلى قريب من هذا الرّأي، ذهب محيّ الدّين عبد الرّحمن حين قال عن نظريّة العامل: " والعامل على كلّ حال لا بدّ أن يكون سابقًا على معموله. وهذه فكرة جليلة تمثّل أصلاً في الفكر والتّفكير عامّة، وهي في النّحو العربيّ توضيح للعقل البشريّ الذي استمسك به العرب ولاسيّما بعد الإسلام ".[6] على أنّ هؤلاء الباحثين يقرّون تأثر نظريّة العامل والتّعليل بالقضايا الفلسفيّة والمنطقيّة مع تعاقب مراحل النّحو.[7]

(1). ينظر: فقه اللّغة في الكتب العربيّة، عبده الرّاجحي، ص: 177.

(2) . ينظر: النّظريّات اللّغويّة المعاصرة وموقفها من العربيّة، عبده الرّاجحي، بحث ضمن كتاب تذكاريّ بعنوان: تمّام حسّان رائدًا لغويًّا، عبده الرّاجحي، ص: 254.

(3). ينظر: المصدر السّابق، ص: 252.

(4). ينظر: المصدر السّابق، ص: 252.

(5). ينظر: تقويم الفكر النّحويّ، عليّ أبو المكارم، ص: 104. 105.

(6) . العربيّة: طرق تفكير ومناهج بحث، محيّ الدّين عبد الرّحمن رمضان، مجلّة اللّسان العربيّ، ع: 38، 1994، ص: 12.

(7) .ينظر: تقويم الفكر النّحويّ، عليّ أبو المكارم، ص: 93. 96، 104. 105.

وتجدر الإشارة إلى أنّ نظريّة العامل عادت إلى الأوساط اللّغويّة على يد تشومسكي وأنصاره، حيث يعبّرون عن فكرة التأثر والتأثير بطريقة لا تختلف عن تعبير نحاة العربيّة لها،[1] ومن ذلك على سبيل المثال ما قدّمه الفاسي الفهري عن الفعل ((ضرب)) الذي يأخذ " فضلة لها دور متقبّل العمل (Recipient) أو الضّحيّة (Patient) ويأخذ فاعلاً هو منفذ العمل Agent".[2]

وفي ظلّ المدرسة التّوليديّة، تبيّن أنّ خطأ الوصفيّين يكمن في رفض الأصول التي ثبتت صلاحيّتها مؤخرا على يد روّاد هذه المدرسة. أمّا رفض الجزئيّات النّاتجة عن هذه الأصول، فإنّ التّوليديّين يخالفون كذلك النّحاة المتقدّمين في بعضها؛ بل من النّحاة أنفسهم من يعترض على قياس معيّن أو على تعليل معيّن أو على تأويل ما.

4 ـ منهج النّحو العربيّ بين التبعية والاستقلالية:

وبما أنّ المنهج اللّسانيّ ينبغي أن يتمتع بالاستقلاليّة عن مناهج العلوم الأخرى من وجهة نظر اللّسانيّات الوصفيّة،[3] فإنّ البحث عن أصالة منهج النّحو العربيّ من عدمه كان من أهمّ المسائل التي طرحها الوصفيّون العرب. وكان هذا البحث يدور حول الفرض الذّي يزعم تأثير الفكر اليونانيّ في البحث اللّغويّ عند العرب.

4 / 1 ـ الإشكاليّة التّاريخية لصلة النّحو العربيّ بالمنطق:

يظل البحث عن العلاقة بين النّحو العربي والمنطق اليوناني من أكثر الموضوعات إشكاليةً، وهو موضوع شائك أعيا كثيرا من الباحثين ولا يزال، إذ المعطيات التّاريخية المتوفّرة إلى حدّ الآن لا تؤكّد شيئًا من اتصال النّحاة بالفكر اليوناني في طور النّشأة والتّكوين، وهي المرحلة التي تأسّس فيها منهج النّحو،[4] بل ترجحت عندنا أصالة الفكر النّحويّ في هذا

(1). ينظر: التّراث العربيّ ومناهج المحدثين في الدّرس اللّغويّ، رمضان عبد التّواب، مجلة الفكر العربي، 1990 م، ع: 60، ص: 108.

(2). ينظر: المعجم العربيّ ((نماذج تحليليّة جديدة))، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنّشر، المغرب، ص: 31.

(3). ينظر: دراسات في فقه اللّغة، صبحي الصّالح، ص: 21.

(4). ينظر: النّحو العربيّ والدّرس الحديث (بحث في المنهج)، عبده الرّاجحيّ، ص: 61.

الطّور؛ استنادًا إلى ما قدّمه عليّ أبو المكارم من تحليلات في ضوء الحقائق التّاريخيّة، حيث يقول في ختام تحليلاته: " ولم يصحب هذا الصّراع نشأة التّفكير النّحويّ، بل تأخّر عنه قرابة قرن ظلّت فيه الأصول النّحويّة مستقلّة عن التّيّارات الفكريّة غير العربيّة. ومن ثمّ فإنّ أصالة منهج البحث النّحويّ حتّى أواخر القرن الثّاني الهجري . شأنها شأن أصالة نشأة التّفكير النّحويّ جملة . لا مجال للتّردد في القطع بها، فإنّ كلّ الظّروف تعترف لها، كما أنّ تحليل كافّة الحقائق الموضوعيّة يسّلم إليها ".[1]

وقد اضطربت الرّوايات عن صلة النّحو بالمنطق اضطرابا شديدا يصعب معه معرفة فترة اتصال الفكر العربي عموما بالفكر الأرسطي على وجه الدّقة. ولكنّ الباحثين يذكرون أن منطق أرسطو عرف طريقه إلى المناخ العربي من طريقين: أولهما نتاج النّحاة السّريان و ثانيهما ما ترجم من هذا المنطق إلى العربيّة.[2]

فالسّريان. كما يقال . تأثروا في صياغة نحوهم بالنّحو اليوناني، ومن الرّاجح تاريخيًا أنّ العرب كانوا على اتصال بالفكر السّرياني في بيئة العراق؛[3] ما يجعل تأثر النّحاة بالنّحاة السّريان في صياغة النّحو العربيّ محتملاً، لاسيّما في جزئياته،[4] و هو تأثر. إن وقع في النّهاية. تَأَثُّرٌ بالنّحو اليوناني بطريقة غير مباشرة، من حيث علموا أو لم يعلموا[5] أمّا عن المنطق الأرسطي، فيذهب كثير من المؤرّخين إلى أنّ ترجمته تمّت على يد حنين بن إسحاق، الذي ترجم بتعاون مع طلابه ((الأورجانون))[6] كلّه من اليونانيّة إلى العربيّة مباشرةً أو عن طريق السّريانية.[7]

(1) .ينظر: تقويم الفكر النّحويّ، عليّ أبو المكارم، ص: 144.
(2) .ينظر: النّحو العربي و الدرس الحديث (بحث في المنهج)، عبده الرّاجحي، ص: 62.
(3).ينظر: المصدر السّابق، ص: 62. 63.
(4).تقويم الفكر النّحويّ، عليّ أبو المكارم، ص: 143.
(5) .ينظر: النّحو العربي و الدرس الحديث (بحث في المنهج)، عبده الرّاجحي، ص: 62. 63.
(6).الأورجانون: اسم لأحد مؤّلفات أرسطو.
(7) .ينظر: النّحو العربي و الدرس الحديث ((بحث في المنهج)، عبده الرّاجحي، ص: 62. 63.

وإذا كانت المعطيات التّاريخية لا تقطع بشيء من صلة النّحو بالمنطق في طور النّشأة والتّكوين، فإنّها تؤكّد اتصال نحاة القرن الثّالث الهجريّ فصاعدًا بالمنطق. أمّا من يرفض من الباحثين قضية تأثر النّحو العربيّ بالمنطق الأرسطي استنادًا إلى ما صرّح به بعض علماء العربيّة من رفض المنطق، وما جرى من مناظرات بين المناطقة والنّحاة وبخاصّة في القرن الرّابع، فهو اعتراض يعتريه بعض الضّعف.[1] فتلك المناظرات على أهميّتها قد لا تعدو تقليدا للون النشّاط الفكري الذي كان سائدًا وقتئذٍ من ازدهار المناظرات والولوع بها، وقد لا تدلّ أسئلة المتناظرين وإجاباتهم على منهجهم الحقيقيّ.

فالمناظرة التي جرت مثلاً بين متى بن يونس الفيلسوف وأبي سعيد السّيرافي النّحويّ مع أنّها " كانت ترفض اعتبار المنطق الأداة الوحيدة الضرورية للمعرفة فإنّها لا تنتهي إلى رفض الإفادة منها، بل لعلّ أبا سعيد السّيرافي نفسه كان واحدًا ممن تشهد أعمالهم النّحويّة على اتصالهم بهذا المنطق، لكن الذي يلفت في المناظرة هو ما أشار إليه أبو سعيد من اعتماد منطق أرسطو على اللّغة اليونانيّة، وكأنّ دعوة متى إلى لزوم المنطق وحده هي دعوة إلى تعلّم اليونانيّة".[2] ومن ثَم، فإنّ الصّراع بين المناطقة والنّحاة ليس دليلا في ذاته على انعدام العلاقة بين الميدانين، إذ أفاد كلّ من علماء هذين الميدانين من بعضهم بعضًا على حدّ قول عليّ القاسميّ؛[3] بل منهم من حاول إدماج العلمين في علم واحد كأبي حيّان التّوحيدي الذي قال في خاتمة ثلاث من مقابساته حول العلاقة بين النّحو والمنطق: " وبهذا تبيّن لك أن البحث عن المنطق قد يرمي بك إلى جانب النّحو، والبحث عن النحو قد يرمي بك إلى جانب المنطق. ولولا أنّ الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقيّ نحويًّا، والنّحويّ منطقيًّا ".[4]

---

(1) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 65.

(2) .النّحو العربي و الدرس الحديث ((بحث في المنهج)، عبده الرّاجحي، ص: 68.

(3) ينظر: علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللّغة: العناصر المنطقيّة والوجوديّة في علم المصطلح، عليّ القاسميّ، مجلّة اللّسان العربيّ، ع: 30، 1988، ص: 82.

(4) .المقابسات، أبو حيّان التّوحيدي، تح: محمّد توفيق حسن، دار الآداب، بيروت .لبنان، ط: 2 ، 1989، ص: 117.

4 / 2 ـ المنهج النّحويّ من حيث التّبعية والاستقلال:

كانت الخطوة الأولى التي اتّخذها تمّام حسّان لمعرفة تبعيّة المنهج النّحوي من استقلاليّته، طرحًا لسؤال على درجة كبيرة من الأهميّة، وقد نوّه به عدد غير قليل من الباحثين، والسؤال هو: هل خلّص النّحاة العرب الدّراسات اللّغويّة من النّزعة المنطقيّة والفلسفيّة ؟

وكانت إجابة تمّام حسّان على هذا السؤال بالنّفي، إذ يرى هو وغيره من الوصفيّين العرب، أن " عدوى التفكير الأرسطوطاليسي الذي يخلط بين الدّراسات اللّغويّة والدّراسات المنطقيّة والميتافيزيقية "[1] قد انتقل مع تقادم الزّمن إلى الدّراسات اللّغويّة العربيّة وبخاصّة النّحويّة، وذلك إثر حركة التّرجمة التي صاحبت النّشاط العلميّ في العصر العباسي. و يخالف محمّد عيد تمّامَ حسّان إلى أنّ الحركة العلميّة بما فيها التّرجمة، نشطت منذ النّصف الأوّل من القرن الثّاني الهجريّ، محاولاً إبراز تأثر النّحو بالفكر اليوناني والسّرياني منذ نشأته وتكوينه.[2] وهو قول لا يخلو من مغالاة، ويفتقد إلى براهين تاريخيّة موثّقة. على أنّ من اللّسانيّين العرب من لم يستسغ هذا الفرض الزّاعم بتأثر النّحو العربيّ في نشأته بالفكر اليونانيّ، من أمثال عبد الرّحمن الحاج صالح[3] وعبد القاهر المهيري؛[4] فعمد إلى مناقشته ودحضه. أمّا على المستوى الصّوتي، فإنّ كمال بشر نفسه . وهو رائد من رواد الوصفيّة العربيّة . يقرّ بأن الدّرس الصّوتي عند العرب درس أصيل في منهجه وأنّ القول بأنّه يرجع إلى أعمال الهنود أو اليونان الصّوتيّة " قول تعوزه الأدلة العلميّة التي تستطيع أن تؤكّد هذا الزّعم أو تنفيه. على أنّ النّظر الدّقيق في

(1) . مناهج البحث في اللّغة، تمّام حسّان، ص: 25.

(2). ينظر: أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة وابن مضاء وعلم اللّغة الحديث، محمّد عيد، ص: 13.

(3) . ينظر: المنوال النّحويّ، عزّ الدّين مجدوب، دار محمد عليّ الحامي . كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، سوسة، الجمهوريّة التّونسيّة، 1998، ص: 180، نقلاً عن: النّحو العربيّ ومنطق أرسطو، عبد الرّحمن الحاج صالح، مجلّة كليّة الآداب بالجزائر، 1964م، ع: 1.

(4) . ينظر: المرجع السّابق، ص: 180، نقلا عن: خواطر حول علاقة النّحو العربيّ بالمنطق واللّغة، عبد القادر المهيري، حوليات الجامعة التّونسيّة، 1973م، ع: 10.

جملة ما طلع علينا به علماء العربيّة في مجال الأصوات اللّغويّة يحملنا على الجزم بأنّ هؤلاء العلماء كانوا يصدرون عن عقليتهم الخاصّة وثقافتهم العربيّة ".[1]

والوصفيّون العرب إذ أثاروا قضية تأثر النّحو العربيّ بالمنطق من جديد،[2] من خلال قراءتهم النّقدية للتّراث النّحويّ، حاولوا حصر مظاهر هذا التّأثّر، فحصروها في جوانب ثلاثة هي:

أ ـ العلل والأقيسة:

*** العلل**:

يعتبر التّعليل. وهو البحث عن العلل. عنصرًا أساسًا في الفكر اليونانيّ، وهو مرتبط في عمومه بالمعرفة، والعلل على أربعة أنواع: علل ماديّة وصورية وفاعلية وغائية، فالعلّة الماديّة تبحث عن ماهية الشّيء، والصّورية عن كيفته، والفاعليّة عن فاعله والغائية عن سببه.[3] وأهميّة التّعليل ومكانته في الفكر النّحوي العربيّ لا تقلّ عن أهميّته ومكانته في الفكر اليوناني، ولا أدلّ على ذلك من ظهوره المبكر في السّاحة النّحويّة، بل كان فوق كلّ ذلك خطوة مهمّة لمدّ القياس.

وفيما سبق من محاولة تأصيل التّعليل، أكّد التّاريخ أنّ النّحاة الأوائل كانوا على بيّنة من التّعليل، منذ عهد عبد الله بن أبي إسحاق، وهو "أوّل من بعج النّحو ومدّ القياس وشرح العلل ".[4] وكتاب سيبويه في معظمه يكاد يقوم على التّعليل، لاسيّما ما ذكره فيه من حوارات جرت بينه وبين أستاذه الخليل، إذ غالبًا ما كان الحوار بينهما في البحث عن العلل، " على أنّ

(1). التّفكير اللّغويّ بين القديم والحديث، كمال بشر، ص: 381.382.

(2). ينظر: نحو عربيّة ميّسرة، أنيس فريحة، ص: 23.24.

(3). ينظر: النّحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، عبده الرّاجحي، ص: 79، نقلاً عن: الفلسفة اليونانيّة، يوسف كرم، القاهرة، 1958، ص: 138.

(4). النّحو العربي والدرس الحديث ((بحث في المنهج))، عبده الرّاجحي، ص: 80.

هذه العلل لا تذهب بعيدا وراء التّفسير المباشر، وتكاد تتمثّل في تعليل الظّواهر التّركيبيّة بالرّجوع إلى المعنى، أو بتفسير الشّكل التّركيبي نفسه، أو بكثرة الاستعمال ".[1]

ومع أنّ التّاريخ لا يؤكّد شيئًا من صلة النّحو بالمنطق الأرسطي في مرحلة التكوين والنّشأة، فإنّ بعض الوصفيّين يذهبون إلى أنّ التّعليل يعدّ بحقّ مظهرًا من مظاهر تأثر النّحاة بعلماء المنطق. على أنّنا نرى أنّه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار المراحل التي عبرها التعليل، فالتّعليل باعتباره فكرة منهجيّة يطّرد معها القياس لم تظهر في شكل نظريّة ناضجة متكاملة كما حفظته لنا مصادر التّراث النّحويّ، وإنّما مرّت بمراحل أربع: مرحلة النّشوء والتّكوين، ومرحلة النّموّ والارتقاء، ومرحلة النّضج والازدهار، ومرحلة المراجعة والاستقرار.[2] فإن كان تأثر النّحاة بالتّعليلات المنطقيّة في المراحل المتلاحقة احتمالاً واردًا، فإنّ ذلك في رأينا، مستبعد في مرحلة النّشأة والتّكوين، إذ يرجّح أن يكون التّعليل فيها ناجمًا عن النّزعة الطّبيعيّة للإنسان لمعرفة كنه الأمور وأسرارها.

*** الأقيسة:**

يرى الوصفيّون أنّه على الرغم من تحرّي النحاة القياس اللّغوي أو الوصفيّ، فإنّهم لم يفلتوا من " قبضة أرسطو السّحرية، ولا من نفوذ منطقه القياسي الذي لم تصطبغ به دراساتهم اللّغويّة فحسب، بل اصطبغ به الفقه الإسلامي وعلم الكلام كذلك ".[3] وبما أنّ المنطق القياسي يؤصل القاعدة أوّلا ثمّ يحاول إلحاق مفرداتها بها، فإنّ النّحاة حاولوا كذلك إخضاع النّصوص اللّغويّة لقواعدهم؛ فوقعوا نتيجة ذلك في تعليلات منطقية للظّواهر اللّغويّة، وقسّموا الظّواهر اللّغويّة إلى فصائل لغويّة تضاهي التقسيمات اللّغويّة التي توصل إليها أرسطو، كالتّقسيم الثّلاثي للكلم وتقسيم العلم إلى المنقول والمرتجل.[4]

(1) .المصدر السّابق والصّفحة نفسها.

(2) .ينظر: نظريّة التّعليل في النّحو العربيّ بين القدماء و المحدثين، حسن خميس سعيد الملخ، ص: 35.

(3) .مناهج البحث في اللّغة، تمّام حسّان، ص: 33.

(4) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 92.

ب ـ تجليّات مقولات أرسطو الفلسفيّة في الفكر النّحويّ:

أمّا المظهر الثّاني الذي يرى فيه الوصفيّون دلالة على تأثر النّحو العربيّ بالمنطق، فهو تجليّات مقولات أرسطو الفلسفيّة في الفكر النّحويّ، وهي: الجوهر والكمّ والكيف والزّمان والمكان والإضافة والوضع والملك والفاعليّة والقابليّة، ويأتي بيان ذلك في المبحث الثّاني من هذا الفصل، الذي يعرض تقويم الوصفيّين للنّتاج النّحويّ. على أنّ الأمر عند بعض الباحثين في مجال اللّغة، يكاد يكون على نقيض ما ذهب إليه الوصفيّون، حيث يرون أنّ هذه المقولات، لا تعدو أن تكون مظهرًا من مظاهر تأثر النحو العربيّ بالفكر اللّغويّ اليونانيّ لا بالفكر الفلسفيّ؛ بأن حاولوا أن يثبتوا أن هذه المقولات كانت لغويّة صرفة قبل إصباغها بالصّبغة الفلسفيّة أو المنطقيّة. فهولاء الباحثون يرفضون وصف مقولات أرسطو بـ ((الفلسفيّة)) أو محاولة ربط نشأتها بالفلسفة، ومنهم سامي أدهم الذي يقول: " إنّ موقف أرسطو في اللّغة يتجلّى في المقولات الفكريّة التي وضعها مستندًا إلى قواعد اللّغة اليونانيّة ..."،[1] إلى أن قال: " لكن يبدو لنا. وسنحاول برهانه. بأنّ هذه التّمييزات هي أوّلاً مقولات لغويّة ... وعلى هذا فالمقولات المنطقيّة هي مقولات لغويّة، أي أنّها لم تشتق من الواقع بل هي صيغ لغويّة شكليّة ..."،[2] بل من المناطقة المحدثين من يعتبر النّحو العنصر المؤسّس والموّجه للمنطق لا العكس.[3]

ج ـ التّعريفات:

التّعريف قمّة العلم والمعرفة، وكان غايةً في الفكر اليوناني، ما حدا أفلاطون إلى اختراع منهج واضح لصياغته، وهو منهج يقوم أساسًا على فكرة ((التّقسيم))، على أنّه تطوّر عند أرسطو، فازداد وضوحًا وذلك " حين جعل التّعريف التّام قائمًا على الجنس والفصل

(1). فلسفة اللّغة " تفكيك العقل اللّغويّ ((بحث ابستمولوجيّ أنطولوجيّ)) "، سامي أدهم، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، ط: 1، 1413 هـ. 1993م، ص: 120.

(2). المصدر السّابق، ص: 121. 122.

(3) ينظر: اللّغة بين العقل والمغامرة، مصطفى مندور، منشأة المعارف، ص: 9.

النّوعي "،[1] بشرط التّركيز على عناصر المعرّف فقط ووضع هذه العناصر في نسق صحيح، وهدف أرسطو في ذلك كلّه هو الوصول إلى جوهر المعرّف أو ماهيّته.[2]

وعدّ الوصفيّون تعريفات المصطلحات النّحويّة مظهرًا من مظاهر تأثر النّحو بالفكر اليونانيّ، وبخاصّة عبد الرّحمن أيّوب الذي يرى أنّ النّحاة اعتمدوا على الدّلالات في تعريفاتهم لوقوعهم تحت تأثير الفلسفة اليونانيّة.[3] وما أوقع الوصفيّين في هذا التّعميم هو اعتقادُهم بأنّ كلّ ما وجّه إلى النّحو الغربيّ من نقد ينسحب بتمامه على النّحو العربيّ، ومن ذلك أنّ النّحو التّقليديّ في الغرب، ظلّ ردحًا من الزّمن يتأثر بالمنهج الأرسطي في صياغة التّعريفات.[4]

لكنّ النّظرة الفاحصة تكشف عن حقيقة مفادها أنّ التّراث النّحويّ، من نشأته إلى القرن الثّالث الهجري، يكاد يكون في عمومه خاليًا من التّعريف بمفهومه الأرسطي، وإنّما أخذت إرهاصاته تظهر في القرن الرّابع الهجريّ عند الزّجاجيّ.[5]

وكتاب سيبويه على شموله وسعته، لم يرد فيه من التّعريف التّام إلاّ نادرًا، ومن ذلك تعريفه للفعل بأنّه " أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع "،[6] بل كان سيبويه في أغلب مواضع كتابه يكتفي بذكر اسم الباب ثمّ يشرع في عرض القواعد المستخلصة من الاستعمال، ومن ذلك قوله مثلا: " هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعوله، وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدًا ".[7] أمّا جلّ ما يمكن إدراجه ضمن التّعريفات، فيقوم في كتاب سيبويه على التّمثيل، كقوله: " الاسم:

(1) .النّحو العربي والدّرس الحديث ((بحث في المنهج))، عبده الرّاجحي، ص: 71.
(2) .ينظر: المرجع السّابق والصفحة نفسها نقلا عن . Posterier analytics 94 a 11- 14
(3) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 9.
(4) .ينظر: المنوال النّحويّ، عزّ الدّين مجدوب.
(5).ينظر: تقويم الفكر النّحويّ، عليّ أبو المكارم، ص: 86.89.
(6).الكتاب، سيبويه، تح: إميل يعقوب، مج: 1، ص: 40.
(7) .المصدر السّابق والمجلّد نفسه، ص: 68.

رجل، وفرس "[1] أو على تقيّيد المعرّف به بشيء من خواصه، كقوله: " والتّضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو ((رددت)) و((وددت)) و((اجترت)) و((انقددت)) و((استعددت)) ".[2]

وتعريفات صاحب ((المقتضب)) لم يلحقها من التّطور إلاّ شيء هيّن، فالمبرّد تارةً يلتزم منهج سيبويه، فيقدّم المعرّف بذكر اسمه ثمّ يستعرض قواعده المستخلصة من الاستعمال مع ضرب الأمثلة لها، ومن ذلك قوله: " هذا باب الفاعل وهو رفع وذلك قولك: قام عبد الله وجلس زيد "[3]، ويزيد تارة ولو شيئًا يسيرًا على ما ذكره سيبويه، ومن ذلك قوله: " أمّا الأسماء فما كان واقعًا على المعنى، نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك ".[4]

وفي القرن الرّابع الهجري، سلك النّحاة طريقةً جديدةً في التّعريف، وربّما ذلك عائد إلى اتّصالهم بالمنهج الأرسطي في صياغة التّعريفات، على أنّهم كانوا قد تأثروا من قبل ذلك بطريقة الأصوليّين في التّعريف.[5] ولعلّ الزّجاجي هو خير من يمثّل هذا الاتجاه الحديث، فالنّحو في مفهومه " علم قياسيّ ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلاّ ببراهين وحجج "،[6] و" الحدّ هو الدّال على حقيقة الشّيء ".[7] وما عبّر عنه الزّجاجي بـ((حقيقة)) هو عين ما عبّر عنه أرسطو بالماهيّة. هذا فيما يتعلّق بالنّواحي النّظريّة، أمّا في التّطبيق فإنّه لم يرتض بالتّعريف على أسلوب المناطقة.[8]

(1) .المصدر السّابق والمجلّد نفسه، ص: 40.
(2) .المصدر السّابق، مج: 4، ص: 14.
(3) .المقتضب، المبرّد، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.لبنان، ج: 1، ص: 8.
(4).المصدر السّابق، ج: 1، ص: 3.
(5).ينظر: تقويم الفكر النّحويّ، عليّ أبو المكارم، ص: 78، 88.89.
(6) .الإيضاح في علل النّحو، أبو القاسم الزّجاجي، تح: مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، لبنان ، ط: 6، 1416 هـ.1996 م/ ص: 41.
(7).ينظر: المصدر السّابق، ص: 46.
(8) .ينظر المصدر السّابق، ص: 48.

وبعد القرن الرّابع الهجريّ، طغى المنهج الأرسطي في التّعريفات على أعمال النّحاة.[1] ومن أبرز من صاغ التّعريفات في ضوء هذا المنهج، الزّمخشري في كتابه ((المفصّل)) وابن يعيش في شرحه له، يقول الزّمخشري: " الكلمة هي اللّفظة الدّالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف "،[2] ويقول ابن يعيش شارحًا لهذا التّعريف: " اعلم أنّهم إذا أرادوا الدّلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزًا ذاتيا حدّوه بحدّ يحصل لهم الغرض المطلوب، وقد حدّ صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر، وهذه طريقة الحدود، أن يؤتى بالجنس القريب ثمّ يقرن به جميع الفصول، فالجنس يدلّ على جوهر المحدود دلالة عامّة، والقريب منه أدلّ على حقيقة المحدود لأنّه يتضمن ما فوقه من الذّاتيات العامّة، والفصل يدلّ على جوهر المحدود دلالة خاصّة ...".[3] ومن الواضح في هذا التّعريف وشرح ابن يعش له، أنّ كلاّ من الزّمخشري وابن يعيش تأثّر بالمنهج الأرسطيّ في صياغة التّعريفات. ومن هنا يظهر أنّ التّعريفات التي انتقدها الوصفيّون وبالتّحديد عبد الرّحمن أيّوب تعريفات لم تكن من وضع النّحاة الأوائل، بل من وضع نحاة القرن الرّابع الهجري فصاعدًا.

ومع أنّ تأثر النّحاة بالتراث اليونانيّ في مراحل النّحو المتعاقبة أمر لا يمكن إنكاره، فإنّنا لا نرى في التّأثر ذاته عيبًا؛ وممّا يدعم به هذا الرّأي هو إقرار كبار اللّسانيّين الغربيّين من أمثال فيرث وبلومفيلد استفادتهم من البحوث اللّغويّة عند الهنود.[4] والاستفادة لون من التأثر وإن كان ذلك في حدود ضيّقة. بالإضافة إلى أنّ اللّسانيات المعاصرة – كمانلاحظ – لم تفلح من زوبعان التأثر والتأثير، ويأتي بيان ذلك بالتّفصيل في الفقرة القادمة.

(1). ينظر: تقويم الفكر النّحويّ، عليّ أبو المكارم، ص: 128. 129.
(2) . المفصّل في علم العربيّة، الإمام الزّمخشري، دار الجيل، بيروت. لبنان، ص: 6.
(3) . شرح المفصّل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت. لبنان، ج: 1، ص: 18.
(4) . ينظر: اللّسانيات وتعليم اللّغة، محمود أحمد السّيد، ص: 15.

5 ـ طبيعة المنهج النّحويّ:

وبعدما بيّن الوصفيّون العرب فساد الأصول التي اعتمد عليها النّحاة في إشادة الصّرح النّحويّ والتّنبيه على ما اقترفوه من مغالطات منهجيّة فيما صحّ عندهم من الأصول كالنّقل (السّماع والرّواية) والاستقراء، أصبح همّهم إيجاد لفظ واحد عنوانًا لهذه العيوب المنهجيّة.

ولعلّ تمّامَ حسّانٍ هو أوّل من لخّص عيوب المنهج النّحويّ في لفظ ((المعياريّة)) على أنّه مقابل للوصفيّة، وانساق معه كلّ من عبد الرّحمن أيّوب وكمال بشر.

فكمال بشر يعتقد أنّ المعياريّة سمة مُني بها النّحو العربيّ، منذ نشأته إلى الآن، وأنّها هي المسؤولة إلى حدّ كبير عن تداخل المسائل في هذا النّحو وتعقيد مسالكه، وهي تعود إلى الدّوافع التي كانت وراء نشأته، أهمّها المحافظة على النّص المؤسّس للحضارة الإسلاميّة ومحاولة جمع العرب على لسان واحد.[1] فمنهج النّحوّ في رأي كمال بشر كان تعليميًّا، وكان النّحاة " معنيين بتوجيه النّاس نحو الصّحيح وغير الصّحيح من قواعد اللّغة، ومهتمّين بتخليص اللّغة من الشّوائب والشّواذ قصد المحافظة عليها وصيانتها من التّحريف ".[2] وهو منهج له مبرّراته التي تجعله مقبولاً، إذا نظر النّاظر إلى ما امتلكه من قدرة على الوفاء بأغراضه وأهدافه، على الرّغم من مناحيه المتنوعة الجنبات والمعقّدة المسالك، حيث توصّل النّحاة بهذا المنهج إلى تحقيق الأهداف القوميّة والدّينيّة التي من أجلها شيّدوا صرح النّحو، غير أنّه يصعب الأخذ به بحاله عند تقديم اللّغة العربيّة وقواعدها إلى المتعلّمين. ويبدو أنّ موقف كمال بشر من المعياريّة، من خلال ما سبق، يتّسم بشيء من اللّين، إذ إنّه يقرّ بصلاحيّتها في

(1). ينظر: التّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد، كمال بشر، ص: 459. 462 و478. 479.

(2) . نشأة الدّرس اللّساني العربي الحديث ((دراسة في النّشاط اللّساني العربي))، فاطمة الهاشمي بكوش، إيتراك للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط: 1، 2004م، ص: 69 نقلاً عن: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ص:50.

مرحلة التّخصص والبحث العلمي، ويرفضها في مرحلة ما قبل التّخصص نظرًا لما سُبك حولها من الأحكام المتراكمة المتباينة.[1]

ويعتدل تقويم منهج النّحو العربيّ من حيث معياريته ووصفيّته عند تمّام حسّان، رائد هذه الثّنائية في اللّسانيات العربيّة. فهو يرى أنّ النّحو العربيّ بدأ وصفيّا بالاعتماد على آليتي الملاحظة والاستقراء،[2] ثمّ صار معياريّا بعدما آل النّشاط اللّغويّ إلى نشاط انطوائيّ؛ نتيجة حرمانه من المادّة اللّغويّة الجديدة التي يمكن إجراء الملاحظة عليها، " فلجأ النّحاة إلى تقديس القواعد، بعد أن كانت خاضعةً للنّص، وأصبحت عباراتهم تبدو فيها المعياريّة الصّارخة ".[3]

والمعيارية كما تحدث عنها تمّام حسّان، تشمل النّزعة الفلسفيّة في الدّرس اللّغويّ، ومن مظاهرها التّعليل والقياس، وهي بهذا المفهوم تقابل الوصفيّة في أحد مفهوميها، وعليه تكون هذه الثّنائية. بغض النّظر عن نجاحها من فشلها في تقويم التّراث النّحويّ. محكمة البناء خلافًا لصاحب المنوال النّحويّ.[4]

وتتمثّل معياريّة النّحو العربيّ والنّحو الإغريقي زيادةً على ما فيهما من النّزعة الفلسفيّة، في اقتصار أوّلهما على نصوص القرآن الكريم والشّعر العربيّ وثانيهما على أشعار هوميروس وعدم تفطن نحاة كلتا الأمّتين إلى ظاهرة التّطور اللّغويّ. لكنّانتساءل كما تساءل من قبله عزّ الدّين المجدوب: لماذا استثنى تمّام حسّان وغيره من الوصفيّين النّحو الهندي واعتبروه وصفيّا،[5] منقادين في ذلك لقول بلومفيد، على الرّغم من أنّ ما قيل في حقّ النّحو العربيّ والنّحو الإغريقي في هذا الخصوص ينسحب على نحو كتاب الفيدا، فالهنود أيضًا وصفوا نحوهم لحماية هذا الكتاب " من اللّحن واقتصروا في نشاطهم اللّغوي على لسان

(1). ينظر: التّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد، كمال بشر، ص: 478. 480.
(2). ينظر: اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، تمّام حسّان، ص: 35.
(3). المصدر السّابق، ص: 19.
(4). ينظر: المنوال النّحويّ العربيّ ((قراءة لسانيّة معاصرة))، عزّ الدّين مجدوب، ص: 47.
(5). ينظر: التّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد، كمال بشر، ص: 8 و28.

كتابهم المقدّس، ولم يفكّروا في دراسة غيره فكانوا معياريّين بنفس القدر والحرص الذي كان عليه العرب أو الإغريق، وهم أيضًا جهلوا حقيقة التّطوّر ولم يدرسوها ".[1]

وقد سبق أن لمحنا إلى أنّ المعيارية في مفهوم تمّام حسّان ومن سار نهجه تقابل الوصفيّة، وهي مقابلة من وضع اللّسانيات الأنجلو ـ أمريكيّة على أنّها مرادفة لثنائية دي سوسير: السنكرونيّة / الدياكرونيّة، والواقع ـ كما تقول فاطمة الهاشمي بكوش ـ " أنّ ثمة اختلافًا مفهوميًّا بين الثّنائيتين، ذلك أنّ دو سوسير جعل بين البعدين السّنكرونيوالدّايكروني يقوم على الزّمن، في حين لا نجد هذا العامل متوفّرا في ما تقترحه اللّسانيات الأنجلو ـ أمريكيّة في مقولة ((الوصفيّة / المعياريّة))، التي تقوم على غاية الممارسة العمليّة؛ فالتقابل بين ((الوصفيّة)) و((المعيارية)) هو تقابل بين منهج يحاول أن يصف الحقائق اللّغويّة وصفا ((موضوعيا))، ومنهج يضع القوانين والمعايير والنماذج التي تحفظ الاستعمال، وهذا التّحديد الأخير لم يقل به دوسوسير، ولا قالت به اتجاهات اللّسانيّة البنيويّة الأروبيّة التي انطلقت من أفكاره ".[2]

واللّسانيات العربيّة الحديثة لاعتمادها على اللسانيات الأنجلو ـ أمريكية تارةً، وعلى اللّسانيّات الأوروبيّة تارةً أخرى، قدّمت في وقت واحد ثنائيتين مقابلتين لمقولة الوصفيّة، وهما ثنائية دي سوسيرالسنكرونيّة / الدّياكرونيّة ((الوصفيّة / التّاريخيّة)) وثنائية اللّسانيات الأنجلو ـ أمريكيّة ((الوصفيّة / المعياريّة)).

ويبدو أنّ معظم روّاد الوصفيّة في اللّسانيات العربيّة أخذوا بثنائيّة اللّسانيات الأنجلو ـ أمريكيّة ((الوصفيّة / المعياريّة))، وفي مقدّمتهم تمّام حسّان، الذي أفرد لها بالتأليف،[3] وفصّل القول فيها، وتابعه في ذلك عبد الرّحمن أيّوب وكمال بشر.

---

(1) . المنوال النّحويّ العربيّ ((قراءة لسانيّة معاصرة))، عزّ الدّين مجدوب، ص: 46. وينظر: فقه اللّغة في كتب العربيّة، عبده الرّاجحي، ص: 56.

(2) . نشأة الدّرس اللّساني العربي الحديث (دراسة في النّشاط اللّساني العربي)، فاطمة الهاشمي بكوش، ص: 69.

(3) . ويتمثل ذلك في كتابه ((اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة)).

وقد شكّلت المقابلة بين ثنائيتي المعيارية والوصفيّة مفصلاً أساسيًا بين منهج النّحاة والمنهج الوصفيّ، وخلفت صدى قويًّا في الأوساط اللّغويّة، يقول تمّام حسّان " إنّ أساس الشّكوى هو تغلّب المعيارية في منهج حقّه أن يعتمد على الوصف أوّلاً وأخيرًا ".[1]

وإذا كنّا قد أشدنا بسؤال تمّام حسّان عن مدى استقلاليّة منهج البحث اللّغويّ عند العرب،فإنّنا بدورنانطرح سؤالاً آخر على غرار سؤال تمّام حسّان، والإجابة على كلا السّؤالين في غاية الأهميّة للبحث اللّسانيّ؛ والسّؤال هو: هل تمكّنت اللّسانيات من تخليص الدّرس اللّغويّ من المعياريّة بمفهومها الشّامل، بما في ذلك النّزعة الفلسفيّة؟ وإذا سبق أن أجاب تمّام حسّان على سؤاله بالنّفيّ؛ وبعبارة أخرى إذا سبق أن نفى تمّام حسّان استقلاليّة المنهج عن البحث اللّغويّ عند العرب؛ فإنّنا من جانبنانجيب على سؤالنا المطروح قبل قليل بالنّفي، أي ينفي استقلاليّة المنهج.كما يفهمه الوصفيّون العرب.عن اللّسانيات.

فإصرار الوصفيّين، عربًا كانوا أم غير عرب، على التأكيد على استقلال اللّسانيات باعتبارها علمًا موضوعيًا عن العلوم الأخرى وبخاصّة الفلسفة والمنطق أمر يدحضه تاريخ اللّسانيات نفسه؛ إذ اتضح من خلال سرد الأصول الفكريّة والفلسفيّة للّسانيات أنّ كبار اللّسانيّين تأثروا " بمناهج علميّة غير لغويّة، مثل تأثر سوسيربِدُورْكايم في الاجتماع، وتأثر سابير بغرائز بوعزBoiaz في الإنتربولوجيا، وتأثر بلومفيلدبالاتّجاه السّلوكي في علم النّفس"؛[2] بالإضافة إلى تأثر فيرث بالإنتربولوجيّمالينوفسكي.[3] وعلاوةً على ذلك كلّه، فإنّ المناهج التي تأثر بها هؤلاء الأقطاب من اللّسانيّين، كانت هي الأخرى خاضعة لتأثيرات

(1) .اللّغة بين المعيارية و الوصفيّة، تمّام حسّان، ص: 4.

(2) . النّظريات اللّغويّة المعاصرة وموقفها من العربيّة، عبده الرّجحي، ص: 244 بحث ضمن كتاب تذكاريّ بعنوان: تمّام حسّان: رائدًا لغويًّا؛ وينظر: اللّغة والمجتمع ((رأي ومنهج))، محمود السّعران، ص: 11.

(3) . ينظر: علم اللّغة النّظاميّ ((مدخل إلى النّظريّة اللّغويّة عند هاليداي))، محمود أحمد نحلة، ص: 22. 26؛ وأصول البنيويّة في علم اللّغة والدّراسات الاثنولوجيّة، محمود فهمي حجازي، مجلّة عالم الفكر، أبريل. مايو. يونيو 1982م، مج: 3، ع: 1، ص: 153. 154.

فلسفيّة، وبالتّحديد الفلسفة التّجريبيّة والفلسفة الوضعيّة اللّتين ألقتا بظلالهما على مفهوم العلميّة والموضوعيّة في مدرسة بلومفليد السّلوكيّة،[1] بل تمّام حسّان نفسه لم يسلم من وطأة المنطق. وإن كان ذلك في إطار ضيّق. حيث يقول: " ...ذلك أنّ كلمات الطّائفة الأولى ذات دلالتين، إحداهما مطابقيّة، والأخرى التزاميّة، إذا صحّ أن نستعمل اصطلاحات المنطق في دراسة النّحو، بعكس كلمات الطّائفة الثّانيّة ".[2] فتمّام حسّان. كما هو ظاهرُ هذَا النّصِ. لم يجد مفرًّا من الاستئناس بمصطلحات المنطق في التّحليل اللّغويّ.

وعلى سبيل المثال، فإنّ قضية المعنى والمفهوم من القضايا التي تصارع حولها المذهب الواقعيّ والمذهب التصوّري والمذهب الاسميّ منذ القرون الوسطى، والتي امتدت إلى البحوث اللّسانيّة والمصطلحيّة المعاصرة وانعكست عليها.[3]

وزيادة على ما سبق، فإنّ مدرسة تشومسكي التّحويليّة التّوليديّة إذا كانت تعتبر نظريّة لغويّة سليمة بشهادة عدد هائل من اللّسانيّين بمن فيهم الوصفيّون العرب من أمثال تمّام حسّان ومحمّد حماسة عبد اللّطيف[4] على الرّغم من استفادتها من تراث ديكارت ومن تراث غيره من الفلاسفة وعلى الرّغم من نزعتها العقلانيّة وصبغتها الفلسفيّة،[5]فإنّنا نرى في الإقرار بعلميّة منهج تشومسكي دليلاً ساطعًا على أنّ علميّة أي منهج لغويّ أو نظريّة لغويّة لا تتوقف على خلّوه من معطيات الفلسفة، وإنّما تتوقف على كيفيّة توظيفه لهذه المعطيات في دراسة اللّغة.

---

(1) .ينظر: مدخل إلى اللّسانيات، محمّد محمّد يونس عليّ، ص: 44؛ واللّسانيّات وتعليم اللّغة، محمود أحمد السّيد، ص: 42.

(2) .مناهج البحث في اللّغة، تمّام حسّان، ص: 235.

(3) .ينظر: علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللّغة: العناصر المنطقيّة والوجوديّة في علم المصطلح، عليّ القاسميّ، مجلّة اللّسان العربيّ، ع: 30، 1988، ص: 83. 84.

(4) . باحث لغوي وأستاذ جامعيّ من مصر، ولد بقرية كفر صَراوة مركز أشمون بمحافظة المنوفية 1941م، و اختير عضوًا بالمجمع في 2003/5/12م، في المكان الذي خلا بوفاة الأستاذ إبراهيم الترزي.

(5) .ينظر: تشومسكي وفكره اللّغويّ وآراء النّقاد فيه، صبري إبراهيم، ص: 53 وعلم اللّغة وعلاقته بعلم الأسلوب، سامي الرّباع، الفيصل، ع: 79، ص: 139.

ومن ثَمّ، فإن ثبوت تأثّر النّحو العربيّ في مرحلة من مراحله لا يعني بالضّرورة انتفاء العلميّة والاستقلاليّة عنه، وإلاّ لكان من اللّزام الحكمُ على اللّسانيات بالتّبعيّة المنهجيّة وعدم الاستقلاليّة؛ لأنّ اللّسانيات. كما مرّ. تأثرت بالفلسفة الغربيّة بطريقة مباشرة تارة وغير مباشرة تارة أخرى كما تأثر النّحو العربيّ عند من يزعم ذلك بطريقة غير مباشرة.

وبما أنّ القول بتأثر النّحو العربيّ بالمنطق اليونانيّ لم يكن " دليلاً على ضعف كفايته الوصفيّة إلاّ عندما ظهرت أولى الفرضيات العامّة حول بنية الألسنيّة البشريّة التي دعت إلى الفصل بين المنطق واللّغة "؛[1] فإنّ اللّسانيات راجعت من جديد علاقتها بالمنطق؛ فأخذت تستعين به في دراسة اللّغة على شروط معيّنة؛ لتقديم نتائج عن ظواهر اللّغة المتعدّدة من أصوات وتراكيب ودلالة، وعن العوامل المؤثّرة في هذه الظّواهر اللّغويّة، من عوامل فسيولوجيّة ونفسيّة وبيولوجيّة واجتماعيّة.[2] بل المنطق. كما يقول أحمد فارس. " كان له على الدّوام تأثيره الكبير على اللّغة "،[3] بما في ذلك لسانيات القرن العشرين، كما أنّ " السّعيّ لربط دراسة اللّغة بالمنطق يعتبر أمرًا مميّزًا ليس لعلم اللّغة القديم فحسب بل لعلم اللّغة المعاصر ".[4]

أمّا رمي النّحو العربيّ بالمعياريّة على مستوى التّقعيد، فإنّ اللّسانيات الحديثة لم تسلم كذلك من المعيارية بهذا المفهوم. إذ من الثّابت أنّ من مهام اللّسانيات التّطبيقيّة[5] البحث في

(1). ينظر: المنوال النّحويّ العربيّ ((قراءة لسانيّة معاصرة))، عزّ الدّين مجدوب، ص: 206.

(2). ينظر: علوم اللّغة الحديثة ((ماذا تعرف عنها؟))، محمود إسماعيل صينيّ، الفيصل، 1978م، ع: 18، ص: 68.

(3). المنطق والمنطق الرّياضيّ في علم اللّغة، أحمد فارس، مجلّة الفيصل، 1978، ع: 16، ص: 147.

(4). المنطق والمنطق الرّياضيّ في علم اللّغة، أحمد فارس، ص: 148.

(5) . يظنّ بعض الباحثين أن اللّسانيات التّطبيقيّة تطبيق للّسانيّات، وهو تصوّر. كما يقول عبده الرّاجحي. غير صحيح، وساعد على انتشار هذا التّصوّر ما كان سائدًا من أنّ اللّسانيّات تمثّل العنصر الوحيد في اللّسانيّات التّطبيقيّة، ومنها جاء التّسميّة. وبما أنّ " ((علم اللّغة)) يعنى بدراسة اللّغة على منهج ((علميّ))، وأنّه ينهض على دعامتين: نظريّة لغويّة، ووصف للّغة. ويعني ذلك أنّ ((الوصف)) هو الذي يقابل ((النّظريّة))، وليس ((علم اللّغة التّطبيقيّ)). على ذلك. مقابلاً ((لعلم اللّغة النّظريّ)). علم اللّغة التّطبيقيّ وتعليم العربيّة، عبده الرّاجحي، دار النّهضة الحديثة، ط: 2، 1425 هـ. 2004م، ص: 16.

تقنيات تعليم اللّغات البشريّة للنّاطقين بها ولغيرهم.[1] والتّعليم كما لا يخفى على أحد، عمليّة تتطلب نصيبًا وافرًا من المعياريّة؛ فيكون من الصّعب أن يسلم هذا الفرع من فروع اللّسانيات من المعياريّة كما يفهمها الوصفيّون على الرّغم من المحاولات الحثيثة للتّفريق بينه وبين منهجيّة تعليم اللّغات؛[2] لأنّه يهدف إلى أهداف غير لغويّة في ذاتها عند توظيفه في التّعليم. وزيادةً على ذلك فإنّ من باحثي المدرسة الحمراء ((مدرسة براغ)) من ركّز على اللّغة المعياريّة ودورها في المجتمع الحديث كـ((هفرانيك)) و((ماثيسيوس)).[3]

هذا، بالإضافة إلى أنّ القول بمعياريّة النّحو العربيّ على مستوى التّقعيد أو على مستوى التأثر والتّفاعل بالعلوم الفلسفيّة لا يخرجه من دائرة اللّسانيات بالإجماع؛ لأنّ اللّسانيات في نظر بعض الباحثين هي دراسة اللّغة من مختلف نواحيها: الصّوتية منها والصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة دراسة علميّة مبنيّة على منهج معيّن يراه اللّسانيّ " مناسبًا للمسألة التي يتناولها كأن يكون المنهج الوصفيّ Descriptive method، أو المعياريّPrespective method، أو التّاريخيّHistorical methodأو المقارنComparative method أو التّقابليّContrastive method، أو ما نطلق عليه تجاوزًا المنهج التّحويلي Transformational method بغرض استنتاج القواعد أو تحديد الظّواهر اللّغويّة ".[4]

فاللّسانيات في رأي أحمد سليمان ياقوت متعدّدة المنهاج، ومن مناهجها المنهج المعياريّ؛ أمّا المنهج التّاريخيّ فإنّ دي سوسير نفسه يعترف بقيمته العلميّة وإن كان يقدّم عليه المنهج الوصفيّ؛ كما أنّ جلّ الباحثين في اللّسانيات يذكرون مناهج اللّسانيات على النّحو

(1) . ينظر: قضايا أساسيّة في علم اللّسانيّات الحديث، مازن الوعر، دار طلاس، دمشق. سوريا، 1988م، ص: 401. واللّسانيات وتعليم اللّغة، محمود أحمد السّيد، ص: 67 . 69.وعلم اللغة التّطبيقيّ وتعليم العربيّة، عبده الرّاجحي، ص: 15 و18.

(2). ينظر: علم اللّغة التّطبيقي، رضا الطّيب الكشو، مجلّة الفيصل، ع: 120، ص: 60.

(3). ينظر: علم اللّغة الأحمر، صبري محمّد حسن، مجلّة الفيصل، ع: 118، ص: 66.

(4). في علم اللّغة التّقابليّ ((دراسة تطبيقيّة مع مدخل لدراسة اللّغة))، أحمد سليمان ياقوت، ص: 11.

السابق بدون اختلاف يُذكر، إلاّ في المنهج المعياريّ الذي يستبعده كثير من اللّسانيّين من مناهج البحث اللّسانيّ، من أمثال كمال بشر الذي يقول عن المعياريّة بأنّها فكرة تقليديّة مشهورة.(1)

ومن هنا، نرى أنّ إقرار كثير من الباحثين في مجال اللّسانيات بتعددّية المناهج اللّسانيّة يجعل حصر اللّسانيات في منهج واحد أمرًا مرفوضًا علميًّا؛ لاسيّما أنّ هذا المنهج لم ينفرد بالعلميّة المطلقة ولم يحظ بقبول من قبل كلّ اللّسانيّين. وعليه يكون تقويم التّراث النّحويّ وفق هذا المنهج على أنّه المنهج السّليم في الدّراسات اللّغويّة أمرًا غير مقبول؛ بل يظلّ مجرّد محاولة من سلسة المحاولات التّقويميّة للنّحو العربيّ تحتمل الصّواب والخطأ(2) ومن ثم فليس لأيّة مدرسة لغويّة أدنى حقّ في إقصاء المدارس أو النّظريات اللّغويّة الأخرى، وقد لمح محمود أحمد نحلة إلى ذلك في ثنايا حديثه عن علم اللّغة النّظاميّ، بقوله " علم اللّغة النّظامي كغيره من المدارس اللّغويّة المعاصرة، على أنّ ثمة مناهج متعدّدة لدراسة اللّغة، وأنّ المنهج الذي ينتهجه ليس المنهج الممكن الوحيد، فهو يقدّم رؤية لدراسة اللّغة لا تلغي أيّة رؤية غيرها، أو تقلّل من شأنها ".(3)

وفوق كلّ ذلك، فإنّ جورج مونان(4) يقرّ بعلاقة اللّسانيّات بالفلسفة بعد أن ذكر أنّ العلاقة بين الفلسفة واللّغة تغيّرت تغيّرًا عميقًا مع Bopp منذ عام 1816م ومع دي سوسير ابتداءً من عام 1916م، وهذا الإقرار جليّ في قوله: " ومن وجهة نظر اللّسانيّين على الأقلّ، فإنّه أصبح من المستحيل اليوم التّفلسف حول اللّغة بدون أن يكون المرء موقنًا من أنّه قد

(1) ينظر: المرجع السّابق، ص: 15، نقلا عن: دراسات في علم اللّغة، كمال بشر، القسم الأوّل، ص: 56.

(2). ينظر: علم اللّغة العربيّة ((مدخل تاريخيّ مقارن في ضوء التراث واللّغات السّاميّة))، محمود حجازي، هامش ص: 42. 43.

(3). علم اللّغة النّظامي ((مدخل إلى النّظريّة اللّغويّة عند هاليداي))، محمود أحمد نحلة، ص: 47.

(4). لسانيّ فرنسيّ معاصر، له مؤلّفات كثيرة، منها: مفاتيح اللّسانيات، ومدخل إلى السيميولوجيا، وتاريخ اللّسانيات منذ الأصول إلى القرن العشرين. ينظر: اللّغة والتّعبير، جورج مونان، تر: محمّد سيلا، مجلة اللسان العربي، ع: 26، ص: 75.

تملك المعارف اللّسانيّة الأقلّ عرضةً للشكّ. وتلك هي، على وجه اليقين، أولى موضوعات التّفكير حول اللّغة، والتي يتعيّن اقتراحها على الفلاسفة ".[1] فاللّسانيّون. كما يقول مونان. لم يعودوا ينكرون التّفلسف حول اللّغة. لكن، لهذا التّفلسف شروط، أهمّها امتلاك ناصية المعارف اللّسانيّة الرّئيسة.

(1). اللّغة والتّعبير، جورج مونان، تعريب: محمّد سبيلا، ص: 75.

obeikan.com

المبحث الثّاني:

نتاج النّحاة المتقدّمين في ضوء اللّسانيات الوصفيّة.

1ـ الشّاهد النّحويّ

2 ـ مقولة الإعراب والبناء

3 ـ التّقسيم الثّلاثي للكلم والفعل

4 ـ الجملة.

obeikan.com

obeikan.com

نتاج النّحاة المتقدّمين في ضوء معطيات اللّسانيات الوصفيّة:

إنّ النّتاج النّحويّ مادّة علميّة غنية أفرزها إلى حيّز الوجود منهج علميّ كان في غاية الدّقة والقوامة، لكنّ هذه الخصائص التي اتّسم بها منهج النّحو لم تعصمه من نقد النّاقدين وطعن الطّاعنين، قديمًا وحديثًا.

فمآخذ الوصفيّين العرب على النّحاة القدامى من النّاحية المنهجيّة. كما سبق سردها. كانت خطوة استباقية انطلق منها هؤلاء الوصفيّون لتقويم النّتاج النّحويّ بابًا بابًا، وعليه يمكن القول بأنّ الرّؤى الوصفيّة النّقديّة التي طالت منهج النّحو ونالت منه، تنسحب كذلك على الإطار التّطبيقي لهذا المنهج؛ لقوّة التّشابك بين الجانبين النّظري ((المنهج)) والتّطبيقي ((النّتاج)).

إنّ المآخذ التي سجّلها الوصفيّون العرب على النّتاج النّحويّ، وهو الإطار التّطبيقي والعمليّ لمنهج النّحو، لا يعدو مجرّد تتبّع بشكل تفصيليّ لما ورد مجملاً في إعادة قراءة المنهج ونقده، مع ذكر أمثلة عليه ورصد نماذج له، كلّ ذلك من أجل التّأكيد والبرهنة على سلامة فرضياتهم النّقديّة في المنهج أي الجانب النّظريّ. على أنّ هذا التّتبع الشّامل للنّتاج النّحوي كان من اهتمامات بعض الرّواد دون بعضهم الآخر كعبد الرّحمن أيّوب، بل كان تمّام حسّان ينظر إلى هذا الأسلوب في تقويم التّراث النّحويّ نظرة استخفاف؛ وذلك بوصفه رجلاً يعنى بالمنهج لا بالجزئيات، على حدّ قوله.[1]

ومع ذلك، فإنّ النّظرة الفاحصة في أعمال تمّام حسّان وغيره لا تعدم نماذج رائدة في نقد النّتاج النّحويّ، ولا شكّ في أنّه كان لهذه النّماذج دور في توجيه أنظار طلاّب المدرسة الوصفيّة إلى العناية بنقد الجانب الإجرائيّ للنّحو العربيّ؛ وإن كان هذا النّقد ينطلق أحيانًا من مبادئ لا تمتّ بصلة إلى اللّسانيات الوصفيّة، مثل أحمد عبد العظيم في نقده للقاعدة النّحويّة،

(1) .ينظر: اللغّة بين الوصفيّة والمعياريّة، تمّام حسّان، ص: 3.

الذي يدعو إلى تقويم التّراث النّحويّ في ضوء مقاييسه وأسسه بعيدًا عن النّظريّات اللّسانيّة الحديثة.[1]

وفيما يلي، محاولة لرصد أهمّ نماذج من نقد الوصفيّين العرب تمسّ الجانب الإجرائي، مع الاستعانة بين حين وآخر بالآراء المفصّلة في الجانب النّظريّ، وبآراء بعض من لم تكتب لهم الرّيادة التّنظيريّة للّسانيات الوصفيّة ولا اشتهروا بها، على الرّغم من تقويمهم التّراث النّحويّ في بعض الأحايين وفق معطيات نظريّاتها، من أمثال إبراهيم السّامرائيّ وغيره.[2]

1 ـ الشّاهد النّحويّ:

مع أنّ النّحاة القدامى اعتنوا بالاستقراء الملازم لأصل النّقل (السّماع والرّواية)، فإنّ الوصفيّين لم يطمئنّوا إلى طريقة توظيف النّحاةِ النّصوصَ اللّغويّة في دراسة اللّغة العربيّة وتقعيدها، إذ إنّهم ـ كما يرى إبراهيم السّامرائيّ ـ أغمطوا القرآن الكريم حقّه ولم يجعلوه المصدر الأوّل في استنباط القواعد، فقدّموا عليه النّصوص الأدبيّة الرّفيعة، وبخاصّة الشّعر منها؛ فشدّوا الرّحال للتّنافس في جمعه من ينابيعه الأصيلة في شبه الجزيرة العربيّة المترامية الأطراف.[3]

وقد كان الاعتماد شبه الكامل على الشّعر العربيّفي صياغة القواعد النّحويّة محلّ نقد عنيف من قبل المتبنّين للمنهج الوصفيّ،[4] ويتركّز هذا النّقد على محورين اثنين هما: التّشكيك في كفاءة النّصوص الشّعريّة في التّقعيد اللّغويّ ومدى أصالة النّصوص التي استند إليها النّحاة في التّقعيد.

---

(1) . ينظر: القاعدة النّحويّة ((دراسة نقديّة تحليليّة))، أحمد عبد العظيم عبد الغنيّ، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، 1410 هـ - 1990 م، ص: 37.

(2). ينظر: النّحو العربيّ: نقد وبناء، إبراهيم السّامرائي، ص: 6.

(3) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 86.87.

(4) .نحو عربيّة ميّسرة، أنيس فريحة، ص: 11 و التّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد، كمال بشر، ص: 462.

1 / 1 ـ التّشكيك في كفاءة النّصوص الشّعريّة في التّقعيد اللّغويّ:

يبدو أن موقف إبراهيم السّامرائيّ هو أكثر المواقف صراحة وثباتًا في هذا الصّدد، إذ أكّد في مواضع كثيرة من كتابه: ((النّحو العربيّ نقد وبناء)) بأنّ الشّواهد الشّعريّة مهما كثرت وتواترت لا تخلو من تراكيب لغويّة يهجنها الكلام المنثور؛ ذلك لما تختصّ به لغة الشّعر. باعتبارها لغةً فنيّةً. من ترخيصات وتجاوزات يتطلّبهاالوزن.[1]

فالشّاعر قد يلجأ اضطرارًا أو تفنّنًا إلى طرائف أو غرائب من الأسلوب لا يستسيغها الكلام المنثور، ومن ذلك قوله: " ولقد أسلفت غير مرّة أنّ الشّاهد الشّعريّ لا يمكن أن يكون شاهدًا قويًّا، ذلك أنّ الشّاعر خاضع فيه لقيد الوزن وقيد القافية، ولذلك فهو يلجأ إلى كلّ معقّد من التّركيب ليسلم له غرضه ولتأتي لغة الشّعر كما يريد".[2] ويضيف كمال بشر على ذلك في معرض حديثه عن أسباب صعوبة النّحو قائلاً: " وزاد الأمر صعوبةً في استخلاص قواعدهم، اعتمادهم على الشّعر اعتمادًا ملحوظًا، في حين أنّ الشّعر له خواصه النّظميّة والموسيقيّة التي قد تخرج به أحيانًا عمّا قرروا من قواعد وأحكام للّغة العامّة والأوسع انتشارًا والأكثر استخدامًا ".[3]

وتمادى إبراهيم السّامرائيّ في التّشكيك في كفاءة النّصوص الشّعريّة في تقعيد اللّغة، لاسيما القديمة منها؛ لندرتها وقلّتها، فباتت مادّة الشّعر الجاهليّ في رأيه غير كفيلة بصياغة قواعد العربيّة " ذلك أنّ ما وصل إلينا من هذه الحقبة قليل جدًّا كما تدلّ على ذلك الأخبار التّاريخيّة ".[4] وقد دفعت قلّة هذه النّصوص بالنّحاة إلى إثبات بعض القواعد النّحويّة بالشّاهد الواحد، على الرّغم من أنّ الشّاهد الواحد لا يكفي حجّةً لإثبات قاعدة.[5]

---

(1) .ينظر: النّحو العربيّ: نقد وبناء، إبراهيم السّامرائيّ، ص: 83، 95، 101، 11.

(2) .النّحو العربيّ: نقد وبناء، إبراهيم السّامرائيّ، ص: 114.

(3). التّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد، كمالبشر، ص: 462.

(4) .النّحو العربيّ، نقد وبناء، إبراهيم السّامرائي، ص: 88.

(5) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 96 . وللاستزادة ينظر، ص: 131. 132 و135 من المصدر نفسه.

ونزعم أنّ إبراهيم السّامرائيّ مصيب في جزء من حكمه على الشّاهد النّحويّ ومخطئ في جزء آخر. فهو مصيب فيما ما ذهب إليه من أنّ نحاة العربيّة المتقدّمين، لم يولوا للقرآن الكريم ما يستحقّه من العناية عند تشييدهم صرح النّحو.

فالقرآن الكريم كما نقدّر. كان أولى من النّصوص الأدبية في الاعتبار عند التّقعيد؛ لسبب واحد في غاية الجلاء وقويّ من النّاحيّة اللّغويّة، ذلك أنّ قواعد اللّغة ينبغي أن تستنبط حسب مستويات اللّغة المستعملة. ويظهر جليًّا أنّ التّراكيب اللّغويّة في القرآن الكريم تختلف عنها في الشّعر، كما أنّ الشّعر يختلف من حيث بنية التّراكيب عن النّثر على تنوّع فنونه. فإذا كان الغرض من وضع النّحو هو حفظ القرآن الكريم من اللّحن الذي كان متفشيًّا على ألسنة النّاس كما هو مرويّ في كتب تاريخ الأدب والنّحو؛[1] فإنّه كان من الأولى الاعتماد على المراد حفظه من النّصوص، وهو القرآن الكريم أوّلاً وآخرًا، بحيث لا يتجاوز الاستشهاد بغيره حدّ الاستئناس، بالإضافة إلى أنّ هذا الكتاب السّماويّ برئ ممّا أصاب المرويّات والمدوّنات من التّصحيف،[2] وقد فصّل عليّ أبو المكارم القول في ذلك.[3]

لكنّه تجدر الإشارة إلى أنّ تقديم النّحاةِ الشّعرَ على القرآن الكريم لم يكن عائقًا يحول دون الوصول إلى غايتهم، إذ تمكّنوا من استقراء الظّواهر اللّغويّة ووصفها بصورة تصلح في معظم جوانبها لتحليل النّص القرآنيّ.

أمّا جانب الخطأ في حكم إبراهيم السّامرائيّ على الشّاهد النّحويّ، فهو قوله بقلّة النّصوص الشّعريّة وندرتها والبرهنة على ذلك بإثبات قاعدة بشاهد واحد، في حين أنّ كتاب سيبويه يكتظ بكمّ هائل من الشّواهد الشّعريّة، حيث استشهد بأكثر من ألف بيت، وهو قدر كافٍ لا يمكن الحكم عليه بقلّة أو ندرة. وعلاوةً على ذلك، فإنّ معظم القواعد المثبتة

(1) .ينظر: طبقات فحول الشّعراء، عبد السّلام الجمحي، ص: 12.

(2) . ينظر: مناهج العلماء المسلمين في البحث العلميّ، فرانزروزنتال، تر: أنيسفريحة، دارالثّقافة، بيروت. لبنان، ط: 4، 1403 هـ. 1983م، ص: 61.

(3) .ينظر: أصول التّفكير النّحويّ، عليّ أبو المكارم، ص: 32. 34.

بالشاهد الواحد لا تمثّل كبرى معالم العربيّة، ولا يمكن أن يكون بأي حال دليلاً على قلّة النّصوص الشّعريّة.

1 / 2 ـ اصطناع الشّواهد:[1]

لئن كان عدد قليل من الشّواهد النّحويّة . بشهادة النّحاة أنفسهم . يحتمل الصّنعة وعدم الأصالة،[2] فإنّ إبراهيم السّامرائيّ يزعم أنّ ظاهرة اصطناع الشّواهد كانت متفشيّةً في أعمال النّحاة، وأنّ مردّها إلى تفريط هؤلاء النّحاة في الاستقراء. فالنّحاة . فيما توصّل إليه السّامرائيّ . لم يتحرّجوا من خلق النّصوص ليستشهدوا بها على قواعدهم العزيزة على أنفسهم كلّما أعوزهم دليل من مخزونهم اللّغويّ.

ويذكر إبراهيم السّامرائيّ على سبيل المثال، أنّ شواهد النّحاة في تنوين التّنكير والتّنوين الغاليّ وتنوين التّرنّم شواهد مصطنعة، وهي الآتيّة على التّوالي:

مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر.[3]

أقلّي اللّوم، عاذلَ، والعتابن.

وقولي، إن أصبتُ، لقد أصابن[4].

أزف التّرحل غير أنّ ركابنا.

لمّا تزل برحالنا وكأن قدِن[5].

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن[6].

---

(1) . اتّهم إبراهيم السّامرائيّ في أكثر من موضع في كتابه ((النّحو العربيّ: نقد وبناء)) بصناعة النّصوص ووضعها، ومن هذه المواضع الصّفحات الآتيّة: 76. 77، 83، 94، 99، 104، 109، 111، 121، 132. 133.

(2) . ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تح: محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت. لبنان، 1421 هـ. 2000م، ج: 1، ص: 72.

(3). المصدر السّابق، ص: 22.

(4). ديوان جرير، دارصادر، بيروت. لبنان، 1991، ص: 58.

(5) . شرح ديوان النابغة الذّبياني، تق وتع: سيف الدّين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، دار مكتبة الحياة، بيروت. لبنان، 1979م، ص: 28، لكن البيت في هذا الدّيوان بلفظ ((أفد)) بدلا من ((أزف))

(6). ديوان رؤبة بن العجّاج، تح: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط:2، 1980م، ص: 104.

فالبيئة العربيّة . فيما يتعلّق بتنوين التّنكير . لم تعرف سيبويه كنيةً لأحد إلاّ لأبي عمرو، ما يعني أنّه كنية غارقة في العَلَميّة، ومع ذلك فإنّ النّحاة تخيّلوا هذا اللّفظ منوّنًا لإثبات قاعدة تنوين التّنكير.[1] على أنّ الوصفيّين ليسوا على موقف واحد من تنوين التّنكير، فبينما يعتبر إبراهيم السّامرائيّ الأمثلة في خصوصه مصطنعةً، يرى عبد الرّحمن أيّوب أنّ هذا النّوع من التّنوين " ظاهرة واقعيّة تنحصر في كلمات محدودة "،[2] وأنّ النّحاة لم يتعرّضوا عند الحديث عنه بشيء يستحقّ النّقد، إذ إنّهم لم يحاولوا تأويله ولا تفسيره. وإن كان لنا من ترجيح،فإنّنانرجّح رأي السّامرائيّ؛ ذلك أنّ النّحاة لم يستدلّوا على تنوين التّنكير بشاهد لغويّ يعتدّ به، وإنّما استدلّوا عليه بمثال من عندهم. وثمة فرق بين الشّاهد اللّغويّ والمثال، فالشّواهد هي تلك النّصوص اللّغويّة التي تتّخذ في عصر من العصور مصدرًا في التّقعيد اللّغويّ، أمّا الأمثلة فهي نصوص متجدّدة على مدار العصور يضعها اللّغويّ لشرح القواعد اللّغويّة، ولا تقتصر على عصر من العصور ولا على مستوى من مستويات اللّغة المستعملة. فالشّواهد اللّغوية إذًا نصوص جامدة بينما الأمثلة نصوص متجدّدة.[3]

2 ـ مقولة الإعراب والبناء:

مثّلت ثنائيّة الإعراب والبناء الشّغلَ الشّاغلَ للوصفيّين العرب ولا تزال؛ نظرًا لما أدّته من دور فعّال في صياغة النّحو العربيّ، وما خلفته من تعليلات وتفسيرات لغويّة تصبغ أحيانًا الدّرس اللّغويّ التّعقيد.

2 / 1 ـ علل الإعراب والبناء:

لم يأل الوصفيّون العرب جهدا في انتقاد الدّرس اللّغويّ، خصوصًا ما يتعلّق منه بالتّعليل. فقد سعوا إلى دحض التّعليل وإسقاط قيمته العلميّة والتّقليل من شأنه في مجال اللّغة. وقد كان الاهتمام المفرط للنّحاة بالكشف عن علل الإعراب والبناء في الكلمات المعربة

(1) ينظر:النّحو العربيّ: نقد وبناء، إبراهيم السّامرائيّ، ص: 69.

(2) .دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 16.

(3).ينظر: أصول التّفكير النّحويّ، عليّ أبو المكارم، ص: 246. 247.

والمبنيّة السّبب المباشر في حمل عبد الرّحمن أيّوب على الاعتراض على نظرية الإعراب والبناء كما خلفته أعمال النّحاة.

فالعلل التي استنبطها النّحاة لتفسير ظاهرة الإعراب والبناء، من وجهة نظر عبد الرّحمن أيّوب، اعتبارات منطقيّة مجرّدة لا سند لها من الاستعمال اللّغويّ، وإنّما علل مستمدة من نظريّة أفلاطون في الموجودات،(1) كما سيأتي الحديث عن ذلك مفصّلاً في أقسام الكلم.

ودليل عبد الرّحمن أيّوب على زعمه هذا، هو أنّ علة الإعراب في رأي النّحاة تعود إلى افتقار اللّفظ إلى علامة إعرابيّة تحدّد معناه أو وظيفته في التّركيب، أو تعود إلى قوّة كامنة في اللّفظ نفسه، ذاتية كانت كما في الاسم، أو مكتسبة كما في الفعل المضارع، بينما يعود بناء اللّفظ إلى استغنائه عن العلامة الإعرابية أو إلى ضعفه الذّاتي.(2) فتعليل الإعراب والبناء في المعربات والمبنيات يقوم حسب قول عبد الرّحمن أيّوب على " تقرير نوع الكلمة قوّةً وضعفًا وتميّيز الكلمة القويّة بالإعراب وانتقاص الضّعيفة بالبناء. وإذا حدث أن أشبهت كلمة قويّة كلمة أخرى ضعيفة أثّر ذلك في ميزتها الإعرابيّة فأضعفها إلى بناء أو إلى منع الصّرف على الأقلّ ".(3)

ويعترض عبد الرّحمن أيّوب على كلا هذين التّعليلين في الإعراب والبناء؛ إذ يلاحظ فيما يخصّ التّعليل الأوّل. وهو الافتقار أو عدمه. أنّ العربيّة الفصحى لم تعد تعتمد على الحالة الإعرابيّة اعتمادًا كاملاً؛ بدليل أنّ العلامة الإعرابيّة قد تختلف مع اتّحاد الدّلالة، وذلك في مثل قول القائل: استقبل محمّدًا، أ نَستقبل محمّدٌ، استُقبل محمّدٌ؛ كما تتّحد العلامة الإعرابيّة مع اختلاف الوظيفة الإعرابيّة في مثل: محمّدٌ استقبل، واستقبل محمّد.

وبناءً على الأمثلة السّالفة، توصّل عبد الرّحمن أيّوب إلى أمرين واستنتاج، فيقول: " وهكذا نجد من الأمثلة السّابقة أمرين، أحدهما أنّ هناك بعض التّركيبات التي تحتاج إلى التّفريق في الدّلالة بين بعضها والبعض، مع عدم اختلاف علامات الإعراب. وثانيها أنّ

(1) .ينظر: أصول التّفكير النّحويّ، عليّ أبو المكارم، ص: 9.10.

(2). ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 30.31.

(3) .المصدر السّابق، ص: 30.

هناك بعض الحالات الإعرابيّة المختلفة في الدّلالة مع اتّحاد علامات إعرابها. ومعنى هذا عدم وجود تلازم بين وجود العلامة الإعرابيّة وبين الحاجة لتمييز المعاني التّركيبيّة المختلفة. وإذا انعدم التّلازم انعدمت السّببيّة ".[1]

لكنّ دليل عبد الرّحمن أيّوب في هذا الرّد ضعيف بعض الشّيء، فإذا كان اتّحاد العلامة الإعرابيّة للفظ ((محمّد)) في مثل: محمّدٌ قائم، وقام محمّد على الرّغم من اختلاف الوظيفة النّحويّة التي يؤدّيها في كلّ من التّركيبين مقبول في العربيّة لصحة هذين التّركيبين من النّاحيّة النّحويّة؛ فإنّ الأمر مخالف لذلك تمامًا عند ما تختلف العلامة الإعرابيّة مع اتّحاد الدّلالة في مثل: استقبل محمّدًا، أ نَستقبل محمّدٌ، استُقبل محمّدٌ، لأنّ التّركيب ((أ نَستقبل محمّدٌ)) غير سليم نحويًّا، ولا خلاف في ذلك، وإن أدرك المُخاطب معناه. ومن المعلوم أنّ النّحو ينبغي أن يكون. وفق الرّؤية التّوليديّة. آليةً لتوليد الجمل الصّحيحة نحويًّا.[2]

أمّا التّعليل الآخر. وهو قوّة اللّفظ أو ضعفه. فقد رفضه عبد الرّحمن أيّوب لأنّه يستلزم أوّلاً أن تكون اللّغة موضوعةً وضعًا صناعيًّا، بحيث خصّص واضعها صيغًا ثابتة لكلّ من الأسماء والأفعال والحروف؛ مع أنّ الثّابت. كما يقول. " أنّ اللّغة لم توضع ولكنّها نشأت، وأنّ تطوّر استعمال الصّيغ قد يجعل بعض الصّيغ التي كانت تستعمل في وقت ما استعمال الأسماء، تستعمل في وقت آخر استعمال الأفعال أو استعمال الحروف ".[3] ويقوم ثانيًا على افتراض أنّ الأسماء أقوى من الأفعال والحروف، ولا مجال لافتراض قوّة بعض الألفاظ وضعف بعضها الآخر؛ لأنّ جميعها يتألّف من مجموعة من الأصوات. ويقوم ثالثًا على افتراض أنّ الاسم ينزل إلى مستوى الحرف عند شبهه به، في حين أنّ الحرف لا يرتفع إلى مستوى الاسم فيكتسب الإعراب بذلك.

ومع أنّ هذا النّقد صحيح من حيث مبدأ عدم التّلازم بين هذه الفروض والواقع اللّغويّ، فإنّ قول عبد الرّحمن أيّوب ((مع أنّ الثّابت أنّ اللّغة لم توضع ولكنّها نشأت)) يوهم

(1) . دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 33.

(2). ينظر: تشومسكي ((فكره اللّغوي وآراء النّقاد فيه))، صبري إبراهيم السّيد، ص: 110 و121.

(3) . دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 31.

بأنّ علماء اللّغة مجمِعون على ذلك، في حين أنّ آراءهم في نشأة اللّغة فرّقتهم مذاهب، فمنهم من قال بالمواضعة ومنهم من قال بالمحاكاة ومنهم من ذهب إلى غير ذلك.[1]

وبمقتضى هذا التّأويل، يرى عبد الرّحمن أيّوب أنّ خير ما يعكس تأثر النّحاة بفلسفة أفلاطون في الموجودات هو قولهم بإعراب الفعل المضارع، وعلى وجه التّحديد اعتبارهم المضارع المرفوع والمضارع المجزوم المؤكّدين بنون التّوكيد معربين إعرابين مختلفين على الرّغم من اتّحاد أواخرهما في الشّكل، مثل: ((يكتبنَّ الطّالب درسه)) و((لم يكتبنَّ الطّالب درسه)). وهذا الرأيّ، استغلّه عبد الرّحمن أيّوب أيّما استغلال، فاستدل به على تهافت نظريّة الإعراب والبناء ومخالفتها للاستعمال اللّغويّ؛ نظرًا لاختلاف أغراض الفلسفة عن أغراض الدّراسات اللّغويّة.[2]

ومن جانب آخر، اعترض تمّام بشدّة على ما يعرف في التّراث النّحويّ بالإعراب التّقديري الواقع على أواخر الكلمات المقصورة والمنقوصة وكذلك المحلّ الإعرابي، إذ يرى أنّ أوّلهما متولّد عن مقولتي المكان والكيف الفلسفيّتين، وآخرهما واقع تحت نفوذ مقولة الوضع الفلسفيّة، وهي كلّها مقولات من صنع فلسفة أرسطو التي يجب استبعادها عن الدّرس اللّغوي؛ نظرًا إلى البون الشّاسع بين أغراض الفلسفة وأغراض الدّراسات اللّغويّة.[3]

2 / 2 ـ العلامة الإعرابيّة:

إن كان الوصفيّون العرب يرفضون أن تكون من علّة إعراب اللّفظ أو بنائه حاجة اللّفظ في حالة الإعراب إلى علامة إعرابية تحدّد معناه وعدم حاجته إليها في حالة البناء، فإنّ

(1) .ينظر: دراسات في فقه اللّغة، محمّد الأنطاكي، دار الشّرق الغربيّ، ط: 4، ص: 46. 54؛ وعلم اللّغة، عليّ عبد الواحد وافي، ص: 97. 106.

(2) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 27. 28.

(3) .ينظر: مناهج البحث في اللّغة، تمّامحسّان، ص: 28. 29.

آراءهم في قول النّحاة ((علامات الإعراب أعلام على المعاني))[1] جدّ متقاربة، وهي في مجملها نظرات متشكّكة في الكفاءة الوظيفيّة للإعراب كما تصوّرها النّحاة.

فهذا عبد الرّحمن أيّوب ينكر أن تكون علامات الإعراب أعلامًا على المعاني بصفة مطلقة، مقلّلاً من شأنها ونجاعتها في الدّلالة على المعاني الوظيفيّة، وحجّته التي دعم بها رأيه هذا، هي أنّ وسائل الألسنة في تحديد الوظائف النّحويّة متباينة، فمنها ما يلجأ إلى الحالات الإعرابيّة كالألمانية، ومنها ما هو في غنى عنها؛ لاعتماده على وضع الكلمة في الجملة كالإنجليزيّة واللّهجات العاميّة العربيّة.[2]

أمّا العربيّة الفصحى فإنّها في تحديد الوظائف النّحويّة متأرجحة بين الالتزام بالحالة الإعرابيّة والجنوح إلى موضع اللّفظ في التّركيب، إذ إن اعتمادها على الحالة الإعرابيّة للتّمييز بين المعاني النّحويّة في الاسم ليس اعتمادًا كاملاً، فمع أنّ علامات الإعراب أعلام على المعاني في مثل قول القائل: زار محمّدٌ سعيدًا، أو زار سعيدٌ محمّدًا، حيث اختلفت العلامة الإعرابية باختلاف الدّلالة وميّزت حالة النّصب المفعول به من الفاعل، فمع كلّ ذلك فإنّه في رأي عبد الرّحمن أيّوب مبدأ غير مطّرد ولا ينهض دليلاً على وجود تلازم بين العلامة الإعرابيّة والحاجة إلى التّمييز بين المعاني النّحويّة.[3]

واستدلّ عبد الرّحمن أيّوب على خطإ التّعميم الذي تتضمّنه مقولة النّحاة: ((علامات الإعراب أعلام على المعاني)) بحجتين اثنتين، أولاهما أنّ بعض المعاني النّحويّة تتّفق في علامات الإعراب على الرّغم من اختلافها في الوظائف، كاتفاق الفاعل ونائب الفاعل في الرّفع، وثانيتهما أنّ بعض الحالات الإعرابيّة[4] مع أنّها تختلف في الوظيفةّ، فإنّها تتّحد في

(1) . ينظر: الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تح: عمر فاروق الطّبّاع، مكتبةالمعارف، بيروت. لبنان، ط: 1، 1414 هـ. 1993م، ص: 65. 66؛ 75.

(2) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 44.

(3) . ينظر: المصدر السّابق، ص: 32. 33.

(4) . تجدر الإشارة إلى أنّ ثمة فرقًا عند عبد الرّحمن أيّوب بين العلامة الإعرابيّة والحالة الإعرابيّة.

العلامة الإعرابيّة، ومنها اتّحاد المبتدإ والفاعل في الرّفع في مثل قول القائل: محمّدٌ تعلّم، وتعلّم محمّدٌ.

أمّا تمّام حسّان فقد نوّه بقول النّحاة بأنّ الإعراب فرع المعنى، إذ يراه قولاً في منتهى الصّواب غير أنّ القائلين به كانوا في منتهى الخطأ عند التّطبيق، وذلك حين صرفوا اهتمامهم إلى المعنى المعجمي والدّلالي من دون أن يتنبّهوا للمعنى الوظيفي.[1]

ومع أنّ الإعراب " فرع المعنى الوظيفي، لا المعنى المعجميّ ولا المعنى الدّلالي "،[2] فإنّ العلامة الإعرابيّة. في وجهة نظر تمّام حسّان. ليست إلاّ قرينة من جملة القرائن اللّفظيّة التي تحدّد بتكاتف بينها المعاني الوظيفيّة، أمّا اعتبار النّحاة إيّاها كبرى الدّوال على المعنى، ثمّ صياغتهم النّحو في قالب هذا التّصوّر فإنّه عمل يعتريه المبالغة وعدم التّمحيص، وكان من نتائجه السّلبيّة أن أطلقوا اسم الإعراب على التّحليل النّحويّ للنّصوص.[3] على أنّ تمّامَ حسّانٍ نفسه لم يسلم من هذا الخطأ، فأطلق في غير مرّة الإعراب على التّحليل اللّغويّ.[4]

والعلامة الإعرابيّة على الرّغم من أنّها كانت أوفر القرائن حظًا باهتمام النّحاة القدامى، فإنّها في حقيقة الأمر. كما يقول تمّام حسّان. لا تعين على تحديد المعنى إلاّ إذا كانت متضافرة مع القرائن الأخرى، فهي قيمة خلافيّة تميّز بين أبواب النّحو لكنّ الأمر يستعصى " حين يكون الإعراب تقديريًا أو محلّيًا أو بالحذف؛ لأنّ العلامة الإعرابيّة في كلّ واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب "؛[5] فضلاً عن أنّ المعربات التي لا تبدو عليها حركات الإعراب أقلّ بكثير من مجموع ما يمكن وروده في السّياق من الوحدات

(1). ينظر: مناهج البحث في اللّغة، تمّامحسّان، ص: 227.

(2) .المصدر السّابق، ص: 228.

(3) . ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 232. هذا وقد ناقض تمام حسّان نفسه في الصفحة 191 من الكتاب نفسه، حين حصر التّحليل اللّغوي في الإعراب.

(4). ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّامحسّان، ص: 191.

(5) .المصدر السّابق، ص: 205.

اللّغويّة،[1] كما أنّ المعاني الوظيفيّة للعلامات الإعرابيّة متعدّدة، من مثل مطلق الضّمة التي يعبّر بها عن الفاعل والمبتدأ والخبر ونائب الفاعل والمضارع وغيرها من المعاني، وكذلك الأمر عن مطلق الكسرة ومطلق الفتحة.[2]

وممّا يدل في رأي تمّام حسّان على فداحة الخطإ في اعتبار حركات الإعراب أهمّ ما في النّحو، هو أنّ اللّغة قد تستغني عنها في حالة أمن اللّبس، على أنّ النّحاة لم يحسنوا التّعامل مع النّصوص التي استغنت اللّغة فيها عن العلامة الإعرابيّة لوضوح المعنى؛ حين قالوا في حقّها بأنّها الضّرورة الشّعرية أو أنّها شواهد شاذّة أو أنّها لغة قوم.[3]

فالعلامة الإعرابيّة وحدها في وجهة نظر كلّ من عبد الرّحمن أيّوب وتمّام حسّان لا تقوى على تعيين المعاني الوظيفيّة مثلما قال القدماء، وهو قول يقترب بعض الشّيء من قول إبراهيم أنيس[4] " عندما أنكر أن تكون قراءة آية سورة التّوبة بجرّ لفظ ((رسوله))[5] تؤدّي إلى المعنى الذي فزع منه أبو الأسود الدّؤلي، لأنّه يقدّر أنّ ملابسات الخطاب وظروف القول تدفع ذلك التّأويل السّيئ ".[6]

أما أنيس فريحة، فإنّه يقرّ مبدئيا بدور الإعراب في بيان وظيفة الكلمة في الجملة،[7] لكنّه بعد ذلك أخذ يطعن في الإعراب بضراوة، فزعم أنّ الإعراب لا يتلاءم والحضارة، وأنّه بقيّة من البداوة، وأنّه يمثّل عقبة في سبيل التّفكير،[8] إلى أن قال بصريح اللّفظ: " ولا تعجبن، فإنّنا لسنا أوّل من قال بأنّ الإعراب زخرف لا قيمة له في الفهم والإفهام. اقرأ في مقدّمة ابن

(1) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 231.

(2) .ينظر: المصدر السّابق، 205.

(3) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 233.236.

(4) .ينظر: من أسرار اللّغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط: 7، 1985، ص: 237.247.

(5) .((وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)). سورة التّوبة، الآية:3.

(6) .المنوال النّحويّ العربيّ ((قراءة لسانيّة جديدة))، عزّ الدّين مجدوب، ص: 272.

(7) .ينظر: نحو عربيّة ميّسرة، أنيس فريحة، ص: 114.

(8) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 123، و184.

خلدون ص: 508. 511[1] واقرأ مقدّمة ابن قزمان الأندلسي[2] تجد أنّ النّقمة على الإعراب قديمة العهد ".[3]

وفي واقع الأمر، قد يغني عن الإعراب غيره من القرائن، كما هو الحال في قول من قال: ((خرق الثّوبُ المسمار))، لكنّ الاستغناء عن الإعراب بالقرائن الأخرى ظاهرة لغويّة تقع في إطار ضيّق إذا ما قورن بعدم الاستغناء عنه، وذلك ممّا جعل النّحاة المتقدّمين يعتبرونه أعلامًا على المعاني. ومع أنّه لا يمكن في واقع العربيّة إنكار إمكانيّة إدراك المعنى مع اختلال حركات الإعراب، فإنّ ذلك لا يعني أبدًا صحة الجمل المفهومة من النّاحيّة النّحويّة. فالفرق واضح جليّ بين فهم ما يقال وصحة ما يقال، سواء أكان ذلك في جانب النحو أم في غيره من جوانب الكلام.

2 / 3 ـ تصوّر الوصفيّين للإعراب والبناء:

بعد أن بيّن عبد الرّحمن أيّوب. من وجهة نظره. فساد العلل الفلسفيّة والمنطقيّة التي ذكرها النّحاة في حقّ المعربات والمبنيّات، حاول أن يقدّم تصوّرًا شكليّا لظاهرة الإعراب؛ فدعا إلى تسجيلها من دون تعليلها بتعليلات تخالف الواقع اللّغويّ،[4] بل لم يغب عنه وهو يعيد النّظر

(1). ينظر: مقدّمة ابن خلدون، عبد الرّحمن بن خلدون، دار الكتب العلميّة، بيروت. لبنان، ط: 1، 1421 هـ 2000م، ص: 478؛ 482.

(2). يُعدابنقزمانإمام الزجل في عصر المرابطين، بل وفي الأندلس قاطبة. واسمه أبو بكر محمدابنعيسى بن عبد الملك بنقزمان480. 525هـ (1130-1087م) عاش في عصر المرابطين، وتوفي في صدر الدولة الموحدية. نشأ في قرطبةنشأة علمية أدبية، إذ كان كاتبًا وأديبًا وشاعرًا ووشَّاحً ينظر: الموسوعة العربيّة العالميّة، مؤسّسة أعمال المؤسّسة للنّشر والتّوزيع، ج: 14، ص: 158. وذكر أنيس فريحة أنّ هذا الشّاعر حمل في مقدّمة ديوانه حملة شعواء على الإعراب. ينظر: نحو عربيّة ميّسرة، أنيسفريحة، ص: 124، هامش رقم ((2)).

(3). نحو عربيّة ميّسرة، أنيس فريحة، ص: 123. 124. حينما راجعنا مقدّمة ابن خلدون، وجد أنّ ابن خلدون ينكر على النّحاة المتأخرين إكثارهم من تفريع المسائل، ولا ينبغي أن يعتبر مثل هذا الإنكار نقمة على الإعراب.

(4). ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 44.

في أقسام الكلم أن يحاول تقديم اقتراح من شأنه أن يلغي التّقسيم الثّنائي للكلم إلى معرب ومبنيّ تمهيدًا لإقصاء التّعليلات وتقدير حركات الإعراب من الدّرس اللّغويّ.[1] ويأتي الحديث عنه لاحقًا في موضعه.

على أنّه تقدّم باقتراح آخر يمكن البلوغ بواسطته. في رأيه. إلى تفسير أفضل لظاهرة الإعراب والبناء، وذلك بأن ميّز بين مفاهيم أربعة في ثنائيتين اثنتين هما الإعراب والموقع الإعرابي، والحالة الإعرابية والعلامة الإعرابيّة.[2] أمّا تمّام حسّان فإنّه يرى أنّ كلّ ما يتعلّق بالإعراب قرينة واحدة ينبغي إدراجها في القرائن الأخرى اللّفظيّة منها والمعنويّة التي. في نظره. لا تقلّ عنها قيمةً من ناحية الوظيفة اللّغويّة.[3]

أ ـ الإعراب والموقع الإعرابي:

ومفهوم الإعراب عند عبد الرّحمن أيّوب لا يختلف عن مفهومه عند جمهور النّحاة، لاسيّما المتأخرون منهم، وهو " تغيّر أواخر الكلمات بتغيّر التّراكيب، ويناقضه البناء وهو عدم تغيّر أواخر الكلمات بتغيّر التّراكيب، والإعراب أو البناء صفة ذاتيّة للّفظ بصرف النّظر عن وظيفته في الجملة ".[4] أمّا الموقع الإعرابيّ، فيظهر من كلامه أنّ المقصود به هو الوظيفة النّحويّة للكلمة، فجملة ((قعد محمّد)) تحوي موقعين إعرابيين أوّلهما موقع الفعليّة وقد شغله فعل ((قعد))، وثانيهما موقع الفاعليّة وشغله اسم ((محمّد))،[5] ولمّا كان هذان الموقعان غير مقصورين على عنصري هذه الجملة، إذ يصلح أن يشغل كلاّ منهما عدد لا حصر له من

(1). ينظر: المصدر السّابق، ص: 59.

(2). ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 44. 49.

(3). ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّامحسّان، ص: 232.

(4) . دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 44.

(5) .المنوال النّحويّ العربيّ ((قراءة لسانيّة جديدة))، عزّ الدّين مجدوب، ص: 264.

الأفعال والأسماء أقرّ عبد الرّحمن أيّوب أنّ " الموقع الإعرابي أمرٌ متغيّر يعرض للكلمة "[1] بعكس الإعراب الذي يمثّل أمرا ذاتيا فيها.[2]

وكان إقرار عبد الرّحمن أيّوب بالفرق بين الموقع الإعرابي والإعراب منطلقه الذي انبرى منه لنقد أقوال النّحاة ببناء المنادى العلم المفرد والمنادى النّكرة المقصودة[3] واسم ((لا)) النّافية للجنس إذا كان مفردًا،[4] إذ يرى أنّه قول ناجم عن خلطهم بين الإعراب والموقع الإعرابي، فالاسم المنادى أو اسم ((لا)) موقع إعرابيّ يعرض للكلمة لا حالة ذاتيّة فيها. وبإمعان النّظر في هذا النّقد، تتجلّى قوّة أسسه ووجاهته، بل ينبغي وضع هذا الرّأي نصب العين في أيّ محاولة ترمي إلى تجديد قواعد النّحو العربيّ.

ب ـ الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابيّة:

ويعدّ هذا التّمييز فرعًا عن ثنائية الإعراب والموقع الإعرابي، إذ يرى عبد الرّحمن أيّوب أنّ لكلّ موقع إعرابيّ فعليًّا كان أو فاعليّا أو مفعوليّا حالةً إعرابيّة، على أنّه يميّز بين الحالة الإعرابيّة والعلامة الإعرابيّة تمييزا يشابه تمييز صاحب المنوال النّحوي العربيّ بين ما هو مجرّد وما هو عينيّ،[5] فيقول: " والحالة الإعرابيّة أمر اعتباريّ ذهنيّ، أمّا العلامة الإعرابيّة فأمر لفظيّ ".[6] وتظهر الحالات الإعرابيّة في اللّفظ بالعلامات الإعرابيّة تارةً ولا تظهر تارةً أخرى، والحالات الإعرابيّة في اللّغة العربيّة أربعة هي: الرّفع والنّصب والجر والجزم، وقد تظهر هذه الحالات بالعلامات الأصليّة وهي على التّوالي: الضّمة والفتحة والكسرة والسّكون أو بالعلامات الفرعيّة كإعراب الأسماء السّتة بالحروف.[7]

(1) .دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 45.

(2) .ينظر: المصدر السّابق والصّفحة نفسها.

(3) .ينظر: شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك المسمّى بـ(منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك)، تح: عبد الحميد السّيد محمّد عبد الحميد، المكتبة الأزهريّة للتّراث، ج: 3، ص: 253.

(4) .ينظر: المصدر السّابق، ج: 2، ص: 12.

(5) .المنوال النّحوي العربيّ، عزّ الدين مجدوب، ص: 265.

(6) .دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 48.

(7) .المصدر السّابق، ص: 34 و48.

وعلى تمييزه هذا بين الحالة الإعرابيّة والعلامة الإعرابيّة بنى عبد الرّحمن أيّوب نقده القدامى في تقديرهم تارة العلامة الإعرابيّة، فيقول: " وإذا كانت العلامة أمرًا لفظيّا فمن غير السّليم أنّ نقول بأنّها مقدّرة أو مَنْويّةً أو غير ذلك من العبارات التي يردّدها النّحاة؛ لأنّ الكلمة أو الصّوت الذي لم يلفظ أمرٌ لا وجود له ... وبناء على هذا انقسمت الحالة الإعرابيّة. لا العلامة الإعرابيّة. إلى ظاهرة وغير ظاهرة، أمّا العلامة الإعرابيّة فهي موجودة أو غير موجودة... ".[1]

ويلاحظ أنّ عبد الرّحمن أيّوب في النّص السّابق، لا يرفض التّقدير على إطلاقه، لكنّه يرفض أن يكون ما يقدّره النّحاة على أواخر الكلمات من حركات عند اختفائها علامات إعرابيّة، وإنّما هي حالات إعرابيّة، إذ العلامة الإعرابيّة عنده أمر لفظيّ لا يحتمل التّقدير. فاختلافه مع النّحاة المتقدمين في هذه المسألة اختلاف في المصطلحات، ووافقه محمّد رشاد الحمزاوي في استعمال هذا المصطلح للدّلالة على هذا المفهوم اللّغوي، وذلك حين عرّف الحالة الإعرابيّة بأنّها: " التّغيرات التي تلحق نهاية الكلمات على حسب وظيفتها النّحويّة في الجمل.[2]

2 / 4 ـ مآخذ عبد الرّحمن أيّوب على النّحاة في باب المعرب والمبنيّ:

وبناءً على تصوّره الجديد لثنائية الإعراب والبناء الذي يقتضي التّفريق بين الإعراب والموقع الإعرابيّ من ناحية، والحالة الإعرابيّة والعلامة الإعرابيّة من ناحية أخرى، ثار عبد الرّحمن أيّوب على جملة من آراء النّحاة في المعرب والمبنيّ، وبخاصّة ما يتعلّق منه بالإعراب المحلّي والتّقدير والتأويل، ومن ذلك ما يأتي:

أ ـ الحالة الإعرابيّة المستعارة:

الحالة الإعرابيّة كما يصوّرها لنا التّراث النّحويّ نوعان: أصليّة ومستعارة. فالأصليّة مثل رفع ((زيد)) على الفاعليّة في ((قعد زيد))، أمّا المستعارة فإنّ النّحاة لم يقولوا بها إلاّ قليلاً، بدليل أنّ عبد الرّحمن أيّوب لم يرصد لها إلاّ نموذجين، ويغني الباحثَ أوّلُ النّموذجين

(1). دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 48.

(2) . المصطلحات اللّغويّة الحديثة في اللّغة العربيّة (معجم عربيّ أعجميّ . وأعجميّ عربيّ)، محمّد رشاد الحمزاوي، الدّار التّونسيّة للنّشر، 1987م، ص: 56.

عن آخرهما؛[1] وهو نموذج ((جئت بلا زاد))، فالباء حسب تحليل النّحاة لهذا النّموذج حرف جرّ زائد، وتفيد اللاّم معنى غير، وهي شبه مضاف إلى ((زاد))، واستعارت كلمة ((زاد)) الجرّ من ((لا)).[2]

ويرى عبد الرّحمن أيّوب في هذا التّحليل لونًا من التّمحل والتّلفيق يستند إلى فرض منطقيّ يحظر دخول حرف على آخر؛ لدلالة الحرف على العلاقة القائمة بين الأحداث والذّوات لا غير. وتفاديًا للاصطدام مع هذا الفرض المنطقيّ، لم يجد النّحاة منفذًا إلا على اعتبار ((لا)) اسمًا بمعنى ((غير)) حتّى يسوّغوا دخول حرف الجرّ عليها. على أنّ ثمة مشكلةً أخرى واجهتهم عندما اعتبروها اسمًا، لأنّها لن تشغل حينئذٍ إلاّ موقع الإضافة، " لكنّ الإضافة غير ممكنة، وإلاّ لكانت ((لا)) مضافة للاسم النّكرة بعدها عند عدم وجود حرف الجرّ. لأنّه لو صحّ أنّ ((لا)) مضافة لـ ((زاد)) في ((بلا زاد))، للزم أن تكون مضافةً لها في ((لا زاد)) بدون الباء. ولم يرد نصّ واحد يجرّ فيه الاسم النّكرة الواقع بعد ((لا))".[3] وللتّخلص من الموقف، ذهب النّحاة إلى أنّ ((لا)) ليست مضافةً وإنّما هي شبيهة بالمضاف، وأنّ ((زاد)) استعارت منها الجرّ.

وإن كان مع عبد الرّحمن أيّوب الحق في رفض القول باستعارة الحكم الإعرابيّ، نظرًا إلى " أنّه أمر ثابت للكلمة من موقعها هي، لا من موقع سواها "،[4] فإنّه قد يكون مجانبًا للصّواب في رفض تأويل ((لا)) بمعنى غير؛ لأنّ هذا التّأويل ليس بعيدًا عمّا يعرف في المدرسة التوليديّة بالبنية العميقة للجملة، كما أنّه لا يعدو إِشارةً إلى أنماط تحويليّة كامنة في اللّغة العربيّة.[5]

---

(1) .النّموذج الآخر الذي ذكره عبد الرّحمن أيّوب في هذا الصّدد يتمثّل في إعراب الخضريّ عبارة ((المعرب والمبنيّ)) في حاشيته على ابن عقيل، حيث يقول: المبنيّ: أل: اسم موصول، مبني؛ صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، والرّفع الظّاهر عليها مستعار من اسم الموصول ((ال)). ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، الشّيخ محمّد الخضري، دارالفكر، بيروت.لبنان، 1397 هـ.1978م، ص: 26.

(2).ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، الشّيخ محمّد الخضري، ص: 27.

(3) .دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 49.

(4) .المصدر السّابق، ص: 50.

(5) . ينظر: التّعليق النّحويّ والفكر التّوليديّ التحويلي، مصطفى النّحاس، 347 بحث ضمن كتاب تذكاري بعنوان: تمّام حسّان رائدًا لغويًّ

ب ـ الإعراب المحلّي:

لم يلْف عبد الرّحمن أيّوب ما يعترض عليه في هذا الصّدد إلاّ إعراب الجمل محلّيا، ويحتجّ على ذلك بأنّ الإعراب والبناء من خصوصيات الكلمة لا الجملة، ما يجعل وصف الجملة بأنّها معربة أو مبنيّة أمر غير سائغ، لأنّها ليست كلمة.(1)

ومع أنّ عبد الرّحمن أيّوب أدرك أنّ قول النّحاة بأنّ ((هو يجري)) في ((جاء محمّد وهو يجري)) جملة في محلّ نصب الحال، يعني أنّه لو حلّ محلّ هذه الجملة اسم مفرد لكان منصوبًا على الحاليّة،(2) فإنّه ـ وفاءً لمبادئ المدرسة الشّكليّة ـ لم يتنبّه إلى ما في تعبير النّحاة في الإعراب المحلّي للجملة من دقّة وضبط، إذ إنّهم لم يصفوا جملة من الجمل بأنّها معربة، وإنّما أشاروا إلى إعراب الاسم المفرد لو وُضع موضع الجملة. وهي إشارة ذكيّة وطريفة إلى البنية العميقة للجملة المعرَبة محلّيًا، أو إلى إحدى بنياتها المحتملة على الأقلّ.

ج ـ الإعراب التّقديري:

يرفض عبد الرّحمن أيّوب الإعراب التّقديري جملةً وتفصيلاً، بزعم أنّه غير واقعيّ، بالإضافة إلى أنّ ما قاد النّحاة إلى تقدير الإعراب أمر دلاليّ فلسفيّ لا أمر لغويّ لفظيّ، وكثيرًا ما استغلّه النّحاة لتصحيح رأي قالوا به أو قاعدة استنبطوها.(3)

والقول بأنّ المصدر المؤّول في ((أريد أن أقرأ)) منصوب بفتحة مقدّرة على المفعوليّة، في رأي عبد الرّحمن أيّوب ـ افتراض لعنصرين غير موجودين، وهما المصدر المؤول المتمثل في كلمة ((القراءة)) في هذا المثال، والفتحة المقدّرة؛ كما أنّ تقدير الحركة الإعرابيّة على الاسم المعتلّ وعند اشتغال المحلّ بحركة أخرى حركةٌ خيالية غير واقعيّة.(4)

ففي ((لست بقائم)) مثلاً، يذكر النّحاة عدّة مواقع إعرابيّة لـ ((بقائم)) أهمّها: " موقع المجرور بالباء الزّائدة، ويستلزم جرّ كلمة ((قائم))، وقد تحقّق هذا بظهور الكسرة

(1) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 50.
(2). ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 50. 51.
(3) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 52. 53.
(4) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 51. 52.

عليها "[1] و" موقع خبر ((ليس)) ويقتضي نصب كلمة ((قائم)) بالفتحة "،[2] فاضطر النّحاة إلى تقديرها. فعبد الرّحمن أيّوب لا يرى حاجة تستوجب هذا التّقدير؛ لأنّ القول بوجود موقعين إعرابين لا يقتضي عنده. وجود علامة لكلّ منهما؛ كما أنّه يمكن اعتبار الجملة من جمل ذوات طرف إسنادي واحد بنفي موقع خبر ((ليس)) عنها.[3]

ومع أنّ قسطًا من هذه الملاحظات يبدو صحيحًا من النّاحيّة الشّكليّة، فإنّها تقصر غاية الدّرس اللّسانيّ على وصف الظّواهر اللّغويّة من دون محاولة تقديم تفسيرات علميّة لها، وهذا المسلك فقد كثيرًا من هيبته في الآونة الأخيرة بعد امتداد النّزعة التّحويليّة التّوليديّة التي تسعى طامحة إلى تفسير جميع الظّواهر اللّغويّة تفسيرًا علميًّا،[4] أو تعيين القواعد النّحويّة الكامنة وراء الجمل،[5] ما حدا ببعض اللّسانيّين العرب للعودة إلى الأخذ بتحليلات النّحاة فيما يخصّ التّقدير.[6]

أمّا اعتباره جملة ((لستُ بقائم)) من الجمل ذوات الطّرف الإسنادي الواحد فَمردود، إذ الجملة متكوّنة في ظاهرها من المسند والمسند إليه، ويتأكّد ذلك بإرجاعها إلى جملة مثبتة، حيث تكون ((أنا قائم)). وليس من المنطق أن تتحوّل الجملة ثنائيّة الطّرف الإسنادي في حالة الإثبات إلى جملة أحادية الطّرف في حالة النّفي.

---

(1) .المصدر السّابق، ص: 53.

(2) .المصدر السّابق والصّفحة نفسها.

(3) .ينظر: المصدر نفسه، ص: 54.

(4).ينظر: مدخل إلى اللّسانيّات العامّة (المنهج الوصفيّ الوظيفيّ)، جعفر دك الباب، ص: 43.

(5) .ينظر: تشومسكي والثّورة اللّغويّة، جونسيرل، ص: 128؛ ومكانة البحث اللّغويّ العربيّ القديم من علم اللّغة الحديث، هيامكريدية، مجلة الفكر العري، 1979م، ع: 9.8، ص: 83.

(6).ينظر: التّقدير وظاهر اللّفظ، داودعبده، مجلّة الفكر العربيّ، 1979م، ع: 9.8، ص: 8.

3 ـ تصنيف الظّواهر اللّغويّة:

3 / 1 ـ التّقسيم الثّنائي والثّلاثي للكلم:

يكاد يكون الفرض القائل بتأثير الفكر اليونانيّ في منهج النّحاة ونتاجهم اللّغويّ محلّ اتّفاق بين الوصفيّين العرب، وقد سبقهم إلى القول بهذا الفرض عدد من الباحثين، لغويّين وغير لغويّين، مثل إبراهيم مصطفيوأحمد أمين وإبراهيم أنيس وغيرهم.(1) فنحاة العربيّة في رؤية الوصفيّين تأثروا بالتّراث الأرسطي في إجرائهم لبعض المفاهيم النّحويّة، ومن ذلك تقسيمهم الكلمة حينًا تقسيمًا ثلاثيًّا إلى اسم، وفعل، وحرف على اعتبار دلالتها على الذّات أو الحدث أو العلاقة؛ وتقسيمًا ثنائيًّا حينًا آخر إلى معرب ومبنيّ على اعتبار قابليّة الحرف الأخير من الكلمة لحركات مختلفة. ويرى عبد الرّحمن أيّوب أن تصنيف النّحاة المتقدّمين الظّواهرَ اللّغويّة على اعتبارات متعدّدة راجع إلى تأثرهم بنظريّة الأنواع في الفلسفة.(2)

ويرى عبد الرّحمن أيّوب كذلك، أنّ التّقسيم الثّلاثي للكلم يعكس نظرة أفلاطون إلى الموجودات، حيث صنّفها هذا الأخير ثلاثة أصناف: ذوات، وتشمل الماديّات كالكرسي والحجرة، والمعنويّات كالحكمة والصّبر، فأحداث، وتحمل دلالات زمنيّة كحضر وتكلّم؛ فعلامات، وتربط بين الصّنفين الأوّلين، ثمّ بنى على أساس مدلولات هذا التّصنيف تقسيمه للكلم إلى اسم، وهو ما يدلّ على الذّات، وفعل، وهو ما يدلّ على حدث، وعلاقة، وهي تنص على العلاقة بين الذّات والحدث.(3) وعلاوةً على ذلك، فإنّ النّحاة حصروا أقسام الكلم في الاسم والفعل والحرف، على الرّغم من وجود أقسام أخرى، كاسم الفعل، وإن كان ينبغي أن يصنّف مع الفعل. حسب تعريف النّحاة للفعل. لدلالته على الحدث والزّمن.(4)

---

(1) ينظر: إحياء النّحو، إبراهيممصطفى، ص: 31. 34 وضحى الإسلام، أحمدأمين، ج: 1، ص: 276. 277؛ ومن أسرار اللّغة، إبراهيمأنيس، ص: 279.

(2) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 7.

(3) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 9. 10.

(4) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 11.

وقد استند عبد الرّحمن أيّوب إلى التّشابه القائم بين تقسيم أفلاطون للكلم وتقسيم النّحاة لها ليبرهن به على أنّ أقسام الكلم في النّحو العربيّ استمدت من أعمال أفلاطون الفلسفيّة، ولا أدلّ على ذلك من تعريفاتهم إيّاها، وهي تعريفات تنطبق . كما يقول . " كلّ الانطباق على أجزاء الموجودات التي ذكرتها فلسفة أفلاطون "،[1] إذ الاسم في فكرهم: كلمة تدلّ على معنى في نفسها دون علاقة بالزّمن؛ والفعل: كلمة تدلّ على معنى في نفسها مع علاقتها بالزّمن؛ والحرف: كلمة تدلّ على معنى في غيرها دون علاقة بالزّمن.[2]

وقد طعن عبد الرّحمن أيّوب في هذه التّعريفات؛ لاعتمادها أساسًا على الدّلالة المجرّدة، وحاول أن يصوغ نظريّة شكليّة يعاد على ضوئها تقسيم الكلم، على أنّها نظريّة قائمة على اقتراحين: إما أن يقتصر في تصنيف الكلم على ما سمّاه النّحاة علامات،[3] وإمّا " أن تقسّم الكلمة العربيّة إلى طائفة تنتهي بحروف علّة وطائفة أخرى لا تنتهي بها "،[4] بحيث ينقسم كلّ طائفة من هاتين الطّائفتين إلى طوائف فرعيّة.[5]

ويترتب على هذا التّقسيم إلغاء التّقسيم الثّنائي للكلم إلى معربات ومبنيّات، وما يصاحبه من تقدير حركات الإعراب وتأويلات تعسفيّة مثل تأويل سيبويه لإعراب ((وحده))، بالإضافة إلى أنّ هذا التّقسيم المقترح لا يفرّق بين الكلمات المتماثلة الأواخر ك ((هذا)) و((عيسى)).[6]

ويبدو للباحث أنّ عبد الرّحمن أيّوب في رفضه اعتماد الدّلالة في دراسة اللّغة وفي تقسيم الكلمة بالتّحديد نحا منحى من يحاول تمييز علم المنطق عن اللّسانيّات بطريقة ميسّرة،

(1) .المصدر السّابق، ص: 10.11.

(2) .ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدّين بن عقيل، تح: محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، ج: 1، ص: 20.

(3) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 21.

(4) .المصدر السّابق، ص: 56.

(5) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 56.57.

(6) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 59.

بأن يقول مثلاً " إنّ المنطق يعالج المفاهيم وعلم اللّغة يتعلّق بالألفاظ ".[1] لكنّ هذا التّبسيط. كما يقول عليّ القاسميّ. " لا يعني سهولة حقيقيّة؛ لأنّه يؤدّي إلى صعوبات لاحقة، فهل تقوم الألفاظ دون معان ؟ "؛[2] بالإضافة إلى أنّ هذه التّعريفات التي تعرّض لها عبد الرّحمن أيّوب تعريفات طارئة على الفكر النّحويّ العربيّ كما سبقت الإشارة إليه.ومع ذلك، فإنّ له نصيبًا من الحقّ أن يتناولها بالنّقد؛ نظرًا لسطو هذه التّعريفات على كتب النّحو التّعليميّة.

وبالنّسبة لتمّام حسّان، فإنّه كذلك لم يقتنع بما خلّفه النّحاة من تصنيف الكلم، ويرى أنّه في حاجة أكيدة إلى إعادة النّظر، بل حاول تعديله بإنشاء تقسيم جديد على أساس المبنى والمعنى،[3] وبذلك يخالف عبد الرّحمن أيّوب في أن يكون الشّكل وحده أساسًا للتّصنيف، إذ التّصنيف النّاجع في رأيه هو ذلك الذي يضع اعتباري المبنى والمعنى نصب عينيه، فيقوم على طائفة من المباني وفي صحبتها طائفة من المعاني، بحيث لا تنفك إحداهما عن الأخرى، على أنّ هذا الاعتبار لم يحظ دائمًا بمراعاة كافية من قبل النّحاة كما يبدو له من تصنيفهم الثّلاثي للكلم.[4]

وإذا كان تمّام حسّان يزعم أنّ النّحاة لم يذكروا الأسس التي قسّموا على أساسها الكلمة العربيّة تقسيمًا ثلاثيًّا،[5] وانقاد معه طالبه محمّد خليفة الدّناع زاعمًا أنّه كان تقسيمًا عشوائيًّا،[6] فإنّ محمود أحمد نحلة يذهب إلى أنّ هذا التّقسيم الثّلاثيّ ناجم عن أساس توزيعيّ، ويمكن اعتباره المنهج اللّغويّ الذي تبنّاه سيبويه في تقسيم الكلم، وهو منهج .كما يقول محمود نحلة. بعيد كلّ البعد عن المنهج المنطقي الذي حاول بعض اللّغويّين إلصاقه بالتّقسيم الثّلاثيّ للكلم، ودليله في ذلك قول سيبويه " ... ويبيّن لك أنّها[7] ليست بأسماء أنّك

(1) . علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللّغة: العناصر المنطقيّة والوجوديّة في علم المصطلح، عليّالقاسميّ، ص: 83.
(2). المصدر السّابق والصّفحة نفسها.
(3) .يأتي ذلك التّقسيم مفصلا في الفصل الثّالث من البحث، ص: 175. 181.
(4) .ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 87. 88.
(5). ينظر: مناهج البحث في اللّغة، تمّامحسّان، ص: 230.
(6). ينظر: دور الصّرف في منهجي النّحو والمعجم، محمّد خليفة الدّناع، ص: 58.
(7) الأفعال المضارعة.

لو وضعتها موضع الأسماء لم يجز لك، ألا ترى أنّك لو قلت: إنّ يضرب يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلامًا "؛[1] إذ يرى أنّ في هذا النّص تلميحًا إلى أنّ للاسم توزيعًا مغايرًا لتوزيع الفعل.[2] وكان موقف محمود أحمد نحلة من التقسيم الثلاثي تأكيدًا لما استخلصته الباحثة الألمانيّة أولركهموزل من قبله، من أنّ تصوّر سيبويه للمصطلح النّحويّ كان على أساس توزيعه في الجملة.[3] على أنّ تمّامَ حسّانٍ نفسه تراجع عن زعمه المشار إليه قبل قليل إلى أنّ النّحاة قسّموا الكلم على أساس المبنى تارة وعلى أساس المعنى تارة أخرى.[4]

وكان لعزّ الدين مجدوب محاولة أخرى لتبرير التّقسيم الثّلاثي للكلمة، وللبرهنة على ملاءمته للّغة العربيّة، لكنّنا نزعم أنّ ما ذهب إليه عزّ الدّين مجدوب أمر غير سليم، ولا يقرّه التّراث النّحوي نفسه، فأقسام الكلمة في اللّغة العربيّة تصل على الأقلّ إلى أربعة أقسام، ويتمثّل القسم الرّابع في أسماء الأفعال، إذ إنّها ليست بأسماء وليست بأفعال، وليست بحروف، ما يعني أنّها تستحقّ أن تكون قسمًا بذاتها، وقد قال بهذا الرّأي من قبل أحد نحاة الأندلس، وهو أبو جعفر بن صابر، وكان يعبّر عن اسم الفعل بـ ((خالفة)).[5]

3 / 2 ـ مآخذ عبد الرّحمن أيّوب على التّقسيمات الفرعيّة للاسم:

وما أن صنّف النّحاة الكلمات العربيّة إلى اسم وفعل وحرف، وإلى معرب ومبنيّ، حتّى راحوا يفرّعونها أقسامًا. وكانت هذه الأقسام الفرعيّة من الموضوعات التي تناولها عبد الرّحمن أيّوب بالنّقد في ضوء مبادئ منهجه الشّكلي على النّحو الآتي:

---

(1). الكتاب، سيبويه، تح: إميليعقوب، مج: 1، ص: 42.

(2). ينظر: الاسم والصّفة في النّحو العربيّ والدّراسات الأوروبيّة، محمود أحمد نحلة، دارالمعرفة، 1994، ص: 15.

(3). ينظر: المرجع السّابق، ص: 14، نقلا عن: U. Misel, Die SyntaktisheTerminologiebeiSibawaih Diss. Munchen 1975. S71 ff.

(4). ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّامحسّان، ص: 87.

(5). ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدّين السّيوطي، تح: عبد السّلام محمّد هارون و عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة. مصر، 1421م. 2001م، ج: 1، 7.

أ ـ تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة:

ومع أنّ عبد الرّحمن أيّوب نوّه بتعريف النّحاة للنّكرة القائل بأنّه هو " ما يقبل أل وتؤثّر فيه التّعريف أو يقع موقع ما يقبل أل "؛[1] لاعتماده على مبنى الكلمة، فإنّه يلاحظ أنّ هذا التّعريف لم يكن له الصّدى الكافي للفت أنظار النّحاة إلى تقسيم الكلمة على أساس الشّكل؛ لأنّهم قسّموا الاسم بعد هذا التّعريف الشّكلي إلى معرفة ونكرة على أساس دلالته على شيء معيّن أو غير معيّن، كما لم يعتبروا ما يقبل ((أل)) نكرة ما لم تكن لها وظيفة دلاليّة فيه، وبذلك لا يصدق تعريف النّكرة على مجموعة من الأعلام التي تدخل عليها ((أل)) أحيانًا مثل عباس والعباس، وسعيد والسّعيد.[2]

ومن وجهة نظر عبد الرّحمن أيّوب، كان ينبغي " للنّحاة أن يقرّروا مبدأ تعريف العلم ويتركوا الإشارة إلى ما أكسبه التّعريف "،[3] وأن يتعاملوا مع الأشكال الظّاهرة، وإن أدّى بهم الأمر إلى التّفريق بين علمين كسعيد والسّعيد على الرّغم من اتّحادهما في الأصول الاشتقاقيّة.[4]

وهذا الذي يقول به عبد الرّحمن أيّوب في هذا الصّدد، رأي غارق في قاع الشّكليّة، ولا يصمد أمام المعطيات اللّسانيّة وبخاصّة الجانب المعجمي منها، ذلك أنّه لا يمكن بأي حال اعتبار ((عبّاس)) نكرة وهو علم وإن كان مجرّدًا من ((أل))، كما أنّه ليس للتّفريق بين ((سعيد)) و((السّعيد)) مثلاً أيّة قيمة لغويّة تستدعي ذلك إلاّ الاعتبار الشّكلي على حساب المعنى أو الدّلالة.

ب ـ أصناف المعارف:

*** الضّمير**:

سجّل عبد الرّحمن أيّوب على النّحاة جملة من المآخذ والتّناقضات في مسألة ((الضّمير))، ومنها رفضهم تعددية الفاعل للفعل الواحد،[5] وكان من نتائج ذلك أن

(1) .شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، ج: 1، ص: 85.
(2) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 61.
(3) .المصدر السّابق، ص: 62.
(4) .ينظر: المصدر السّابق والصّفحة نفسها.
(5) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 73.74.

اعتبروا ((تاء)) التأنيث في مثل ((نجحتْ سعاد)) حرفا لا اسمًا لئلا يشغل موقع الفاعليّة؛ تفاديا من اجتماع فاعلين على فعل واحد. ومن هذه النّتائج كذلك اعتبارهم ألف الاثنين في مثل ((نجحتا)) حرفًا حتّى لا تقاسم الضمير ((ت)) وظيفته النّحويّة، في حين اعتبروا هذه الألف اسما في مثل ((ينجحان)) و((اكتبا))؛ لاستحالة وقوع الاسم الظّاهر بعدهما. وللسّبب نفسه عدّوا ألف التّثنية وواو الجماعة ونون النّسوة في لغة ((أكلوني البراغيث))[1] حروفًا، مع أنّ دلالتها لا تختلف عن دلالتها في غير هذه اللّغة. وكان من نتائج ذلك أيضًا أن اعتبر النّحاة الزّيادات في مستهلّ الفعل المضارع حروفًا لا أسماء، على الرّغم من أنّها لا تختلف عن الضّمائر المتصّلة في شيء إلاّ أنّها في صدر الصّيغة وتلك في مؤخّرتها؛ لئلا تصلح للوقوع في موقع الابتداء بجانب الاسم المسند إليه في مثل: ((محمّد يدرس))، فـ " لو اعتبرت الياء التي تدلّ على الغائب ضميرًا، لكانت هي الأخرى مبتدأ لأنّها اسم واقع قبل الفعل الذي يسند إليه. وبعبارة أخرى سيلزم على ذلك صدور الحدث من ((محمّد)) ومن الضّمير المفترض الذي هو الياء، وهذا يناقض القضية الفلسفيّة التي آمن بها النّحاة ".[2]

وللخروج من هذه الإشكاليات التي تشكّل في رأيه لونًا من التّناقضات، يطرح عبد الرّحمن أيّوب اقتراحين يتمثّل فيما يأتي:

. اعتبار تاء التّأنيث في مثل ((نجحتْ سعاد)) ضميرًا، ليجري مجرى ((التّاء)) المتحرّكة في ((نجحتُ أنا))، فتكون فاعلاً و((سعاد)) اسما يدلّ على الفاعل الذي دلّ عليه الضّمير، بحيث يعرب عطف بيان للضّمير أو بدلاً، كما أعرب النّحاة ((أنا)) في ((نجحتُ أنا)) توكيدًا للتّاء.

. اعتبار الزّيادات كلّها، سواء ما كان منها في بداية الكلمة أم في آخرها مجرّد زيادات تصريفيّة تقتضيها الصّيغة الصّرفيّة للفعل، لا ضمائر. وعلى هذا الاعتبار صاغ معظم النّحاة الأوروبيون قواعد لغاتهم، فالنّحاة الفرنسيّون مثلاً يعتبرون ((ons)) في الجملة الفرنسيّة

(1) . وهي في واقع الأمر. كما يقول عبد الرّحمن أيّوب. لهجة وليست لغةً.

(2) . دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 75.

(Nous parlons) مجرّد زيادة تصريفيّة. على أنّه يترتّب على هذا الاعتبار مراجعة موقع الابتداء والفاعليّة في التّراث النّحويّ.

ويبدو لنا أنّ الاقتراح الأوّل أصلح من الآخر في نواحٍ كثيرة، منها أنّ تاء التّأنيث تشبه تاء الفاعل إلى حدّ كبير، فلا يكون في المقارنة بينهما شيء من التّكلّف، بالإضافة إلى أنّه لا تترتب عليه إشكاليات ذات بال تذكر، في حين أنّ الاقتراح الآخر بعيد عن روح العربيّة. فاعتبار الزّيادات كلّها، ما كان منها في بداية الكلمة أو في آخرها مجرّد زيادات تصريفيّة يقودنا حتمًا إلى الإقرار بالحذف، وهو أمر يرفضه عبد الرّحمن أيّوب. فكثيرًا ما تلحق تاء الفاعل الفعلَ من دون أن يليها ضمير ظاهر منفصل، مثل: ((نجحتُ))، وكذلك الشّأن بالنّسبة للمضارع، مثل: ((أكتبُ))، فلو اعتبِرتْ تاء الفاعل وهمزة المضارع زيادات تصريفيّة صرفة، فأين الفاعل؟ ولعلّ عبد الرّحمن أيّوب يجيب على ذلك بأنّ ذكر الفاعل في الجملة لا يكون على سبيل الوجوب، ولكن يمكن الرّد عليه بكلّ سهولة بأنّ المخاطَب في الفعلين السّابقين يدرك تمام الإدراك بأنّ الفاعل هو المتكلّم لا غير.

وممّا يعتبره عبد الرّحمن أيّوب من الآثار الفلسفيّة قول النّحاة باستتار الضّمير، ويرى أنّ نظرية الاستتار ليست إلاّ انعكاسًا للفكرة الفلسفيّة القائلة باستحالة وجود حدث من دون أن يكون له محدث. والضّمير المستتر في التّراث النّحويّ قسمان: المستتر وجوبًا والمستتر جوازًا. فالأوّل هو ما لا يمكن للاسم الظّاهر أن يقع محلّه، أمّا الآخر فهو ما يقع الاسم الظّاهر محلّه.[1] على أنّ النّحاة وقعوا على إثر توظيفهم لهذه الفكرة الفلسفيّة. كما يرى عبد الرّحمن أيّوب . في تناقض؛ فاعتبروا الضّميرين ((أنا)) و((أنت)) في مثل ((أتعلّم أنا)) و((تتعلّم أنت)) توكيدين لا فاعلين، ما جعلهم مضطرين إلى تقدير ضمير مستتر فاعلاً للفعل، مع أنّهما " ليسا باسمين ظاهرين بل هما ضميران "؛[2] لإنقاذ تعريفهم للضّمير المستتر وجوبًا.

---

(1). ينظر: شرح التّسهيل، الإمام جمال الدّين محمّد بن عبد الله بن مالك، تح: عبد الرّحمن السّيد وآخر، ج: 1، ص: 120. 121.

(2). دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 76.

وإن كان للنّحاة بعض العذر في المثالين السّابقين؛ لاستتار الضّميرين فيهما وجوبًا، فإنّه. كما يرى عبد الرّحمن أيّوب. لا عذر لهم في إعراب ((هو)) توكيدًا في مثل ((يتعلّم هو))؛ لأنّ الضّمير مستتر في الفعل جوازًا ولا مانع من بروزه، وكان من الأولى أن يعرب فاعلاً.[1]

وخلاصة القول في مسألة استتار الضّمير، هي أن عبد الرّحمن أيّوب يرى أنّه ليس من اللّزوم افتراض وجود الفاعل عند عدم ظهوره وعند دلالة صيغة الفعل عليه، كما هو الشّأن في الصّيغ التي قال النّحاة باستتار الضّمير فيها وجوبًا أو جوازًا؛ لأنّ " الدّلالة على الضّمائر في اللّغة العربيّة دلالة لازمة لصيغة الفعل ".[2]

ولكن لا نرى من جانبنا، مانعًا من الإقرار بمبدأ الاستتار، لأنّ دلالة صيغة الفعل على الفاعل في حالة عدم ظهوره يعني تجلية البنية العميقة للتّركيب ذاتيا، ولا يعدو القول بالاستتار في السّياق أن يكون مجرّد تنبيه على ما عليه هذه البنية العميقة.

*** العلم:**

ونظرًا إلى اختلاف مدلولات أقسام العلم الثّلاثة ((الاسم والكنية واللّقب)) في التّراث النّحويّ عن مدلولاتها في العربيّة المعاصرة؛[3] اكتفى عبد الرّحمن أيّوب بسرد أحكامها كما قرّرها النّحاة بالوصف والتّحليل من دون تقصّي مواطن الضّعف والتّناقض كما كانت عادته في الأبواب الأخرى، بل حاول أن يقترح وصفًا جديدًا لاستعمال العلم في العربيّة المعاصرة يترتب عليه تعديل جملة من الأحكام في هذا الباب، وبخاصّة تلك التي تتعلّق بالعلمين المفردين.

---

(1) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 76. 77.

(2). المصدر السّابق، ص: 78.

(3). يدلّ الاسم والكنية واللّقب كما تناوله التّراث النّحويّ على شخص واحد بعينه لا غير، أمّا في العربيّة المعاصرةفإنّ الاسم قد يدلّ على الشّخص واللّقب على قبيلته.

فالعلمان المفردان إذا تواليا، يضاف آخرهما إلى الأوّل على رأيّ البصريّين، ويجوز أن يبدل الأوّل من الآخر على رأيّ الكوفيّين،[1] لكنّ الخضري لا يطمئنّ إلى الرأي الأوّل، لأنّ الاسم لا يضاف إلى ما يتّحد معه في المعنى.[2]

ويبدو أنّ اعتراض الخضريّ مبنيّ على أنّ الاسم واللّقب أو الكنية يعيّن المسمّى نفسه في العربيّة القديمة، على أنّ الدّافع إلى هذا الاعتراض. كما يقول عبد الرّحمن. لم يعد قائمًا في العربيّة المعاصرة؛ لاختلاف مدلول الاسم واللّقب والكنية، ذلك أنّ العلم الأوّل من ((محمّد صالح عثمان العالم)) في الاستعمال الحديث " اسم للشّخص، والثّاني اسم لأبيه، والثّالث اسم لجدّه، والرّابع اسم لعائلته"،[3] أمّا إعراب العلم الثّاني بدلاً على رأي الكوفيّين، فهو الآخر إعراب لا يستقيم مع الاستعمال المعاصر؛ لأنّ القاعدة النّحويّة تقتضي أن يكون البدل والمبدل منه شيئًا واحدًا، وليس الأمر كذلك في العربيّة المعاصرة، حيث يستعمل العلم الأوّل للدّلالة على الشّخص والثّاني على أبيه.

أمّا القطع في العلمين غير المفردين، فهو كذلك غير مستقيم في الاستعمال المعاصر إلاّ على تقدير مغاير لتقدير النّحاة الذي يؤوّل ((رأيت محمودًا سميرٌ)) ((رأيتُ محمودًا هو سميرٌ)) و((جاء محمود سميرًا)) ((جاء محمود أعني سميرًا))؛ إذ يتحتم تأويل المثال الأوّل في العربيّة المعاصرة بـ ((رأيتُ محمودًا هو ابن سمير))، والآخر بـ ((جاء محمود أعني سميرًا)).

وزيادةً على هذه التّعديلات يعترض عبد الرّحمن أيّوب على قول النّحاة بارتجال الأعلام، إذ لا تعدو الأعلام. في رأيه. أن تكون منقولة، وهو رأي سبقه إليه سيبويه، ونوافقه عليه، لكنّ ربط تقسيم الأعلام إلى مرتجلة ومنقولة بتقسيم أرسطو إيّاها على هذا النّمط، أمر لا يخلو من مغامرة علميّة؛ وهو ناتج عن ولوع هذا الرّائد الوصفيّ وغيره من الرّواد بربط

(1). ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، بهاء الدّين ابن عقيل، تح: محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، ج: 1، ص: 116.117.

(2) . ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، الشّيخ محمّد الخضري، ج: 1، ص: 64.

(3) . ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 90.

كلّ شارد وارد في النّحو العربيّ بالفكر اليونانيكلّما عثر على شبيه له فيه. في حين أنّ اتّفاق ألفاظ المصطلحات. كما يقول عبده الرّاجحي. لا يعني اتّفاق المنهج، " فالذي لا شكّ فيه هو أنّ الحدّ والقياس في النّحو غير الحدّ والقياس في المنطق الصّوري، وأنّ التّعليل اللّغويّ غير التّعليل الفلسفيّ "،[1] وبالتّحديد في مرحلة النّشأة والتّكوين التي تأسّس فيها منهج النّحو.

أمّا ملاحظات عبد الرّحمن أيّوب عمّا لحق استعمال الأعلام من تطوّر في العربيّة المعاصرة، فإنّها خطوة على درجة كبيرة من الأهميّة، وكان من شأنها أن يغطي النّقص الذي اتّسم به النّتاج الوصفيّ عمومًا، لو سار عبد الرّحمن أيّوب على هذا الدّرب في نقده لمسائل النّحو. والتّعديلات التي أدخلها في أحكام الأعلام تعديلات دقيقة وجديرة بالاعتناء من وجهة نظرنا، وهي ممّا يحسب لهذا الرّائد.

*** الموصول:**

تنحصر مآخذ عبد الرّحمن أيّوب على النّحاة في باب الأسماء الموصولة على ((ال)) الموصولة، وهي ((ال)) الدّاخلة على اسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبّهة، إذ يرى جمهور النّحاة أنّ ((ال)) اسم موصول بمعنى ((الذي))، فـ ((القائم)) يعني ((الذي قام)).[2]

ويرفض عبد الرّحمن أيّوب أن تكون ((ال)) موصولة، فنسف الأدلة التي يذكرها النّحاة على اسميّتها؛ إذ يرى أنّ شيئًا من الضّعف يعتري الدّليل الأوّل للنّحاة. وهو رجوع الضّمير إلى ((ال)) ، فمع أنّ الضّمير يعود إلى ((ال)) حسب تحليل النّحاة في مثل ((يتّقي المؤمن ربّه))، فإنّه لا مرجع له في ((يتّقي مؤمن ربّه)) إلاّ ((مؤمن))، وعن ذلك يقول عبد الرّحمن أيّوب " ولسنا ندري لماذا لا يعود عليها عند وجود ((ال)) في المثال الأوّل، اللّهم إلاّ

(1). فقه اللّغة في الكتب العربيّة، عبدهالرّاجحي، 1974، ص: 173.

(2). ينظر: الأصول في النّحو، أبو بكر محمّد بن سهل بن السّراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسةالرّسالة، بيروت . لبنان، ط: 2، 1408 هـ . 1988م، ص: 223؛ وشرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ابن هشام الأنصاري، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبةالعصريّة، صيدا . بيروت، 1409 هـ . 1988م، ص: 113.

أن يكون سبب ذلك هو هذه الاعتبارات المنطقيّة التي ذكروها، والتي لا قيمة لها في دراستنا اللّغويّة ".[1]

ودليلهم الثّاني على موصوليّة ((ال)) هو أنّها تقرّب اسم الفاعل من الفعل، بدليل أنّه يعمل عمل الفعل وهو يدلّ على الماضي إذا دخلت ((ال)) عليه، في حين أنّه يفقد عمله عند تجرّده منها، ما يعني أنّ ((ال)) موصولة لا معرّفة، لأنّ ((ال)) التّعريف لا تدخل إلاّ على الأسماء. وهذا الدّليل مردود كذلك من قبل عبد الرّحمن أيّوب؛ لما يغشاه من طابع فلسفيّ، والظّواهر اللّغويّة. كما يقول. " توصف ولا تفلسف ".[2]

أمّا الدّليل الثّالث. وهو أقوى دليل استدل به النّحاة على موصوليّة ((ال)). فهو دخولها على الفعل والحرف في قليل من النّصوص الشّعريّة، ومن هذا القليل:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرّأي والجدل[3]

من القوم الرّسول الله منهـــملهـــــم دانت رقاب بني معـــــدّ[4]

من لا يزال شاكرًا على المعه فهو حرّ بعيشه ذات سعة[5]

---

(1) .دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 100.

(2) .المصدر السّابق والصّفحة نفسها.

(3) .البيت للفرزدق في: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تح: حسن حمد، دار الكتب العلميّة، بيروت. لبنان، ج: 2، ص: 55 وبرواية (ولا البليغ) بدلاً (ولا الأصيل)؛ وخزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح وشرح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 2، 1979 م، ج: 1، ص: 32، لكنّه غير موجود في ديوان الشّاعر.

(4) .البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن عقيل، بهاء الدّين بن عقيل، تح: محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، ج: 1، ص: 150؛ وشرح الأشموني لألفيّة ابن مالك المسمّى بـ ((منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك))، تح: عبد الحميد السّيد محمّد عبد الحميد، ج: 1، ص: 212؛ ومغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح: محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت. لبنان، 1407 هـ. 1987م، ج: 1، ص: 49.

(5) .البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن عقيل، بهاء الدّين بن عقيل، تح: محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، ج: 1، ص: 152؛ وشرح الأشموني لألفيّة ابن مالك المسمّى بـ ((منهج السّالك إلى ألفيّة ابنمالك))، تح: عبد الحميد السّيد محمّد عبد الحميد، ج: 1، ص: 213؛ ومغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح: محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، ج: 1، ص: 49؛ وخزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السّلام محمّد هارون، ص: 32.

ففي البيت الأوّل دخلت ((ال)) على الفعل المضارع، بمعنى ((الذي ترضى))، ودخلت في البيت الثّاني على الاسم ((الرّسول الله)) بمعنى ((الذي رسول الله)) ودخلت في البيت الثّالث على الحرف ((مع)) بمعنى ((الذي معه)).

لكنّ هذه النّصوص في رأي عبد الرّحمن أيّوب على ندرة لا تسمح باعتبارها في التّقعيد اللّغويّ. ويقرّ النّحاة أنفسهم أنّ دخول ((ال)) على الفعل قليل، أمّا دخولها على الجملة الاسميّة وعلى الجار والمجرور أو الظّرف على حدّ تعبير ابن عقيل فشاذ.[1]

ولم يكن عبد الرّحمن أيّوب بدعا في الاعتراض على موصوليّة ((ال))، فقد سبقه الأخفش إلى ذلك، فاعتبر ((ال)) حرفًا للتّعريف، سواء دخلت على اسم مشتق يجري مجرى الفعل كاسم الفاعل والمفعول، أم على اسم غير مشتق؛ لأنّها لا تتأثر بعامل ولا تقع معمولاً، بالإضافة إلى أنّه لا تظهر عليها علامات الإعراب، وهذه الخصائص. في رأي الأخفش. ترجّح حرفيّتها على اسميّتها.[2] وحجج جمهور النّحاة في موصوليّة ((ال)) حجج يكسوها بعض الوهن في واقع الأمر، ما يدفعنا إلى ترجيح كفّة عبد الرّحمن أيّوب والأخفش من قبله على كفّتهم.

ويرى عبد الرّحمن أيّوب أن افتراض اسميّة ((ال)) أوقع النّحاة في تناقض كبير، ذلك أنّ الأسماء الموصولة معارف، وهي تكسب تعريفها من صلتها على رأي أو من ((ال)) الظّاهرة أو المقدّرة على رأي آخر. فعلى الرّأي الأوّل. حسب تحليل عبد الرّحمن أيّوب. " تكون ((ال)) معرفة، وتكون قد اكتسبت التّعريف من ((قائم)). ومقتضى هذا أن ينعكس الوضع في الأسماء المشتقة، فبدلاً أن تكون ((ال)) تُكسب الاسم التّعريف، أصبحت تَكسب التّعريف منه. ونحن نسأل النّحاة، هل ((قائم)) بدون ((ال)) معرفة أو نكرة؟ إنّها ليست من بين المعارف التي ذكروها، وهي لذلك نكرة. ومن المعلوم أنّ كلّ نكرة تقبل دخول ((ال)) وتكتسب التّعريف بدخولها. ولكن افتراض موصوليّة ((ال)) يمنع دخول ((ال)) المعرّفة

(1). ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن عقيل، بهاء الدّين بن عقيل، تح: محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، ج: 1، ص: 148. 152.

(2). ينظر: وشرح الأشموني لألفيّة ابن مالك المسمّى بـ ((منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك))، تح: عبد الحميد السّيد محمّد عبد الحميد، ج: 1، ص: 195. 196.

عليها. وهذا مناقض لتعريف النّكرة. وعلى الرأيّ الثّاني لا يستقيم الحال أيضًا لأنّه لا يمكن أن تدخل ((ال)) أخرى على ((القائم)). ولا تنوى. بقصد تعريفه ".[1]

هذا كلّه عن الموصول الاسميّ ((ال))؛ أمّا الموصولات الحرفيّة المتمثلة في ((أن)) و((أنّ)) و((كي)) و((ما)) و((لو))، فإنّه لم يستوقف عبدَ الرّحمن أيّوب شيء منها سوى مصطلح ((الموصول الحرفيّ))، فاقترح ((الحروف المصدريّة)) بديلاً له.[2] ولا نجد في هذا التّعديل مأخذًا، بل نسانده وندعو إلى استعماله؛ لأنّ مصطلح ((الموصول الحرفيّ)) يصدق على حروف الجرّ كلّها وفق تحليل النّحاة لهذا المصطلح؛[3] لأنّها تفتقر إلى ما بعدها كما تفتقر الموصولات إلى صلتها، فلا فرق بينهما إلاّ أنّ الموصول الحرفي يفتقر إلى جملة في حين أنّ ما حروف الجرّ تفتقر إلى مفرد حينًا وإلى جملة حينًا آخر.

*** اسم الإشارة:**

أمّا عن مآخذ عبد الرّحمن أيّوب على النّحاة في باب اسم الإشارة، فإنّها تنحصر في مسألتين اثنتين: أولاهما هي اعتبارهم ((الكاف)) التي تلحق هذه الأسماء للدلالة على التّوسط أو البعد حرف خطاب على الرّغم من انطباق تعريف الضّمير عليها؛ لتصرفها على حسب الجنس والعدد.

ويذهب عبد الرّحمن أيّوب إلى أنّ النّحاة قالوا بحرفيّة ((الكاف)) اللاّحقة للأسماء الإشارة تصحيحًا للقاعدة التي تنصّ على حظر إضافة المعرفة إلى ما بعده. على أنّه تتعيّن إضافة ((الكاف)) إلى اسم الإشارة إذا اعتبرتْ ضميرًا، ما دفع النّحاة إلى اعتبارها حرفًا.[4]

---

(1). دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 99.

(2) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 110.

(3) .أطلق النّحاة هذا المصطلح على الحروف المصدريّة لافتقارها إلى ما بعدهم

(4) .ينظر: شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك المسمّى بـ ((منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك))، تح: عبد الحميد السّيد محمّد عبد الحميد، ج: 1، ص: 171.

أمّا الأخرى، فهي اعتبار النّحاة أسماء الإشارة من المبنيات، مع أنّها تُثنَّى، في حين أنّ المبنيّ لا يثنىّ عندهم؛ وزيادةً على ذلك، فإنّ المثنى منها يكون بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا، ما يعني أنّه معرب.

وخلاصة القول، هي أنّ هذا الرّائد يرى أن تعتبر ((الكاف)) التي تلحق أسماء الإشارة ضميرًا، من دون الأخذ في الاعتبار ما يترتب على ذلك من مخالفة القاعدة التي تنصّ على أنّ المعرفة لا تكون مضافًا؛ حتّى لا يخرج من التّعريف ما هو منه من أجل تصحيح قاعدة واحدة. كما أنّه يرى أن تعتبر أسماء الإشارة من المعربات؛ لأنّها تثنى، في حين أنّ النّحاة توصلوا إلى أنّ المبنيات لا تثنى.[1] أمّا قوله بإعراب صيغة المثنى من أسماء الإشارة فهو قول قديم ظلّ النّحاة يجترونه جيل تلو آخر، وليس له فيه سبق.

ونقول بحرفيّة الكاف الدّاخلة على أسماء الإشارة، إذ لو كانت الكاف ضميرًا لجاز أن يستبدل به ضمير الغائب أو المتكلّم، وذلك ما لم يعثر عن العرب، إذ لم يرو أنّهم قالوا: ذاله أو ذالي مثلاً. أما اعتبار أسماء الإشارة من المعربات، فرأي يعتريه شيء من الوهن، ذلك أنّ أمارات الإعراب لا تظهر على كلّ هذه الأسماء، وعليه يمكن القول بأنّ بعضها من المبنيّات وبعضها الآخر من المعربات، وهو عين ما توصّل إليه النّحاة من قبل.

أمّا المعرّف بأل، وهو من المعارف، فقد سبق عرض مآخذ عبد الرّحمن أيّوب فيه على النّحاة بما فيه الكفاية، وذلك عند تقويمه لباب النّكرة والمعرفة.

3 / 3 ـ التّقسيم الثّلاثي لأزمنة الفعل:

إن كان النّحاة يحدّدون الفعل بأنّه ما دلّ على حدث مقترنًا بزمان،[2] فإنّهم كما يرى تمّام حسّان لم يحسنوا النّظر إلى هذا الزّمن؛ فخلطوا بين الزّمان والزّمن اللّغويّ من ناحيّة، وبين نوعين من الزّمن اللّغويّ نفسه من ناحية أخرى؛ لعدم تفطنهم إلى ما بينها من فروق.[3]

(1) .دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 93، هامش 1.

(2) .ينظر: المفصّل في علم العربيّة، الإمام الزّمخشري، ص: 243.

(3) .ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 240.

فالزّمان حسب اصطلاح تمّام حسّان هو الوقت الطّبيعي أو الفلسفي الذي يقوم على الماضي والحاضر والمستقبل، ويعتبر كميّةً رياضيّةً " من كميّات التّوقيت تقاس بأطوال معيّنة كالثّواني والدّقائق والسّاعات واللّيل والنّهار... "،[1] أمّا الزّمن اللّغويّ فإنّه ينقسم على نفسه إلى زمن صرفيّ تحدّده صيغة الفعل خارج السّياق، وهو إمّا ماض أو مضارع أو مستقبل، وآخر نحويّ يحدّده السّياق.[2]

ويكمن الفرق بين الزّمن الصّرفيّ والزّمن النّحويّ في أنّ أوّلهما قاصر عن تحديد الدّلالة الزّمنيّة لصيغة الفعل عند ورودها في السّياق، كدلالة صيغة المضارع على الحال تارة وعلى الاستقبال تارة أخرى، بخلاف ثانيهما الذي يستعين بقرائن السّياق اللّفظيّة والمعنويّة والحاليّة لمعرفة الدّلالات الزّمنية للصّيغ على المستوى النّحويّ.[3]

وكلّ ما في الأمر أنّ النّحاة لم يفطنوا إلى طبيعة " الفرق بين مقرّرات النّظام ومطالب السّياق "[4]، ويحمّل تمّام حسّان مقولة الزّمان الفلسفية مسؤولية هذا الخلط القائم في النّحو العربيّ بين الزّمان الفلسفيّ والزّمن النّحويّ،[5] غير أنّ تفسيره لهذا الخلط في كتابه ((اللّغة العربيّة معناها ومبناها)) يبدو لنا أكثر وجاهة من ربطه بمقولة الزّمان الفلسفيّة، وفي ذلك يقول: " وحين نظر النّحاة العرب في معنى الزّمن في اللّغة العربيّة كان من السّهل عليهم أن يحدّدوا الزّمن الصّرفي من أوّل وهلة فقسّموا الأفعال بحسبه إلى ماض ومضارع وأمر ثمّ جعلوا هذه الدّلالات الزّمنيّة الصّرفيّة نظامًا زمنيًّا فرضوا تطبيقها على صيغ الأفعال في السّياق كما يبدو من تسمية الماضي ماضيا حتى حين يكون معناه في السّياق الاستقبال ".[6]

---

(1) .المصدر السّابق، ص: 242.
(2) ينظر:المصدر السّابق، ص: 240. 241.
(3) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 105.
(4) .اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 242.
(5) .ينظر: مناهج البحث في اللّغة، تمّام حسّان، ص: 28.
(6) .اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 242. 243.

وقد تبنّى هذا النّقد جلّ طلاب تمّام حسّان، ومنهم محمّد خليفة الدّنّاع حيث يقول: " والذي دعانا إلى القول بهذا الرّأي أنّ الفلسفة اليونانيّة تعامل الزّمان بهذا التّقسيم تقريبًا ".[1]

فمحمّد خليفة الدّناع يحاول في هذا النّص إبراز تأثر النّحاة بالفلاسفة اليونانيّين في تقسيم الأزمنة، لا لشيء إلاّ لأنّه يضاهي التّقسيم الزّمني الذي عرفه الفكر اليونانيّ قديمًا. وبما أنّ هذا الرّبط لا يدعمه من البراهين إلاّ المشابهة، فإنّه لا يعدو مجرّد تخمين وحدس. وذلك لا يعني أنّ النّحاة وفّقوا كلّ التّوفيق في تقسيم الزّمن، لكن قد يكون من العبث إرجاع القصور الذي يمكن ملاحظته في تقسيمهم إلى وطأة الفلسفة اليونانيّة عليهم، ذلك أنّ هذا التّقسيم كان متداولاً منذ عصر سيبويه، بل منذ عصر خليل، وهو العصر الذي لا يمكن إثبات تأثر الفكر النّحوي بالفلسفة. وعلى فرض وقوع التّأثير، فإنّه لن يتجاوز حينئذٍ مراحله الأولى، بحيث لا يبرز للعيان، إذ التّأثير لا يقع طفرةً وإنّما تدريجيًّا.

ومهما يكن من أمر، فإنّه نتيجة لهذا القصور الذي لاحظه الوصفيّون العرب في تصوّر النّحاة للزّمن، تصدّى تمّام حسّان لإعادة النّظر في الزّمن دراسةً وتصنيفًا وفق مبادئ وأسس منهجيّة ولغويّة سترد في موضعها المناسب بالتّفصيل.

4 ـ الجملة من النّاحيّة الإبستمولوجية:

تعدّ الجملة من المفاهيم الرّئيسة التي ينبغي توّفرها في أيّ بحث لغويّ يهدف إلى صياغة منوال نحويّ للغة من اللّغات، وعليه لم يكن من بدّ أن يكون مبحث الجملة الشّغل الشّاغل لناقدي التّراث النّحويّ عمومًا والوصفيّون منهم بصفة خاصّة.

إنّ كثيرًا من اللّغويّين العرب المعاصرين على اختلاف منطلقاتهم النّظريّة وتناقضاتها أحيانًا، كادوا أن يجمعوا على أنّ النّحاة القدامى لم يدرسوا مفهوم الجملة دراسة ناضجة ومرضية. ويمكن إجمال مآخذهم على النّحاة في هذا المضمار على أمرين اثنين: أوّلهما أنّ النّحاة لم يوفّقوا في أن يحدّدوا موضوع دراستهم تحديدًا دقيقًا، وثانيهما أنّ المقولات الفلسفيّة ألقت بظلالها على تلك الدّراسة.

(1). دور الصّرف في منهجي النّحو والمعجم، محمّد خليفة الدّنّاع، ص: 67.

4 / 1 ـ تحديد الموضوعات المدروسة:

ومع أنّ المأخذ الأوّل المتمثّل في عدم التّحديد الدّقيق لموضوع الدّراسة يكاد يكون محل إجماع عند الوصفيّين العرب، فإنّهم اختلفوا في تشخيص خطإ النّحاة، فتمّام حسّان يذهب إلى ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من قبل، من أنّ النّحاة ضيّقوا مجال دراستهم تضييقًا مخلاً بأن ركّزوا " على الأدوات والمكوّنات الأخرى ونسبة المعنى إليها ".[1]

ولم يقتصر تأثير صاحب (إحياء النّحو) في باب الجملة على تمّام حسّان، بل تعدّاه إلى غيره من اللّغويّين العرب المعاصرين، من أمثال عبد القادر المهيري الذي استند إلى غياب مصطلح خاص بالجملة في المصنّفات النّحويّة الأولى ليؤكّد على صحة الفرض الزّاعم بأنّ مفهوم الجملة لم يحظ بما يستحقّه من عناية من قبل النّحاة، إضافةً إلى تعريفهم المقتضب الذي يحصر النّحو في الإعراب.[2]

ويرى الوصفيّون أن إهمال النّحاة لمفهوم الجملة امتدّ ليغطي الأحقاب الزّمنيّة التي ظهر فيها مصطلحا الكلام والجملة في مؤّلفات النّحاة؛ فلم يفردوا الجملة بمصنّفات مستقلّة ولا بفصول قائمة بذاتها في ثنايا الكتب النّحويّة. باستثناء عبد القاهر الجرجانيّوابن هشام[3]. ولم يتناولوها إلاّ بمقتضى ما لها من علاقة بالإعراب، يقول عبد القاهر المهيري: " إنّ دراسة الجملة كانت رهينة دراسة المفردات لا يكترث لها إلاّ إذا أمكن لها أن تعوّض المفرد ".[4] وقد حملهم توجههم هذا في دراسة الجملة إلى أن يصنّفوها قسمين: جملة لها محلّ من الإعراب وجملة لا محلّ لها من الإعراب.

أمّا التّشخيص الآخر لخطإ النّحاة في دراسة الجملة فقد تولاّه عبد الرّحمن أيّوب، وتوصل إلى نتيجة معاكسة لنتيجة الفرض الأول، مفادها أنّ النّحاة وسّعوا من مفهوم الجملة

---

(1) .اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 18.

(2) .ينظر: نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ، عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت.لبنان، ط: 1، 1993م، ص: 32.41.

(3) .ينظر: من أسرار اللّغة، إبراهيم أنيس، ص: 302؛ والمنوال النّحويّ، عزّ الدّين المجدوب، ص: 22 نقلا عن: العلامة الإعرابيّة، حماسة عبد اللّطيف، ص: 22.

(4) .نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ، عبد القادر المهيري، ص: 32.

توسيعا لا يتلاءم مع مقتضيات النّظريات اللّغويّة، حين صرفوا عنايتهم إلى الجمل الواقعيّة أو الأمثلة التّطبيقية من دون الجمل النّموذجيّة أو نماذج الجمل.[1]

فالنّحاة كما يرى هذا الرّائد، تطرقوا إلى مباحث الجملة من خلال مصطلح ((الكلام))، وهو مصطلح يصدق على جملة واحدة وعلى عدد لا حصر له من الجمل، كما أنّه قريب في مفهومه من مفهوم الكلام أو الحدث اللّغويّ عند اللّسانيّين.[2]

وبنى هذا الحكم بالاستناد إلى تعريف النّحاة للكلام، فالكلام في الفكر النّحويّ هو ما دلّ على أكثر من معنى مفرد وأفاد فائدة تامّة يحسن السّكوت عليها.[3] ووجه الخطإ في هذا التّعريف حسب رؤية عبد الرّحمن أيّوب هو اعتماده المطلق على المعنى المفيد الإفادة التّامّة، وإلى ذلك يشير قائلاً: " ومن المسلّم به أنّ النّموذج ((اسم مسند إليه + اسم مسند)) لا يفيد فائدة لغويّة تامّة كما تفيد عبارة ((محمّد قائم)) التي هي تطبيق لهذا النّموذج ".[4]

ويمثّل تمييز السّير ألان غاردنرGardiner بين الكلام واللّسان . وهو تمييز يشابه بعض الشّيء ثنائية دي سوسير الشّهيرة . المنهل الأساس الذي أخذ عنه عبد الرّحمن أيّوب آراءه عن مفهوم الجملة وعناصرها، إذ يراد بهذا التّمييز " على مستوى الدّراسة النّحويّة التّمييز بين الجملة باعتبارها أمرًا واقعيًّا وبينها باعتبارها نموذجًا يصاغ على قياسه عدد عديد من الجمل الواقعيّة، وفي ضوئه يحدّد علم النّحو ".[5]

واستنادًا إلى هذا التّمييز المشار إليه آنفًا، استخلص عبد الرّحمن أيّوب أنّ النّحاة على الرّغم من أنّهم عرّفوا الكلام تعريفًا قريبًا من تعريف اللّسانيّين له، فإنّهم لم يتفطنوا كما تفطن اللّسانيّون إلى الفرق الدّقيق بين الجملة باعتبارها أمرًا واقعيّا مثل قول القائل: محمّد قائمٌ جملة

(1) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 125.127.

(2) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 125.

(3) .ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، بهاء الدّين ابن عقيل، تح: محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، ج: 1، ص: 19.

(4) .دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 126.

(5) .المنوال النّحويّ العربيّ، عزّ الدّين مجدوب، ص: 118.

اسميّة، وبينها باعتبارها نموذجا يصاغ الكثير من الجمل الواقعيّة قياسًا عليه، كقول القائل مثلاً: المبتدأ والخبر جملة اسميّة.[1]

ولشدّة تمسك عبد الرّحمن أيّوب بهذه الثّنائيّة، ظلّ يؤكّد على أنّ علم النّحو يتألّف من مجموع الجمل النّموذجيّة، أمّا الجمل الواقعيّة أو الأمثلة التّطبيقيّة لهذه النّماذج فهي أحداث لغويّة تعرف عند علماء اللّغة المحدثين بالكلام ، ولا تدخل في حيز العلم.[2] أمّا تأويلات النّحاة للظّواهر اللّغويّة التّركيبيّة فإنّها ليست إلاّ تفسيرًا للجمل الواقعيّة، ما يجعلها منقطعة الصّلة عن علم النّحو؛ لكون النّحو علمًا لا يعنى إلاّ بالنّماذج التّركيبيّة، بل تمت هذه التّأويلات بصلة إلى علم المعاني " الذي هو تفسير لمعاني الأحداث اللّغويّة الواقعيّة من ناحيّة والنّماذج التّركيبيّة من ناحيّة أخرى ".[3]

وإن كان تمّام حسّان يرى أنّه ينبغي أن تلحق بالنّحو بعض مباحث علم المعاني، فإنّ عبد الرّحمن أيّوب يدعو إلى تخليص النّحو من بعض مباحث هذا العلم، على أنّ رأي تمّام حسّان. وهو رأي سبقه إليه إبراهيم مصطفى. حظي بقبول عدد من اللّسانيّين.[4]

4 / 2 ـ الجملة والمقولات الفلسفيّة:

وبما أنّ الجملة ومباحثها المتنوّعة تعدّ من أساسيات الدّرس النّحويّ، فإنّ الوصفيّين العرب ترصدوا لها هي الأخرى بمرصاد؛ بغية إبراز المغالطات التي ارتكبها النّحاة في هذا الباب الذي لا يتنازع اثنان على أهميّته في الدّرس النّحويّ.

ويتمثل أهمّ مآخذ الوصفيّين على النّحاة في باب الجملة في الفرض القائل بتأثير الفكر الأرسطي في النّحاة، وهو فرض يبدو أنّه لم يغادر أذهان الوصفيّين لحظة وهم يقوّمون التّراث النّحويّ منهجًا ونتاجًا.

---

(1) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص:125.

(2) .ينظر: المصدر السّابق والصّفحة نفسها.

(3) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 126، هامش: 3.

(4).ينظر: مدخل إلى اللّسانيّات العامّة والعربيّة ((المنهج الوصفيّ الوظيفي))، جعفر دك الباب، ص: 43.

ويبدو أنّ كلاً من عبد الرّحمن أيّوب وتمّام حسّان سلّما بهذا الفرض في باب الجملة كشأنهم في أبواب النّحو الأخرى، إذ يرى الأوّل أنّ النّحاة تأثروا بالفكر الأرسطي في بلورتهم مفهوم الجملة، وأنّ من مظاهر التّأثر قولهم بأنّ الجملة تتفرّع إلى قسمين: الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة وبأنّ لها ركنين[1]: المسند والمسند إليه، بل اعتبر هذين الرّكنين مظهرًا يعكس تأثر النّحاة بالموضوع والمحمول في منطق أرسطو؛ على أنّ هذا التأثير نفذ إلى أعمال النّحاة الغربيّين، فتوصلوا إلى أنّ للجملة عنصرين: Subjectو Predicate، وهما نظيران للمسند إليه والمسند على التّوالي، وفي ذلك يقول: " وهذان اللّفظان منقولان عن اصطلاحين من اصطلاحات أرسطو المنطقيّة هما باللاّتينيّ subiectumو praedicatum، وقد استعمل أرسطو نفس هذين الاصطلاحين فيما بعد، في حديثه عن اللغة، وهذا أمر له دلالته ".[2]

وإذا كان عبد الرّحمن أيّوب مصيبًا في زعمه أنّ ثنائيّة المسند والمسند إليه في النّحو العربيّ مدينة لفكرة الموضوع والمحمول في منطق أرسطو، فإنّه يمكن ـ بمنطق هذا الرّائد الوصفيّ ـ إثبات تأثر عدد كبير من المدارس اللّسانيّة الحديثة بالمنطق، إذ من كبار اللّسانيّين من تبنّى مفهوم المسند والمسند إليه في دراسة الجملة، وإن كان يعبّر عنهما بمصطلحين آخرين، ومن هؤلاء فايلماثيسيوسVilemMathesius الذي استعمل مصطلحي ((الأساس)) و((اللّب)) للإشارة إلى عناصر الإسناد، وذلك أثناء تحليله المنظور الوظيفيّ للجملة.[3]

أمّا تمّام حسّان فإنّه حاول رصد النماذج التي تعكس تأثر النّحاة ببعض المقولات الفلسفيّة في باب الجملة، فمقولة الجوهر الفلسفيّة ـ حسب رأيه ـ هي التي حملت النّحاة على البحث عن أصل الجمل أو جوهرها؛ فاخترعوا فكرتي التّقدير والتّأويل،[4] ومقولة المكان

(1) ـ للجملة ثلاثة أركان عند البلاغيّن وهي: المسند إليه والمسند والرابطة، ويرى عبد الرّحمن أيّوب أنّ هذه الأركان تطابق أجزاء القضية المنطقية. ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 127.

(2) ـ المصدر السّابق، ص: 128.

(3) ـ ينظر: علم اللّغة الأحمر، صبري محمّد حسن، الفيصل، ع: 118، ص: 64.

(4) ـ مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص: 26.27.

هي التي حدت بهم إلى القول بوجوب تأخر الفاعل عن فعله وغيره مما يعكس نفوذ هذه المقولة على الفكر النّحوي بشكل يفوق الحصر، كما استندوا إلى مقولة الإضافة في القول بملازمة الفعل للفاعل، فلا بدّ لكلّ فعل من فاعل وإلاّ قدّر.[1]

وسواء أ تأثّر النّحاة بالفلسفة أم لم يتأثروا، فإنّ ما سبق سرده في المبحث السّابق عن طبيعة المنهج النّحويّ ومدى استقلاليّته يغني عن معاودة مناقشة هذه الآراء هنا.

4 / 3 ـ اعتراضات عبد الرّحمن أيّوب على النّحاة في باب الجملة:

انفرد عبد الرّحمن أيّوب من بين رواد اللّسانيات الوصفيّة العربيّة بمتابعة نتاج التّراث النّحويّ خطوة خطوة، وقد كان له في باب الجملة جملة من الاعتراضات والتّعديلات والإضافات والمناقشات في مختلف مسائل هذا الباب ولم يكد يتجاوز فيه مسألة إلاّ وأعاد فيها النّظر، وفيما يأتي سرد لأهمّها:

أ ـ النّظرة الجزئية إلى الجملة:

يرى عبد الرّحمن أنّ نظرة النّحاة إلى الجملة كانت جزئية وقاصرة لا تتجاوز النّموذج الشّكلي لها؛ مع أنّ الجملة في الواقع تتألّف من ثلاثة نماذج تركيبية متداخلة: هي النّماذج الشّكليّة والنّماذج النّغميّة والنّماذج النّبرية، ما يعني جليًّا أنّ النّحاة لم يعيروا للصّنفين الأخيرين ما يليق بهما من الاهتمام. وللنّغمة والنّبرة أهميّة قصوى في ضبط مقاصد الجمل الواقعيّة، فتتحوّل هذه الجملة من الجمل التّقريريّة إلى الجمل الاستفهاميّة بمجرّد تغيير النّغمة، كما أنّ الاسم ((محمّد)) يصح أن ينطق بشكل يفيد النّداء، وبشكل آخر يفيد الإخبار أو التّعجب أو الاستفهام.[2]

(1) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 29.

(2) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 126.127.

ب ـ سدّ الفاعل مسدّ الخبر:

إذا اعتمد الاسم المشتق الواقع في أوّل الجملة على نفي أو استفهام، يعتبره النّحاة مبتدأً والاسم الذي يليه فاعلاً سدّ مسدّ الخبر، وذلك في مثل: أ ناجح الطّالبان؟ ولم يجد عبد الرّحمن أيّوب ما يمنع النّحاة من اعتبار ((الطّالبان)) في المثال السّابق خبرًا سدّ مسدّ الفاعل سوى تنافي المطابقة بين ((ناجح)) و((الطّالبان)) وهي مطابقة لازمة إذا اعتبر الاسم الأوّل في مثل هذا اللّون من التّركيب خبرًا، وممنوعة إذا اعتبر فاعلاً.[1]

لكنّ ثمة اضطرارًا ـ حسب رؤية هذا الرّائد ـ دفع النّحاة إلى هذا التّأويل؛ ذلك أن تعريفهم للخبر لم يكن جامعًا مانعًا، فإذا كان الخبر عندهم هو الجزء المتمّم للفائدة في الجملة الاسميّة،[2] فمن الواضح أنّ هذا التّعريف ينطبق على الفاعل في المثال المذكور، كما أنّه ينطبق كذلك على الحال الذي يسدّ مسدّ الخبر في مثل: " ضربي العبد مسيئًا ".[3] وكان من نتائج هذا الخلط بين المعرَّفات ـ وهو أمر مرفوض منهجيًّا في جميع العلوم ـ أن حاول النّحاة إنقاذ تعريفهم بهذا التّأويل.[4]

وزيادة على ذلك، فإنّ نظريّة سدّ الفاعل مسدّ الخبر تجرّ إلى تناقض، ذلك أنّ المشتق من المثال المذكور سالفًا، وهو ((أ ناجح الطّالبان ؟))، يعرب مبتدأً، ما يعني أنّه مسند إليه، وما بعده يعرب فاعلاً أي مسندًا إليه، وفي هذا الإعراب جمع بين المسندين إليه، وهو أمر غير

(1) .ينظر: شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، الإمام ابن هشام الأنصاري، تح: محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، ص: 132. 133؛ وشرح ألفيّة ابن مالك لابن النّاظم، أبو عبد الله بدر الدّين محمّد، تح: عبد الحميد السّيد محمّد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.لبنان، 1419 هـ.1998م، ص: 105.

(2) .ينظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، الإمام ابن هشام الأنصاريّ، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا.بيروت، ج: 1، ص: 194.

(3) .ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدّين بن عقيل، تح: محمّد محمي الدّين عبد الحميد، ج: 1، ص: 230، 235.

(4) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 150.

مقبول. أمّا قولهم في الاسم الواقع بعد المشتق بأنّه فاعل سدّ مسدّ الخبر، فإنّه قول ظاهر التّناقض، إذ يترتب على القول اعتبار اللّفظ نفسه مسندًا إليه ومسند في الوقت ذاته.[1]

وثمة إعراب آخر لمثل هذا التّركيب، إذ يعرب فريق من النّحاة ((ناجح)) في المثال السّالف الذّكر خبرًا مقدّما أي مسندًا، و((الطّالبان)) مبتدأ مؤخّرًا أي مسندًا إليه، وهذا الإعراب على نقيض الإعراب الأوّل. وهذا التّناقض الملحوظ بين الإعرابين أمر مرفوض؛ لأنّ " الإسناد اعتبار دلالي لا إعرابي. ولا يقبل المنطق السليم أن يكون المسند حسب الإعراب الأوّل هو المسند إليه حسب الإعراب الثّاني ".[2]

فملاحظات عبد الرّحمن أيّوب في هذا الصّدد تبدو جدّ طريفة، بل هي إشارات ذكيّة إلى ما يعتري نتاج النّحاة . في بعض جوانبه . من خلط ووهن. وإن كان من تعليق في هذا الصّدد، فعلى النّص المقتبس، إذ نرى أنّ الإسناد على الرّغم من أنّه اعتبار دلاليّ، فإنّ تحديد المسند والمسند إليه في تركيب ما، قد يختلف باختلاف المبادئ التي تنطلق منها وجهات النّظر المختلفة، وخير شاهد على ذلك اختلاف البصريّين أنفسهم في تعيين هذين العنصرين في مثل ((أ ناجح الطّالبان؟)). فما لاحظه عبد الرّحمن إذًا في هذا الصّدد يعتبر اختلافًا في الرّأي، ولا ينبغي إدراجه في جملة التّناقضات.

وفي باب الجملة، تفطّن عبد الرّحمن إلى ما ينبغي مراعاته في الدّرس اللّغويّ من امتداد مراحل الظّاهرة المدروسة؛ فأشار إلى أنّ الجملة في النّحو العربيّ مرت بمرحلتين: مرحلة متقدمة امتدت إلى عهد سيبويه لم يكن النّحاة يفرّقون فيها بين الجملة الاسميّة والفعليّة، وإنّما يعتبرونها إسنادًا مؤلّفًا من مسند ومسند إليه؛ وأخرى متأخرة انفصمت فيها الجملة الاسميّة عن الفعليّة واستقلّ كلّ منهما بقواعدها، وترتب على ذلك أن فرّق النّحاة بين هذين الصّنفين من الجملة في قاعدة المطابقة، وهو تفريق لا يرى له عبد الرّحمن مبرّرًا.[3]

(1) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 151.

(2) .المصدر السّابق، ص: 151.

(3) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 150. 151.

واللافت للنّظر في هذا الصّدد هو إصرار عبد الرّحمن أيّوب على رفض المنطق والفلسفة في الدّراسات اللّغويّة، في حين أنّه لم يسلم من تأثير المنطق، حيث كان يطالب النّحاة بـ ((تعريف جامع مانع))، وهو من خصائص الحدّ المنطقيّ.

ج ـ المطابقة:

ذهب جمهور النّحاة إلى أنّ المطابقة في الإفراد والتّثنية والجمع لازمة بين المبتدأ والخبر وممتنعة بين الفعل وفاعله، عندما يكون الفاعل أو نائبه مثنى أو مجموعًا.[1] وفي المقابل، يرى عبد الرّحمن أيّوب أنّ النّحاة متأثّرون في هذه القواعد باعتبارات فلسفيّة لا تمت بصلة إلى واقع اللّغة. فالمطابقة بين الفعل وفاعله المثنى أو المجموع، يفضي إلى وقوع اسمين بعد الفعل: أوّلهما ألف الاثنين أو واو الجماعة، وآخرهما الاسم الظّاهر الواقع بعد الفعل، " ولمّا كان من غير مقبول فلسفيًّا، وجود فاعلين لفعل واحد، لامتناع وجود مؤثّرين لأثر واحد، فقد قالوا بعدم جواز مطابقة الفعل في العدد لفاعله المثنى أو الجمع ".[2]

وإن كان يبدو للقارئ أنّ طبيعة اللّغة العربيّة لا تستسيغ وقوع الاسم المثنى أو المجموع بعد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة، فإنّ من أمثلة النّحاة. كما يرى عبد الرّحمن أيّوب. ما يشعر بجواز ذلك، ومنها: أقائمان الزّيدان؟ وقاما الزّيدان، حيث لا يرى النّحاة مانعًا من مطابقة ((قائمان)) و((قاما)) لـ ((الزّيدان)) في التّثنية إذا ما اعتبر الوصف أو الفعل خبرًا مقدّمًا والاسم الظّاهر مبتدأً.[3]

والقول الحاسم في هذه المسألة من وجهة نظر عبد الرّحمن أيّوب، يحتمل أمرين اثنين: إمّا أنّ الأمثلة التي على هيئة ((قاما الزّيدان)) من صنعة النّحاة لدعم قاعدتهم، لاسيّما أنّها ليست من المنقول، فلا هي من القرآن الكريم ولا من الشّعر ولا من غيرهما من مصادر النّقل ((السّماع والرّواية)). وإمّا أنّها وردت على ألسنة العرب لكن النّحاة لم يوفّقوا في

(1) . ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدّين بن عقيل، تح: محمّد محيّ الدّين،ج: 1، ص: 224. 225.

(2) . دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 152.

(3) . ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدّين بن عقيل، تح: محمّد محيّ الدّين،ج: 1، ص: 186؛ و224. 225.

التّعامل معها، وعلى هذا الفرض الأخير تنهار قاعدة المطابقة، إذ إنّه إذا ثبت أن العرب قالت مثلا: ((أ قائمان الزّيدان)) و((قاما زيدان))، تكون مطابقة الفعل للاسم أمرًا جائزًا؛ وتظلّ قاعدة المطابقة في هذا الصّدد من تأويلات النّحاة للأمثلة؛ في حين أنّ الدّرس النّحوي ينبغي أن يؤسّس على الظّواهر الواقعيّة لا على تأويل النّحاة إيّاها.(1)

وكأنّ عبد الرّحمن أيّوب في هذا التّحليل النّقديّ يرفض ظاهرة التّقديم والتّأخير، وهي ظاهرة راسخة في اللّغة العربيّة لا يمكن إنكارها ولا إلغاؤها، ما يجعل هذا النّقد واهن المعايير وضعيف الرّكائز. أمّا افتراض الصّنعة في أمثلة النّحاة المتمثلة في نحو ((قاما الزّيدان)) فَمَرْدود؛ لوجود أقوال مأثورة يمكن اعتبارها شواهد على هذه الظّاهرة، ومنها قول بعض العرب: ((أكلوني البراغيث))،(2) وقول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: ((يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ))،(3) بل منه. على رأي بعض اللّغويّين(4). قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾(5) وقوله جلّ ذكره: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾.(6)

د ـ تأخير الخبر وجوبا:

من الحالات التي يؤخّر فيها الخبر وجوبًا، استواء المبتدأ والخبر في التّعريف أو التّنكير، ومن أمثلة ذلك: زيد أخوك، إذ لا يصلح هنا تقديم ((أخوك)) على أن يكون خبرًا مقدّما، بل يتربع موقع الابتداء بمجرّد تقديمه.(7)

---

(1) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 152. 153.

(2) . فقه اللّغة وسرّ العربيّة، أبو منصور الثّعالبي، تح: فائز محمّد، دار الكتاب العربيّ، ط: 2، 1416 هـ. 1996م، ص: 299.

(3) . الموطأ، الإمام مالك بن أنس، تصوتع: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلميّة، بيروت. لبنان، مج: 1، ص: 170.

(4) . ينظر: فقه اللّغة وسرّ العربيّة، أبو منصور الثّعالبي، تح: فائز محمّد، ص: 299.

(5) . سورة الأنبياء، الآية: 3.

(6) . سورة المائدة، الآية: 71.

(7) . ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدّين بن عقيل، تح: محمّد محيّ الدّين،ج: 1، ص: 216. 217.

ويرى عبد الرّحمن أيّوب أنّ هذه القاعدة ناجمة عن انشغالات النّحاة بالقضايا الفلسفيّة، فالمولع بالقضايا الفلسفيّة. في رأي هذا الرّائد. هو الذي قد يدرك الفرق بين إسناد الأخوة لزيد وإسناد زيد إلى الأخوة في مثل ((زيد أخوك)) و((أخوك زيد))، أمّا المتكلّم فإنّه يشكّ في إدراكه " أو عنايته على الأقلّ بمثل هذا الفرق ".[1]

ويبدو لنا أنّ عبد الرّحمن أيّوب في هذا الاعتراض لم يتفطن إلى ما بين مستعمل اللّغة والباحث في اللّغة من فروق، أو تغاضى عنها، وهي فروق كبيرة ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، على أنّ تمّامَ حسّانٍ تنبّه إليها فقال من جملة ما قال: " فالمتكلّم صاحب عادات نطقيّة معيّنة يحدّدها العرف، والباحث صاحب منهج معيّن تحدّده عوامل تتّصل بطبيعة المادة المدروسة. وللمتكلّم استجابة لقواعد يراعيها في الكلام، ولا يستطيع إدراكها لا جملةً ولا تفصيلاً، وللباحث طريقة يصل بهاإلياستخراج هذه القواعد حتّى يستطيع أن يعبّر عنها بالتّفصيل. المتكلّم خاضع للعرف، والباحث خاضع للمنهج...".

هـ ـ حذف المبتدأ أو الخبر وجوبًا أو جوازًا:

واستهلّ عبد الرّحمن أيّوب نقده لنظريّة الحذف بنقض مصطلح ((الحذف)) نفسه، إذ يرى أنّ النّحاة لم يوفّقوا في انتقاء اللّفظ المناسب. فلفظ ((الحذف)) يوهم بأنّ المبتدأ أو الخبر المحذوف كان مذكورًا في الجملة، فحذف قصدًا بعد ذلك، على أنّ الأمر ليس كذلك في المواضع التي يقول النّحاة فيها بحذف المبتدأ أو الخبر. وكانت الدّقة العلميّة تقتضي استعمال ((عدم ذكر المبتدأ أو الخبر)) بدلاً من ((حذف المبتدأ أو الخبر)).[2] وهذا الذي ذهب إليه عبد الرّحمن أيّوب، رأي يُجدر الأخذ به؛ لمطابقته مع واقع هذه الظّاهرة اللّغويّة.

ويرى عبد الرّحمن أيّوب أنّ النّحاة أخضعوا الجملة الاسميّة لمقتضيات القضية المنطقية كما أخضعوا الجملة الفعليّة لقضية من القضايا الفلسفيّة،[3] وقد ترتب على ذلك أن

(1) .دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 157.

(2) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 158.

(3) .ينظر: ص: 149. 151 من هذا البحث.

قالوا بحذف المبتدأ أو الخبر عند عدم ذكرهما قياسًا على شكليّة القضيّة المنطقية التي " تحتّم وجود الموضوع والمحمول معًا ".[1]

وإذا كان الإسناد لا يصحّ عند النّحاة إلاّ بوجود ركنيه المتمثّلين في المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل،[2] فإنّ عبد الرّحمن أيّوب يرى في ذلك إلزاما بما لا يلزم. فوجود الذّات والحدث والعلاقة الرّابطة بين الذّات والحدث قد يكون لزامًا لإثبات قضيّة ما منطقيًا، وفي ذلك يقول: " من اللازم أن يتساوى عدد أجزاء الرّمز مع عدد أجزاء المرموز إليه، ومن الجائز جدًّا أن أرمز إلى عدد عديد من الدّلالات برمز واحد "،[3] كالإشارة بالرّأس إلى أحد الأصدقاء مريدًا بها أن يتبع شخصًا ليطّلع على ما يعمله.[4]

وإذا صحّ أن يرمز برمز واحد إلى جملة من المعاني، فإنّه ليس من اللازم. في نظر عبد الرّحمن أيّوب. أن تتألّف كلّ جملة من مسند ومسند إليه لمجرد أنّ ما تشير إليه الجملة يتكوّن من موضوع ومحمول؛ فالحالات التي يذكرها النّحاة لحذف المبتدأ أو الخبر وجوبًا أو جوازًا ليست إلاّ برهانًا ساطعًا على عدم لزوم وجود ركني الجملة في كلّ الأحوال.[5]

وبناءً على هذه الرّؤية الجديدة لنظريّة الإسناد، ركن عبد الرّحمن أيّوب إلى القول بوجود جملة ذات ركن واحد في اللّغة العربيّة تتمثّل في مواضع حذف المبتدأ أو الخبر.[6] وهو قول غريب وطريف في الوقت نفسه، ويعتبر من الإضافات الفريدة لهذا الرّائد، إذ لم نقف على هذا الرأي أو على رأي قريب منه من قبل، لكنّه رأي غارق في شكليّة المدرسة الوصفيّة الشّكليّة ووفيّ لها.

---

(1) .دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 158.

(2) .ينظر: المفصّل في علم العربيّة، الإمام الزّمخشري، ص: 24.

(3) .دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 158.159.

(4) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 159.

(5) .ينظر: المصدر السّابق والصّفحة نفسها.

(6).ينظر: المصدر السّابق والصّفحة نفسها.

ولتبرير هذه الرّؤية الجديدة، عمد عبد الرّحمن أيّوب إلى تفنيد تأويل النّحاة لمعظم الحالات التي لا يذكر فيها المبتدأ أو الخبر، مبيِّنًا مواطن الوهن والتّناقض في هذه التأويلات؛[1] على أنّ في سرد هذه الجزئيات كلّها ثقلا على البحث، ولذلك نقتصر على ما نراه كفيلاً بإبراز مواقف هذا الرّائد وغيره من الرّواد العرب الوصفيّين من مختلف قضايا النّحو العربيّ.

و ـ إهمال الوظيفة الدّلاليّة للأفعال النّاسخة:

يرى عبد الرّحمن أيّوب أنّ النّحاة لم يستوفوا البحث حقّه فيما يتعلّق بالأفعال النّاسخة، فحصروا وظيفتها في العمل النّحويّ، من دون أن يتنبّهوا إلى ما لها من قيمة دلاليّة في الجملة الاسميّة. لكن، حتّى لا يتبادر إلى ذهن القارئ بأنّه يناقض نفسه، لمح إلى أنّ بيان القيمة الدّلالية للتّراكيب بعد تحليلها أمر تقرّه المدرسة الشّكليّة؛ أما الاعتماد عليها في التّحليل فهو الأمر الذي تستهجنه هذه المدرسة.

فالأفعال النّاسخة ـ حسب تحليل عبد الرّحمن أيّوب ـ تنقسم من النّاحيّة الدّلاليّة إلى قسمين اثنين كبيرين، كلّ قسم يتفرّع إلى دلالات متنوعة.

- **الدّلالة على الحدث**:

وهو على أقسام: فمنها ما يدلّ على الزّمن المجرّد وهو كان، ومنها ما يدل على الزّمن الوقتي وهو بات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وما يدلّ على الزّمن مع الاستمرار كظلّ، وما برح، وما فتئ، وما انفك، وما دام، ومنها ما يدلّ على قرب وقوع الحدث وهو كاد وكرب وأوشك، ومنها ما يدلّ على الشّروع في الحدث والاستمرار فيه وهو أنشأ وطفق وأخذ وجعل، على أنّ الأشموني أضاف إليها هبّ وقام.[2] ومنها ما يدل على التّحولّ وهو صار بالإضافة إلى الأفعال الدّالة على الزّمن الوقتي.

(1) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 159.165.

(2) .ينظر: شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك المسمّى بـ ((منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك))، ج: 1، ص: 387.

ـ الدّلالة على كيفيّة الحدث:

للأفعال النّاسخة من وجهة نظر عبد الرّحمن أيوب وظيفة تؤدّيها في الجملة، تتمثل في تعيينها كيفيّة حدوث الحدث Aspect؛ على أنّ تمّامَ حسّانٍ قد قام بدراسة مستفيضة حول كيفيّة الحدث تحت مصطلح ((الجهة))، وكان من نتائج ذلك أن أعاد تقسيم الفعل في النّحو العربيّ؛ ويبدو للباحث أنّ عبد الرّحمن أيّوب هو الذي لفت انتباه تمّام حسّان إلى ما لهذه الظّاهرة من قيمة لغويّة حين قال: " ولا شكّ عندي في أنّ دراسة هذا الجانب التّعبيري للغة العربيّة أمر له قيمته وخطورته ".[1]

على أنّ محاولة عبد الرّحمن أيّوب، مع ما لها من الجدّة والإبداع، فإنّها محاولة افتقدت مقوّمًا مهمًّا من مقوّمات الموضوعيّة؛ لأنّها انطلقت من الفروع وأغفلت الأصول التي امتدت منها هذه الفروع، وهذا مكمن عجزه عن إعادة وصف الظّواهر اللّغويّة وصياغتها من جديد.[2]

(1) .دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 173.

(2).ينظر: أصول التّفكير النّحويّ، عليّ أبو المكارم، ص: ي.

obeikan.com